مَعرَكة الأحرار

م. أحمد سمير

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أحاطنا برحمته، وأنعم علينا بفضله ونعمته، والصلاة والسلام على من أمرنا الله باتباع منهاجه وسنته، وعلى آله وأزواجه وذريته، ورضي الله عن جميع صحابته

إن التحرك في معركة التغيير يحتاج إلى: منهج ونظرية وتجربة

وأعني بالمنهج هنا: القيم الكلية العامة التي في ضوئها يتحدد السلوك التفصيلي للمعركة، هذه القيم هي محل المفاصلة والجانب المصان من تحركنا، لا نعرضها في سوق المساومات ولا نقبل التصالح على شيء يناقضها، ولا نقول قولا أو نفعل فعلا لا يتوافق معها، وهذا الكتاب المختصر يطرح بين سطوره عناصر رئيسية منها، كما يطرح تصورا عاما لا يسع أحد جهله حول معركة اليوم وأبعادها

ونعني بالنظرية إنزال هذا المنهج على الواقع، فالنظرية هنا هي تصور عام لخطة تغيير عملية واقعية متوافقة مع المنهج وقابلة للتنفيذ، أي أنها الرابط بين المنهج والواقع

والتجربة هي السعي في تنفيذ هذه النظرية على الأرض، فإما أن تنتهي بانتصار أو تظل محاولة كتبتها الدماء والأعمار، محاولة تكون خبرة لمن بعدنا يعرفون ما أصبنا فيه ليكملوه، وما أخطأنا فيه فيجتنبوه، وكلٌّ للخطأ معرّض فلسنا إلا بشرا وجل من لا يسهو، وكم سالت في التاريخ دماء وضاعت أعمار نتاج أخطاء وقعت، إلا أنها كانت سببا في انتصار من أتى بعدها، وهل خبرات الشعوب والأمم إلا قطرات الدماء ينزل بعضها فوق بعض، وهل التجربة الناجحة إلا ثمرة تجارب فاشلة سبقتها!

إن الأمم الماجدة هي التي يبني فيها كل جيل على تجربة من قبله، فما نحن إلا

ثمرة تجارب من سبقونا في معركة التغيير، إن الخدعة النفسية التي تُشعر كل شخص أنه مركز الكون وحوله يدور كل شيء تصيب أكثر الكيانات ولذلك لا تستفيد هذه الكيانات بتجربة من سبقها، ولا تفكر في إفادة من يأتي بعدها، وبذلك تتكرر الأخطاء، إن كل كيان منها يرى أن النصر يكون بانتصاره هو، والحقيقة هي أنه قد يموت من هو سبب في النصر قبل أن يراه، والتاريخ يشهد على ذلك، وقد يعمل عامل للنصر ليجني الثمرة عامل آخر، وإن الله حقا قد وعد من ينصره بالنصر ولكن هذا لا يعني أنه يجب أن يرى النصر بعينيه، فقد يكون انتصاره بانتصار من يأتي بعده بانيا على سعيه

ولسنا نسعى بمحاولتنا للتغيير أن نفيد من بعدنا فقط بل إننا نسعى أن نستفيد نحن من أخطائنا باستمرار لنصلحها، فالمحاولة هي الضمانة الأولى للهداية فقد قال تعالى: (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) فهناك مساحة للثبات لا تنازل عنها وهي المساحة التي تمس المنهج والاعتقاد، وأما النظرية والتجربة فهي مساحة تطوير وتصحيح

وإذا كان هذا المعنى حاضرا في ذهنك فمن المحال أن تخشى من الفشل، فبدون تجارب فاشلة لا يتحقق النجاح، وفي الحقيقة الفشل ليس في أن تحاول فلا تصل، الفشل في أن تترك العمل في واقع يحتاج إلى جهد كل واحد منا، فانطلق للمجد لا تخش لومة لائم ولا تخش من تربص عدو أو حسود أو شامت، والأجر عند الله، ففي كل الأحوال سيكون لك أثر في الخير إذا أخلصت نيتك وتحريت الحق

ولأجل ذلك كانت كتابتي لهذا الكتاب المختصر حول معركة التغيير اليوم متضمن عناصر هامة من منهجنا فيها، أردت به أن يكون لدى كل متحرك في المعركة اليوم الحد الأدنى من إدراكها ومعرفة حقائقها، يصاحب كتابتي لهذه الكلمات تجربة ترسمها الآن دماء تُسفك وأعمار تُقضى خلف جدران المعتقلات

والسجون، نسأل الله أن يرحم الشهداء وأن يفك أسر المأسورين

وفي الحقيقة كنت أود أن يكون الكتاب أكثر تفصيلا من ذلك إلا أننا اليوم نسابق الزمن ما استطعنا، ففي كل يوم يمر تقترب منا فواجئ الأيام وتحيط بنا فواجع الأقدار، وقد خشيت أن ينزل بنا نازلة ولا أكون قد كتبت ما أرى ضرورة إخراجه ولو بشكل عام، والله يشهد أحوالنا والظروف التي نسطر فيها هذه الكلمات، ولعل في ذلك اعتذار مني عما قد تراه من تقصير أو نسيان والكمال لله وحده، وعلى كل حال فإنني أحسب أن هذا المختصر كاف لمن أراد أن يفهم حقيقة المعركة بوعي ونظرة عميقة، ويضع يده على أطرافها ومجمل المنهج فيها، والله أسأل أن يتقبله بقبوله سبحانه وأن يعظم أثره في خلقه وأن يغفر لي فيه زلتي وخطئي، على الله توكلنا وبه استعنا، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين

أحمد سمير

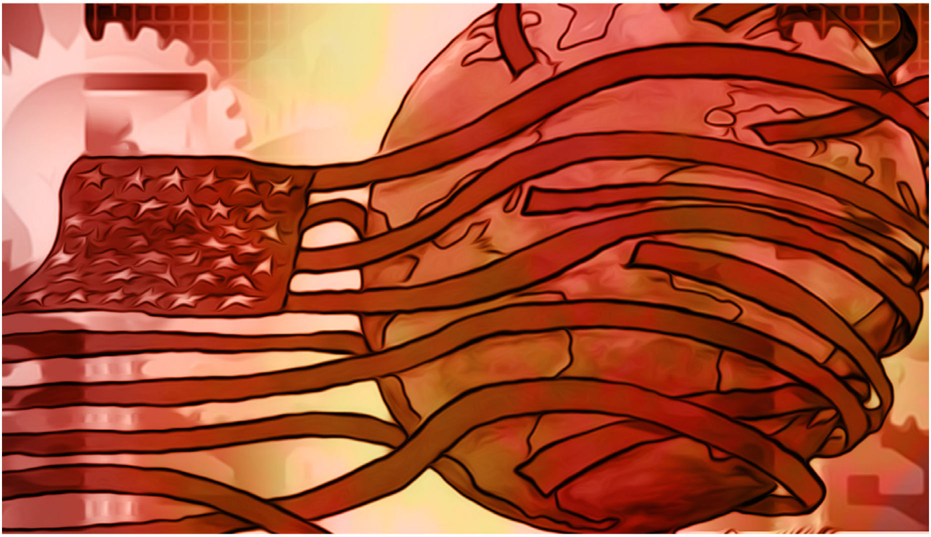

الفصل الأول

الـهيمنة

الفصل الأول: الهيمنة

حقيقة المعركة

إن معركة التغيير اليوم ليست شأنا داخليا فقط كما يظن الكثير، إنها معركة بأبعاد خارجية خطيرة، إن أوضاعنا الداخلية إنما هي نتاج ظروف فرضها الخارج، والتغيير سيظل تغييرا وهميا ما لم نصطدم بتلك الثوابت والقواعد التي فرضها علينا ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، فالمعركة ليست بالسطحية التي طرحتها بها بعض الأحزاب والحركات السياسية الكثيرة بل هي معركة تحرر على كل المستويات، إن الحقيقة المرة التي لا يجب أن تخفى على الناس اليوم هي أن بلادنا محتلة، وأن إرادتها مسلوبة، وأن ثرواتها منهوبة، وأن الاستقلال الذي تم خداع الشعوب بعد جلاء الاحتلال العسكري هو استقلال صوري ووهمي، نحن محتلون من كل الجهات، احتلالا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا بل وعسكريا، إنه الاحتلال الذي مازال يحكم على شعوبنا بأن تكون أفقر الشعوب بينما هي تعيش على أغنى أرض!

إن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى رأسهم أمريكا صارت من بعد الحرب مباشرة عام ١٩٤٢ تقسم تركة العالم فيما بينها محاولة رسم خريطة جديدة لنظام عالمي يلبي أطماعهم في السيطرة والتوسع، وبالفعل رسمت هذه الدول شكلا عاما لهذا النظام العالمي متوازن القوة تقريبا بين شرقه المتمثل في الاتحاد السوفييتي والصين وغربه المتمثل بالأساس في أمريكا وفرنسا وبريطانيا، إلا أن صراع المصالح لم يتوقف داخل إطار هذا النظام العالمي الجديد حينها، وبلغ التنافس الأمريكي السوفييتي مراحله القصوى حتى انتهى بانهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط سور برلين عام ١٩٨٩ ليبدأ العالم في حقبة جديدة تتفرد فيها أمريكا بقيادته تفردا شبه كامل ليكون أول رد فعل لأمريكا في هذا النظام العالمي الجديد هو أن ترسي قواعدها العملاقة في قلب الخليج مستغلة أحداث

حرب الخليج الثانية في إشارة إلى كون منطقة ما يسمى «الشرق الأوسط» صارت من اليوم بثرواتها وخيراتها تحت الطوع الكامل للسيد الأمريكي كعلامة كبرى على سيطرته العالمية، هذه المنطقة التي كانت تثير لعابه منذ زمن بعيد إلا أنه ظل لا يجد الفرصة السانحة والظروف المناسبة للانقضاض عليها هذا الانقضاض الفادح حتى تهيأت كل الأحوال عام ١٩٩٠ فلم يكذب خبرا

إن النظام العالمي الجديد اليوم بقيادة أمريكا صار لا ينظر إلى بلادنا إلا باعتبارها منهبا للثروات وسوقا لتسويق منتجات دوله الكبرى، إن كل ما يمكن أن يساعد في تحرير إرادة الشعوب تحريرا حقيقيا يقومون بحربه ومنعه، فلا اكتفاء ذاتي من القمح يسمح لك، ولا تصنيع حقيقي للدواء والسلاح، وما ذاك إلا لتظل أسيرا لسياساتهم وتوجهاتهم، إنهم يكفيهم في حربك اليوم أن يفرضوا عليك حصارا اقتصاديا ليجد الشعب نفسه أمام مصير محتوم، إما الموت من نقص الدواء أو الموت من نقص الغذاء، وهل ما حدث للعراق بعد حصارها عام ٢٠٠٢ قد غاب عنا!! لقد مات من الأطفال فقط مليون ونصف لنقص الدواء والغذاء، إننا صرنا نعيش على أنقاض دول يمتص الغرب خيراتها يوما بعد يوم، ولا يوجد من يوقف هذه المهزلة، بل لا يوجد من يفكر أصلا في كونها مهزلة! إنها نبوءة النبي صلى الله عليه وسلم حين قال:-

(يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها)

فالأكلة هي جمع آكل، إنه يشبه حالنا بحال قصعة الطعام يجلس عليها الآكلون بل ويدعون بعضهم بعضا على هذا الطعام، يتناولون منها بلا مانع ولا منازع، يأكلونها عفوا وصفوا، إنهم صاروا بالفعل يأخذون ما في أيدي شعوبنا بلا تعب ينالهم أو ضرر يلحقهم أو بأس يمنعهم، لقد علموا أنها أمة من الأموات!

كيف اقتنعت شعوبنا بأن وضعها اليوم هو الوضع الطبيعي! كيف يكون منطقيا

جوع الناس رغم ثراء بلادهم!، إن بلادنا لا يخفى على أحد كونها مصدر الثروات الأكبر في العالم، إنها الخزان الأول للنفط الموجود في الكرة الأرضية كلها، ومصدر ضخم للمعادن بصورها المختلفة، هذا غير ما فيها من ثروات مائية وحيوانية وزراعية، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي الرابط للعالم كله فهي تمتلك أهم أربع مضائق ومعابر مائية عالمية وهم: مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، ومضيق جبل طارق بما يجعل لها وضعا استراتيجيا واقتصاديا مميزا

إن سرقة الثروات في بلادنا تتم بصورة منهجية ثابتة، لا تكاد تختلف من دولة إلى دولة، فهي تبدأ بعقود الامتياز والاحتكار للشركات «الاستعمارية» الأجنبية الكبرى بمشاركة حكومات بلادنا فاقدة الشرعية، وتنص هذه العقود على حصول الشركة الأجنبية على نسبة تفوق في الغالب ال ٥٠٪ من الثروة التي يتم إخراجها من باطن الأرض، ثم الشركة نفسها هي التي تحدد حجم هذه الثروة في أول خطوة للنهب، ثم ياليت النصف الثاني من الثروة يعود إلى الشعوب، بل هو غالبا ما يباع في الأسواق العالمية بالسعر الذي تحدده الدول الكبرى، لتنتهي في النهاية أثمان تلك الثروات في بنوك الغرب أيضا كأرصدة لبلادنا بعدما ينهب منها بالطبع حكامنا ما ينهبون فيستفيد الغرب مرة أخرى في النهاية من استقرار هذه الأموال عنده، وبهذا لا يعود على الشعب من ثرواته شيئا يُذكر، وإذا كان الجميع يعلم حدوث ذلك مع النفط في دول الخليج فإن الشعب المصري لا يعرف أن ثرواته تتعرض لنفس عملية النهب بينما هو لا يجد لقمة عيشه!

ولا أدل على ذلك من منجم السكري والذي يدار بنفس الطريقة التي شرحناها فقد أخذت شركة سينتامين (وهي شركة أجنبية مقرها أستراليا) حق الامتياز لاستخراج الذهب منذ عام ١٩٩٤ بشراكة مع شركة تتبع المخابرات المصرية، هذا غير فضيحة الغاز الطبيعي المصدر لإسرائيل شبه مجانا وغيره، ليبقى السؤال أين

ثرواتنا؟!

ومن المضحك الحديث الحكومي المصري الثابت عن دعم السلع وكأنها تمن على الشعب، بينما هذا الدعم هو شيء لا يذكر من ممتلكات هذا الشعب وثرواته الممتصة عبر النظامين: الداخلي والخارجي! لا يدري الشعب المسكين أن ثرواته المنهوبة برعاية خارجية وداخلية عبر رجال الأعمال والجهات السيادية كفيلة ليست بدعم سلعه فقط بل ولدعمه هو أيضا بالمال الفائض!

إن التغيير المنشود ليس هو التغيير الذي يتم خداع الشعوب به مرة بعد الأخرى، بل هو التغيير الذي تُمنع منه الشعوب وهي لا تشعر، إنه التغيير الذي يكون أثره اكتفاء ذاتي من القمح وسائر السلع الاستراتيجية، التغيير الذي يجعل الشعب يشعر بوجوده فعلا، التغيير الذي يجعلنا قادرين على امتلاك سلاح نووي كما امتلكه عدونا، التغيير الذي يجعل سائر أسلحتنا من صنعنا واختيارنا وليس سلاحا يفرض فرضا عبر ما تسمى المعونة الأمريكية، التغيير الذي يجعل الثروات ملكا للشعوب تعود عليهم بالنفع لا غيرهم .. إنه باختصار التغيير الذي يحاولون إقناع الشعوب كذبا أنه مستحيل، التغيير الذي يسقط هيمنة الخارج على بلادنا، وكل تغيير لن يضع في حساباته إسقاط الهيمنة الخارجية على بلادنا هو تغيير صوري وكلام منمق لخداع الناس وما أكثر المخادعين في هذا الزمان!

إن الخروج من الهيمنة الخارجية ليس مستحيلا ولكنها معركة كبرى لا يمكن أن تحيّد الشعوب نفسها عنها ثم تشتكي بعد ذلك من تردي الأحوال على كل المستويات الدينية والدنيوية وعدم التغيير، إذا لم تدرك الشعوب حقيقة «معركة التحرر» ولم تكن مؤهلة للكفاح من أجله فسيظل التغيير وهما يوهم به الناس ويضاف إلى قائمة الأوهام التي طالما عاشوا فيها! فكيف سيتحرر المواطن إذا لم يتحرر وطنه أصلا!

الحدود تراب

وإنني وإن كنت أكتب من داخل معركة التغيير في مصر اليوم إلا أنني أتوجه بحديثي لشعوب أوطاننا المسلمة كلها، فإن وصول أوضاع بلادنا جميعا لهذا الحال المزري مر عبر عدة مراحل من ضمنها تقسيم دولنا العربية والإسلامية، فالذي يظن أنه بإمكانه تغيير أي وضع في المنطقة متجاهلا هذا التقسيم والأثر الاستعماري الذي وقع فهو واهم، فإن التقسيم قد تم على أسس كفيلة بألا تقيم لأي دولة قائمة حتى تقوم الدول الأخرى، كما أننا نعتقد بوضوح أن لنا وطنا أكبر من وطننا مصر، وأن مصر جزء منه، إنه وطن ترتبط كل أجزائه ببعض ولن يصح منه عضو حتى تصح كل الأعضاء، وطن قسمه المستعمر باتفاقيات استعمارية غاشمة، وإن الحدود التي رسمها المستعمر بيننا وبين إخواننا في باقي أجزاء الوطن المسلم الأكبر ستظل ترابا أمام قوله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة)

وإنه لا يوجد مسلم صحيح الإيمان لا يعتصر قلبه حرقة على ضياع الأقصى وتسلط أذل الخلق عليه وعلى أهله، لا يوجد مسلم لم يهتز لما ارتكب ويرتكب في حق المسلمين المستضعفين في كل مكان، إن مجرد سوء أحوال الأمة كفيل بتحريكنا لتغيير الأوضاع فكيف وحالنا جزء من هذا الحال السيء!

وإنه يكفي معرفة اتفاقية مثل سايكس بيكو لتتصور بصورة أعم كيف وصلت الأوضاع لشكلها الحالي، سايكس بيكو واحدة من أشهر الاتفاقيات التي أدت لتقسيم الأمة، إنها اتفاقية سرية وقعت بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦، تنص الاتفاقية على تقسيم بعض الدول العربية بين فرنسا وبريطانيا في مشهد أشبه بتقطيع (التورتة) كان من آثار هذه الاتفاقية تقسيم الشام فقط إلى أربع دول: سوريا والأردن ولبنان وفلسطين، هذه الاتفاقية وأشباهها تجعلنا أمام حقيقة

تاريخية وهي: أن الاحتلال هو الراسم الأول للشكل الحالي لبلادنا

إن اتفاقية (سايكس بيكو) ليست مجرد اتفاقية «استعمارية» أدت لتقسيم بعض أجزاء المنطقة بل هي مثال صارخ على كيفية تلاعب الاحتلال بمصائر الشعوب وقيمها وحضارتها

إننا سنظل نحلم بأمة متحررة، محرَّر كل شبر فيها، وإن المعنى الوحيد لأمة متحررة هو أن يكون قرارها نابع من داخلها .. لا يحكمها أحد من خارجها .. لا يتحكم عدوها في اقتصادها ولا يضع القيود على تحركاتها .. إذا قالت أسمعت .. وإذا سكتت أرهبت .. وإذا قررت أنفذت .. ولأجل الوصول إلى ذلك كان لزاما على كل حر أن يخوض معركة التغيير اليوم، إلا أن إدراك المعركة على حقيقتها وخوضها بالمنهج الصحيح هو شرط أساسي للنصر، ولأجل ذلك كتبنا هذا المختصر حول منهج المعركة وحقيقتها.

الشرعية الدولية صنم يجب أن يهدم

إن النظام العالمي اليوم يقوم ببساطة على الوهم، الوهم بكل صوره، إنك لا تحتاج أكثر من بضع دقائق تتأمل في حقيقة هذا النظام حتى تكتشف أننا نعيش في أكذوبة أكبرى! إن الجميع منا صغيرا وكبيرا، عالما وجاهلا، يعلم أن كل ما نشاهده في التلفاز ونسمعه من خطابات سياسية وأخبار محلية وعالمية ليست إلا الصورة الأخيرة التي أرادوها أن تصل إلينا، الجميع يفهم أن اللعبة لها قواعد مختلفة، وأن في النهاية العالم تتحكم فيه مراكز القوى، وأن ما يظهر فوق الطاولة يناقض ما يدور تحتها، لقد فهمت الشعوب هذا إلى حد جعلها لا تهتم بالسياسة أصلا ولا تشغل بالها بما يتم، لقد يئست من التغيير في ظل استمرار النظام العالمي كما هو.

إن النظام العالمي هو عبارة عن فيلم هوليوودي، مخرج الفيلم هو الذي يقسم الأدوار، فليس كل ما تراه عيناك حقيقة، الحقيقة هي ما يجعله المخرج حقيقة، فهذا بطل لأن المخرج أراد له أن يكون البطل! وهذا سيموت في اللحظة التي يريدك المخرج أن تراه فيها ميتا! والحقيقة أن هذا ليس بطلا ولا ذاك ميتا! مادمت أنت (المشاهد) وتتابع أحداث الفيلم من خلف الشاشة فلن ترى عشرات الكاميرات، ولا مئات الكومبارس، ولا أركان الديكورات، ولن ترى قهقهات الممثلين تتخلل مشاهد البكاء ولن ترى السيناريست يلقن ولا المخرج يصرخ ويوجه ولن ترى اللقطات تعاد مرارا كي تظهر في صورتها الأخيرة!

شعوب علاقتها بالأحداث فقط (الشاشات) ستظل أسيرة منظومة الوهم، منظومة صار للورق فيه قيمة تفوق الذهب فقط لأن الوهم سماه (عملة صعبة)! صارت الكرة معركة وصراعا، والمقاومة إرهابا، والإرهاب الحقيقي حربا مقدسة من أجل تحرير الشعوب، والفواحش حرية، والانحلال تقدما، ما يقوله الوهم هو

الحقيقة، الحقيقة ليست ما يقع على الأرض، الحقيقة ما يريدك الوهم أن تراه قد وقع على الأرض!!

هذا الوهم صار حقيقة لأنه امتلك الشرعية الدولية، هؤلاء ثوار ومناضلون لأن الشرعية الدولية رأتهم كذلك، وهؤلاء متمردون أو إرهابيون لأن الشرعية الدولية تريد أن يكونوا كذلك، إذا صرت رئيسا حقيقيا على شعب ما فستظل وهما ما لم تأخذ الشرعية الدولية أنك رئيس حقيقي، حقائق لا تخفى على الشعوب ولكننا هنا بصدد مزيد من التوضيح، ولذلك مازلنا نكرر أن معركتنا الأولى هي صناعة الوعي، وأول خطوات هذا الوعي هو أن تدرك الشعوب أنها أسيرة منظومة وهم عالمي وأنه لا تغيير حتى تخرج منها، ولتفهم الفكرة بصورة أكثر عمقا دعونا نفصّل الحديث عن الشرعية الدولية

١- الشرعية السياسية لمنظومة الاحتلال الدولي:

لقد صار للمنظمات المسماة «دولية» كالأمم المتحدة ووكالة الطاقة وغيرها قيمة سياسية باعتبارها منظمات عالمية ودولية يشترك فيها العالم كله، بالرغم من أن الحقيقة هي أن هذه المنظمات هي منظمات «استعمارية» تُكمل الشكل النهائي لمنظومة الاحتلال الدولي وتؤسس لكل عناصر الهيمنة على بلادنا، لكل منظمة منهم دور محدد في تقييد الشعوب وإلزامهم بالمسار الذي يخدم مصالح الدول الكبرى، وإن ما يسمى بالقوانين الدولية لم توضع إلا لتقييد الدول المستضعفة ولخدمة مصالح النظام العالمي، فالدول الكبرى وعلى رأسهم شيطان العصر أمريكا مستثناة من كل قانون ومتجاوزة لقرارات هذه المنظمات التي تخالف مصالحها والتي تصدرها هذه المنظمات فقط لحفظ ماء الوجه وللإبقاء على شرعيتها الدولية في قلوب الحمقى والمغفلين، لكنها في الحقيقة منظمات موجهة موظفة في خدمة الأسياد وعلى رأسهم السيد الأكبر أمريكا!

إننا ببساطة نعيش في ظل خلافة أمريكية مكتملة الأركان، فرؤساء بلداننا كلهم ما هم إلا ولاة تحت أمر الخليفة في البيت الأبيض، جيوشهم هو من يسلحها وهو من يحدد وجهتها، إن قال حرب حاربوا أو قال سلم سالموا، يحرك أموالهم بيت المال في واشنطن (البنك وصندوق النقد الدولي)، ويتلقى شكاوى بلدان الخلافة وينظم علاقاتها السياسية «ديوان الشكاوى» في نيويورك (الأمم المتحدة)، وأما القيادة السياسية لجيوش الخلافة في البلدان المختلفة ففي نيويورك أيضا «مجلس الأمن»، ويتحكم في مدى تسليح بلدان الخلافة ويشرف على استخدام الطاقة فيها مفتش الخليفة الأعظم ومقره في فيينا «وكالة الطاقة الذرية»

ويتحكم في ثقافة أبناء الخلافة المباركة ويحافظ على تراثها بما يراه مناسبا الحاكم بأمر الخليفة «اليونسكو» في باريس، كما يرعى الخليفة في البيت الأبيض صحة أبناء الخلافة عبر طبيب الخلافة الأعظم «منظمة الصحة العالمية» ولا تسأل عن ملايين الموتى بالأمراض والأوبئة في بلدان أفريقيا والعالم الثالث فإن أركان الخلافة واسعة وهل الخليفة سيهتم بصحة هؤلاء ويترك صحة أبناء البلدان الكبرى في خلافته! ناهيك عن جيش الخلافة الفاتح (الناتو) والذي صار يأمر فيُطاع ويبطش فلا يُلام!

لقد صار مألوفا لدى المواطن في بلادنا أن يفتح التلفاز ليشاهد مؤتمرا صحفيا لوزارة الخارجية الأمريكية تتحدث فيه عن تطورات الأوضاع في مصر مثلا! .. الإشكال ليس في عقد المؤتمر فالكل يعلم أنهم يتعاملون معنا كحق مباح لهم، ولكن الإشكال الحقيقي في أن يكون ذلك مألوفا لدى الشعوب، بل وأحيانا ينتظر البعض بالفعل ماذا سيقول السيد الأمريكي عن تطور الأوضاع عندنا!! إنها الأزمة الكبرى، لقد تسللت الشرعية السياسية للهيمنة الخارجية إلى عقول وقلوب الشعوب لدرجة أنهم أصبحوا لا يستنكرون هذا الوضع الشاذ والمقلوب!

لقد تمكنت الآلة الإعلامية الرهيبة في الخارج والداخل من سحر عقول الناس وفي زرع بذور التبعية في قلوبهم، لقد استسلمت الشعوب للأوضاع بصورة جعلت من يستنكرها هو المستغرَب عندهم، بل لقد نصب البعض من نفسه مدافعا عن هذه الأوضاع فلم تعد أمريكا بحاجة للدفاع عن نفسها؛ فتجد من يقول لك: هذه تفاهمات دولية، أو من يقول: لقد تغير العالم ويجب مسايرة الأوضاع!

إن هذه النفوس المنهزمة لا تعيد مجدا ولا تقيم حضارة ولا تغير من الأوضاع شيئا، وإن الحقيقة تكمن في أن الله سيسخر لتغيير هذه الأوضاع من يستحق بالفعل أن ينال هذا الشرف، سيسخر من هم أحرار النفس والعقل لا يسايرون الذل ولا يقبلون بأن يعيشوا على هامش الأمم!

٢- الشرعية الاقتصادية لمنظومة الاحتلال الدولي:-

وأما هذا النوع من الوهم يحتاج إلى شرح مطول فهو روح الهيمنة اليوم وأصلها، ولذلك سنفصل قليلا الحديث حول هذه الشرعية لأن بإدراك حقيقتها تفهم بدقة معنى كوننا نعيش في وهم

أولا: النظام النقدي أضحوكة العصر

إن الشعوب اليوم تتعامل مع المنظومة النقدية الدولية وكأنها أنزلت من السماء، إنهم لا يفكرون مجرد تفكير هل هذه الأوضاع طبيعية؟! ما الذي يجعل لهذه الورقة الخضراء المسماة «الدولار» هذه القيمة المقدسة؟ كيف صار هذا الورق الأخضر أغلى من الذهب والفضة؟! وما الميزة التي تجعله معيارا لكل العملات والأسعار في العالم؟

لقد ظلت الكذبة العالمية تقنع الشعوب أن النظام النقدي العالمي هو نظام معقد ويصعب فهمه وتحليله، والحقيقة أن نظام النقد العالمي يسهل فهمه جيدا لكل الشعوب على اختلاف ثقافتهم ولكن هناك من لا يريد لهم أن يفهموا، وذلك لأن ببساطة إدراك الشعوب فقط لحقيقة النظام النقدي العالمي كفيل بهدم النظام

المصرفي والاقتصادي العالمي في عقول الشعوب تماما وهو ما يأذن بمواجهتها في القريب، وليتضح مقصدنا دعونا نحكي قصة الدولار باختصار:-

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول المنتصرة في هذا الحرب إلى البدء في تقسيم التركة العالمية ورسم صورة جديدة للعالم في ظل اختلاف موازين القوى كما شرحنا، ولا شك أن أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية كانت الأقوى عسكريا مما مكنها من وضع كثير من تفاصيل هذه الصورة للعالم الجديد، ومن هنا كانت اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods) عام ١٩٤٤، تلك الاتفاقية التي جعلت الدولار هو المعيار النقدي الدولي لكل عملات العالم، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية (بريتون وودز) أمام دول العالم بأنها ستمتلك غطاء من الذهب يوازي ما تطرحه من دولارات، وكانت الاتفاقية تنص على من يسلمها خمسة وثلاثين دولارا تسلمه تغطية الدولار من الذهب (أوقية)، وصار يسمى الدولار بعد ذلك عملة صعبة حيث اكتسب ثقة دولية لاطمئنان الدول لوجود تغطيته من الذهب، وجمعت الدول في خزائنها أكبر قدر من الدولارات على أمل تحويله لقيمته من الذهب في أي وقت أرادوا، واستمر الوضع على هذا حتى خرج الرئيس نيكسون في السبعينات على العالم فجأة في مشهد لا يُتصور حتى في أفلام الخيال العلمي ليصدم كل سكان الكرة الأرضية جميعا بأن الولايات المتحدة لن تسلم حاملي الدولار ما يقابله من ذهب! ليكتشف العالم أن الولايات المتحدة كانت تطبع الدولارات بعيدا عن وجود غطائها الذهبي وأنها اشترت ثروات الشعوب وامتلكت ثروات العالم بحفنة أوراق خضراء لا غطاء ذهبي لها!

أي أن الدولارات ببساطة عبارة عن أوراق تطبعها المكاينات الأمريكية ثم تحدد أمريكا قيمة الورقة فقط بالرقم الذي ستكتبه عليها فهي ١٠ أو ١٠٠ أو ٥٠٠ دولار بحسب ما تريد، بينما الحقيقة الثلاث ورقات هم نفس القيمة والخامة

ونفس الوهم فقط اختلف الرقم المطبوع!

أعلن نيكسون حينها أن الدولار سيُعوّمُ أي ينزل في السوق تحت المضاربة وسعر صرفه يحدده العرض والطلب بدعوى أن الدولار قوي بسمعة أمريكا وقوة اقتصادها! وكأن هذه القوة الاقتصادية ليست قوة مستمدة من تلك الخدعة الكبرى التي استغفل بها العالم، لم تتمكن أي دولة من الاعتراض وإعلان رفض هذا النظام النقدي الجديد لأن هذا كان سيعني حينها أن كل ما خزنته هذه الدول من مليارات دولارات في بنوكها سيصبح ورقا بلا قيمة وهي نتيجة أكثر كارثية مما أعلنه نيكسون!

وسميت هذه الحادثة الكبيرة عالميا بصدمة نيكسون «Nixon shock» ويكفيك أن تكتب هذه الكلمة القصيرة (Nixon shock) في محركات البحث لتكتشف أنها حادثة كتب عنها آلاف الصفحات والتحليلات والدراسات ولكنها تغيب عن شعوبنا فقط!! وقال نيكسون حينها كلمته الشهيرة:-

« يجب أن نلعب اللعبة كما صنعناها ويجب أن يعلبوها كما وضعناها »

صار يطبع الدولارات بلا حساب وصارت الولايات المتحدة أمريكا تشتري ما تريده من كدح وثروات الشعوب بلا خسارة، إنها الرفاهية المطلقة للشعب الأمريكي بلا تعب ولا حاجة ماسة لحروب مستمرة كما اعتبرها نيكسون!

وياليت الأمر توقف عند هذا الحد، فلكي تضمن أمريكا استمرار الحاجة العالمية للدولار عقدت صفقتها مع «آل سعود» لكي يتم تسعير النفط بالدولار، وهو الشيء الذي يجعل جميع دول العالم كلها بحاجة إلى هذه الدولارات الأمريكية لكي يستطيعوا شراء النفط، بينما تحصل أمريكا على هذا النفط أيضا ببضعة أوراق لا تتكلف فيهم إلا ثمن الطباعة! ثم في النهاية هذه الأوراق المطبوعة التي حصلت عليها «السعودية» تعيدها مرة لبنوك أمريكا كودائع، أي من أمريكا وإليها،

وكأنها تأخذ النفط مجانا مقابل أرباح قليلة تعطيها بنوك أمريكا للسعودية والتي يأخذ معظمها الأمراء، بينما الودائع نفسها فإنه ليس بمقدور «السعودية» سحبها إلا بموافقة أمريكا، وليس هناك أشهر من قصة الملك فهد حينما طلب من ريجان سحب بعض الأموال «السعودية» من البنوك الأمريكية لتمويل مشرعات داخلية فرفض ريجان متعللا بأن الاقتصاد الأمريكي لا يحتمل ذلك!

هكذا صارت دول منظمة الأوبك كلها (الدول المصدرة للبترول) بعد الخطة الأمريكية السعودية يسعرون البترول بالدولار، وصار ربط الدولار بالنفط هو أداة جديدة من سيطرة أمريكا على اقتصاد العالم بعملتها الوهمية، وكل ذلك في صفقة بين حكام السعودية وأمريكا عنوانها: (النفط مقابل الحكم)

يزيد هذه المأساة أن تعرف أن المسيطر الأول على حركة الدولار منذ بداية طبعه وحتى سعر صرفه وتداوله هم اليهود! وليس هذا من قبيل الكلام المستهلك والأساطير التي يتم ترديدها، لكنه الشيء المعروف بلا خفاء، فعائلة روتشيلد اليهودية والتي توصف بأنها تمتلك نصف ثروات العالم، هي عائلة سيطرت بصورة شبه كاملة على سوق الصرف منذ القرن التاسع عشر وانتشر نشاطها المالي في عدة بلدان مبتدئين من بريطانيا وحتى انتهوا إلى امتلاك حصص كبيرة في بنوك مركزية لدول كبرى كثيرة، صارت العائلة المتحكمة عبر سوق الصرف والبورصات العالمية في اقتصاد معظم العالم قادرة على التلاعب به بمجرد سحب بعض أوراقها النقدية أو ضخه للسوق

وللاستزادة حول هذه النقطة تحديدا ليس هناك أفضل من قراء كتاب (حرب العملات) لمؤلفه الخبير الاقتصادي الأمريكي من أصل صيني (سونغ هونغبينغ) والذي تنبأ بالأزمة المالية العالمية الأخيرة قبل بوقوعها بحوالي عام، وقد تحدث في الكتاب عن سيطرة اليهود وعلى رأسهم عائلة روتشيلد على الاقتصاد الأمريكي

والعالمي وتحكم في أسعار الصرف بل وفي عملية طبع الدولار، الكتاب الذي أحدث ضجة عارمة في ٢٠٠٨، وقد اتهمت أوساط يهودية وحقوقية الكاتب بسبب هذا الكتاب بالتهمة المعلبة: (معاداة السامية)!

ثانيا: الرأسمالية والإمبريالية العالمية مأساة العصر:-

لا أريد أن أشرح الرأسمالية شرحا أكاديميا اقتصاديا ولكن أريد للقارئ أن يفهم الإطار العام لها ليدرك كيف يدار العالم اليوم، الرأسمالية ببساطة هي الحرية المطلقة لرأس المال، حرية السوق، حرية الانتقال، حرية التملك المطلق بكل الصور، لا قيم لا ضوابط لا حواجز، المال والمال فقط، كل ما يمكن تحويله إلى ربح فهو محل استهداف للرأسمالية ولو كان الربح على حساب الإنسان نفسه، في الرأسمالية لا مانع من الاحتكار والاستغلال والخداع، كل الحواجز يجب أن تزاح من أمام حركة رأس المال، في الرأسمالية تجد الإباحية مصدرا اقتصاديا ناجحا مادام يحقق ربحا، في الرأسمالية يمكن لدول أن تدمر دولا أخرى لتتحرك الشركات الرأسمالية في مشاريع إعادة الإعمار مقابل النفط، في الرأسمالية تصبح المادة هي الروح والروح هي المادة ولا مكان إلا لأصحاب رؤوس الأموال، في الرأسمالية من الطبيعي جدا أن يمتلك الثروة طبقة لا تزيد عن ١٪ بينما يموت آخرون من الجوع!

وأما الإمبريالية هي سياسة توسعية «استعمارية» تقوم بها البلدان الرأسمالية المتوحشة الكبرى، تهدف هذه السياسة إلى إيجاد أسواق جديدة تبيع فيها الدول الرأسمالية منتجاتها الفائضة وكذلك تهدف إلى إيجاد مصادر جديدة للثروات والمواد الخام والعمالة الرخيصة، ولو كان هذا بالاحتلال والاعتداء على دول أخرى مستضعفة، فهي سياسة الجشع والاعتداء والسيطرة على مقدرات الشعوب ومص دمائهم لخدمة الشركات الكبرى.

ظهرت الإمبريالية تجاه بلداننا بوضوح في القرن ١٩ على يد الاحتلال الفرنسي

والإنجليزي حيث بداية توحش الرأسمالية في أوروبا، ورفع الاحتلال شعار «الاستعمار»، أي إعادة إعمار بلداننا وتطوير شعوبها! لتبدأ رحلة جديدة من التقسيم والاعتداء وسلب الإرادة وامتصاص الثروات في بلداننا

وبعد الحرب العالمية الثانية احتكرت أمريكا الإمبريالية العالمية واستلمت رايتها بصورة أكثر بشاعة، وطورت في أساليبها حتى تمكنت من تأسيس نظام عالمي على الأسس الإمبريالية التي تريدها، ثم اكتمل انفرادها بالعالم وسيطرتها العالمية بسقوط الاتحاد السوفييتي وتحولها إلى الرأس الأوحد في العالم حتى أصبحت تسعى لبناء العالم كله على الطريقة الأمريكية مستخدمة شعارات براقة مثل: (العولمة، ونشر الديموقراطية) كما استخدم الاحتلال القديم شعار: الاستعمار!

إن روح الهيمنة اليوم هي الهيمنة الاقتصادية وروح الهيمنة الاقتصادية يكمن في سياسات الرأسمالية التي تدعم السوق الحر بلا ضوابط ولا رقيب وتدفع نحو فتح التجارة الدولية على مصراعيها عبر اتفاقيات تزيل تماما الحواجز الجمركية مما يعني إغراق السوق الدولي والمحلي بالمنتجات الغربية وبأسعار منخفضة لا تستطيع الدول الصغيرة منافستها وبالتالي تحتكر الدول الإمبريالية السوق وتصبح شعوب الدول الأخرى مجرد كائنات استهلاكية

وما تحويل الشعوب إلى هذه الصورة من الكائنات الاستهلاكية إلا نتاج خطة مدروسة ومؤامرة طويلة عبث فيها هذا النظام بقيم الناس الداخلية وأعاد ترتيب الأولويات عندهم حتى صارت المادة هي المحرك الأول لكل فرد والقيمة التي لأجلها يحيى!

خذ على سبيل المثال: صناعة «الماركات» في الملابس وغيرها اليوم وفكرة «الموضة» كيف استطاعت أن تخلق وتثبت في الشعوب «قيمة» زائفة تدفع إلى مزيد من سلوك الاستهلاك الذي هو الغرض الأساسي لهذا الشركات الرأسمالية، وهي

تستخدم وكلاتها الدعائية في ذلك بقوة، هذه القيمة الزائفة جعلت تقييم الشخص بحسب قدرته من شراء سلع ماركة مشهورة أم لا

هكذا تتحول المقاييس إلى مقاييس مادية عبر منظومة تجبرك على ذلك وتحركك لا واعيا للالتزام بها، هذه الإعلانات تتلاعب في قيم الناس حتى تجعلهم يستدرجون لسلوك استهلاكي متوحش خوفا فقط من الاستهزاء ورغبة في نظرة مجتمعية جيدة، فما التقييم المادي الذي تم زراعته في عقول وقلوب الشعوب إلا غرض من أغراض الرأسمالية العالمية وصورة من صور الإمبريالية الناعمة لتغذي الحاجة للاستهلاك وتزيد النزعة الشرائية لدى الأفراد

إن ببركات هذا النظام الاقتصادي الفاشي صار العالم يتحكم فيه من أوله إلى آخره رأس المال، إنها الشركات الكبرى متعددة الجنسية هذه الشركات التي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (٣٦) ترليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا!!

وصار صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية هما أداة لخدمة هذه الشركات المرتبطة بالطبع بسير السياسة الدولية في العالم كله

وإذا أردت أن تعرف نفوذ الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بتحريك السياسة العالمية والاستفادة منها فيكفيك أن تعرف على سبيل مثل أن الشركة التي حصلت على أكبر العقود النفطية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها هي الشركة الكبرى متعددة الجنسيات (هاليبرتون) منح هذه العقود للشركة نائب الرئيس الأمريكي حينها (ديك تشيني)، ببساطة (ديك تشيني) كان رئيس مجلس إدارة هذه الشركة وله ارتباطات مالية بها، وكما ذكرنا حول سيطرة اليهود على سوق الصرف فإن لهم السيطرة الأكبر على الشركات متعددة الجنسية وهو ما يكشف لك حجم سيطرتهم على القرار السياسي في العالم كله!

وحول الشركات المتعددة الجنسية ودورها في عالم السياسة نحيل القارئ إلى قراءة الكتاب المعروف باسم (الاغتيال الاقتصادي للأمم) لـ"جون بيركنز" العميل السابق لوكالة الامن القومي الاميركية ، يقدّم فيه شهادة من الداخل عن الدور الذي تلعبه البنوك والشركات العالمية لسرقة دول العالم الثالث وإغراقها بالديون ومن ثم وضعها تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولـــي، بينما تســـرق الشركـــات المتعددة الجنسيـات، مثل هاليبرتون و بيكتل مواردها بحجة التنمية، ويُعرِّف الكاتب القتلة الاقتصاديين بأنهم رجال محترفون يتقاضون أجراً عاليا لخداع دول العالم بابتزاز ترليونات الدولارات، لتصبَّ أخيرا في خزائن الشركات الضخمة وجيوب قلةٍ من الأسر الغنية التي تتحكم بموارد الأرض الطبيعية. وسبيلهم إلى ذلك تقاريرُ مالية محتالة، وانتخاباتٌ مُزوَّرة، ورشاوى، وابتزاز، وغواية جنس، وجرائم قتل!

٣- الشرعية العسكرية لمنظومة الاحتلال الدولي :

هذه الشرعية في الحقيقة مفضوحة أمام الشعوب، ومازالت الشعوب تنظر نظرة عداء للاحتلال العسكري المباشر وترفض وجوده إلا أن هناك صورا من التواجد العسكري الأجنبي سهل ابتلاع الشعوب لها، مثل تواجد القوات الدولية (mfo) في مصر في سيناء، وتواجد القواعد الأمريكية في الخليج بل وفي دول أخرى كمصر!، وهذا كله ناشئ من فهم مغلوط عن معنى الاحتلال العسكري، وناشئ عن جهل بطبيعة منظومة الاحتلال الدولي اليوم

وإن من أخطر الملفات التي لا ينتبه لها الشعوب هي المراكز البحثية المختلفة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية المنتشرة في دول ما يسمى الشرق الأوسط، وهي ليست فقط مراكز بحثية بقدر ما هي مراكز استخبارات، كما تقوم السفارات الغربية أيضا بأدوار استخباراتية وتوجيهية تتعدى بها اختصاصاتها الدبلوماسية

بكثير، كذلك معرفة الشعوب بحقائق القواعد الأمريكية المنتشرة في بلادهم تعد سطحية جدا حتى في الخليج، كما يظن الجميع أن القواعد الأمريكية موجودة في الخليج فقط إلا أن الحقيقة أنه لا تكاد تخلو بلد عربي أو مسلم من وجود قواعد للأمريكان بصور مختلفة، ورغم التعتيم الشديد على معظمها إلا أنه يكفيك في مصر مثلا أن تبحث عن هذه الملفات: (قاعدة بنى سويف الجوية - مركز نامرو الطبي التابع للبحرية الأمريكية - قاعدة قنا الجوية - قاعدة رأس بناس) ولولا ضيق الوقت لفصلنا فيها أكثر من ذلك، وبالرغم من إنكار معظم الأنظمة لذلك رسميا إلا أن مواقع أمريكية رسمية لا تنكرها وتتعامل مع الأمر على كونه طبيعا جدا.

يضاف إلى كل ذلك الاتفاقات الأمنية المشتركة بين أنظمة بلادنا وبين الأمريكان بحجة المواجهة المشتركة للإرهاب، حتى صارت الأنظمة تتواطأ وتتعاون مع الأمريكان ضد أفراد من شعوبها بل ومع الصهاينة!

ولا ننسى المخلوع مبارك في ٧ ديسمبر ١٩٩٥ حين خرج مؤكداُ خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي جمعه برئيس الوزراء الإسرائيلي -آنذاك- شيمون بيريز في القاهرة على أن

أ - الإرهاب ليست ظاهرة خاصة بدولة معينة ولكنها ظاهرة دولية

ب – لابد من التعاون بين جميع «دول العالم» حتى تتوقف عمليات الإرهاب عند حدودها

الهيمنة على العقول أشد وأخطر

ومع كل ما ذكرناه من واقع محبط ومؤسف فسيظل لا قيمة له أمام الهيمنة على العقول، فهي الهيمنة التي لولاها لما استطاعوا الهيمنة علينا في باقي المجالات، بل هي أول هيمنة يجب أن نواجهها

لا يوجد أحد لم يسمع عن السلاح النووي أو الكيماوي، ولكن هل سمع أحد عن «سلاح الدبلوماسية الشعبية»؟

ذاك السلاح الذي عرفه السياسي الأمريكي «إدوارد جيرجيان» فقال:- معركة كسب العقول والقلوب.

الخطورة ليست في كونهم يسعون لكسب عقول وقلوب أمتهم وشعوبهم ولكن الخطورة أنهم يسعون لكسب عقول وقلوب شعوبنا وأمتنا، ويعتبرون ذلك عنصرا مهما جدا في المعركة!

يتحدث عن ذلك الباحث جارفينكل» في كتابه (مرشد تطبيقي لكسب الحرب على الإرهاب): «كل سلطة غير مسلمة اختارت أن تضع يدها على الشرق الأوسط واجهت مشكلة كسب القلوب والعقول المسلمة». ثم ينصح «جارفينكل» بتدشين حملة متواصلة من إظهار الاحترام والتقدير للإسلام، مع تعبئة المسلمين «ذوي الأصول الإسلامية العريقة» حماة لتلك الحملة! .. وهذا عين ما نقصده بسلاح «الدبلوماسية الشعبية»، فإن الاحتلال الحديث قد أدرك أن المعركة لا يمكن أن تحسم ما لم يتم توجيه الشعوب فيها أو على الأقل تحييدهم عن مواجهة مخططاته، وإنه من اللحظة الأولى التي سعت فيها أمريكا لامتلاك العالم سعت لامتلاك واحتكار ثلاث قوى رئيسية:-

١- احتكار السلاح بكل عناصره

٢- احتكار الاقتصاد بكل عناصر: وبدأ ذلك جزئيا في معاهدة بريتون وودز عام ١٩٤٤ حينما تحول الدولار إلى المعيار النقدي العالمي

٣- احتكار وسائل الاتصال بالجماهير، وهذا هو محل الشاهد وبيت القصيد، فإن احتكار هذا الاتصال لا يقل أهمية عن الاحتكارين السابقين بل هو على رأس ذلك وإن مركزا كهوليوود - على سبيل المثال - بامتداده الاستخباراتي وعمقه الثقافي ما هو إلا قاعدة لإطلاق المدافع الإعلامية العابرة للقارات، وإنه من الجهل أن يتم التعامل معه فقط كشركات مصدرة للأفلام

وجدير بالذكر أن تعلم أن الخارجية الأمريكية تخصص من ميزانيتها جزء ليس بالقليل للعمليات والبرامج الثقافية الدولية والعجيب أن ٤٩٪ منها مع النساء !

كما حدث ٢٠٠٧ في برنامج (الزائر الدولي) التي ترعاه الخارجية الأمريكية حين تم استقدام حوالي ٥٠ امرأة عربية ما بين برلمانية وسيدة أعمال، ورئيسة اتحاد نسائي، وأستاذة جامعية، وخبيرة نفطية، وطبيبة، وناشطة في مجال المرأة وحقوق الإنسان والطفل، وصحافية!

إنهم لما أدركوا أن أخطر ما تملكه الشعوب من عناصر المقاومة هو «الوعي»، وأن تغييب هذا «الوعي» يعني أن الشعوب قد أصبحت في حكم الأموات، كان هذا هو المستهدف الأول من قبل أعدائنا إما بتغييبه أو توجيهه وتزييفه، فقد صارت معركة الوعي اليوم هي روح المعارك، وأصبحت المعرفة هي أخطر الأسلحة التي استطاع عدونا أن يجردنا منه وأن يمتلكه هو، بل لا أبالغ إن قلت أن الحرب اليوم في الحقيقة لا تعدو كونها حرب معرفة على كل المستويات ولا يمكن أبدا أن يحسمها الجهلاء مهما امتلكوا من عوامل القوة، فكيف إذا كان الجهلاء لا يمتلكون من عوامل القوة شيئا!!

ولذلك ستجد أنه لم يبذل وينفق في أي مجال من مجالات الهيمنة مثل ما بذل

في «الهيمنة الفكرية» وإنك لو عددت كم المنظمات والمؤسسات القائمة على هذا الغزو والفكري المستهدفة للشعوب مباشرة لصعقت من الصدمة فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:-

١- منظمة اليونسكو

٢- منظمة الأمم المتحدة

٣- السفارات الغربية وتدخلاتها المباشرة في تغيير المناهج!

٤-منظمات المجتمع المدني (منظمات المرأة - فريدم هاوس مثلا - منظمات حقوق الإنسان)

٥- نخب ثقافية عامة : يتم إبرازهم في الإعلام وتصديرهم كقادة رأي للجماهير

٦- نخب أكاديمية من دكاترة جامعة ومعيدين

٧- الجامعات والمدارس والمراكز الدراسية والثقافية الأجنبية في بلداننا

٨- منتجات هوليوود ومشتقاتها والتي تخاطب أعمار مختلفة (كرتونات - أفلام - الخ)

٩- مواقع الانترنت النت المنشأة للتوجيه الأخلاقي والأيدلوجي (ويدخل فيها المواقع الإباحية)

١٠- وزارات الثقافة

١١- وزارات التعليم

١٢- وزارت الإعلام

١٣- يغلف كل ذلك في النهاية الأجهزة الأمنية المتدخلة في توجيه الخطاب الديني والثقافي بل وتوجيه أبسط المقالات التي يمكن أن يقرأها المواطن البسيط في صحيفة من الصحف

الفصل الثاني

الإسلام

الفصل الثاني: الإسلام

المعركة والإسلام

إن من السفه السياسي والغباء الثوري أن يتم إقصاء الإسلام من معركة التغيير اليوم بعيدا عن التوصيف الشرعي والديني لذلك، فإنه قد اتضح للأعمى قبل البصير أن محركي المعركة اليوم من أعدائنا فيما يسمى النظام العالمي قد جعلوه العنصر الأول في هذه المعركة معنا، وهذا لا يتعارض مع كونهم يرونها حرب مصالح، فإنهم ما واجهوا الإسلام إلا لأنهم يرونه خطرا واقعا أو محتملا يهدد مصالحهم الإمبريالية وأحلامهم الاستعمارية.

إن المتتبع للتقارير الغربية الصادرة من مؤسسات وشخصيات قريبة من مراكز اتخاذ القرار العالمي سيدرك بما لا يدع مجالا للشك أنهم يعتبرون الإسلام أقوى ما تحمله الشعوب فيما سموه «منطقة الشرق الأوسط» بل ربما يعتبرون أن هذه الشعوب صارت لا تمتلك من عوامل القوة غيره، إنهم يظهرون وكأنهم يحاولون بكل السبل الإبقاء على هذا المارد غارقا في سباته، مستعدين لبذل كل ما يملكون من أجل تنحيته عن المعركة في أذهان الشعوب لأنهم يعلمون أنه إن قام بحق في قلوب حامليه فسيحسم المعركة ولا بد، فهو أداة وحدة هذه الشعوب تاريخيا ومصدر إلهامهم الثقافي والحضاري ولا سبيل لانتهاض هذه القلوب التي أماتتها الشهوات والشبهات إلا بدين صلب الفكر كالإسلام، وإن الأمة وإن تردى حال شعوبها إلا أن الإسلام مازال هو أكبر محرك يمكن تحريكهم به، ومازال عاطفتهم الدينية حية وإن بدت أنها على وشك الممات، هذا مع ما في الإسلام نفسه من مقومات الحسم وإنهاء هذه المعركة بجدارة.

هذا من منظور سياسي محض فكيف وهو دين رب العالمين ولا يسع المسلم

التخاذل عنه، وإن سنة الله في الأمة حين تتخاذل عنه أن يسلط الله عليهم ذلا لا ينزعه عنهم نازع .

وإننا حين نقول أن الإسلام هو العنصر الرئيس في هذه المعركة لا نعني بذلك عرضه عرضا تجاريا عبر شعارات مجوفة عن كل حقيقة ينتهي دورها بعد الوصول إلى السلطة في منظومة فاسدة قد علم الجاهل قبل العالم استحالة إصلاحها بالدخول فيها، خاصة والدخول فيها لا يكون إلا عبر مسارات يتخللها هدم للدين ذاته وتخاذلات شتى وتحالفات مشبوهة وتضييع للمبادئ والثوابت بكل أنواعها، بل مقصدنا بالإسلام هو الإسلام الحق، إسلام الثوابت والمنهج والبذل والتضحية كما سنبين.

عناصر القوة في الإسلام

في الفترات الأخيرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لوحظ صدور تقارير أمريكية متتابعة ومتنوعة المصادر تتحدث عن مواصفات «الإسلام» الذي يمكن اعتباره معتدلا مسموحا بوجوده عالميا، سموا هذا الإسلام أحيانا بالإسلام المعتدل وأحيانا بالإسلام المدني وتارة بالإسلام الديموقراطي، وعلى هذه الأسس أقاموا المؤتمرات والبرامج الدولية وغيروا في المناهج وصنّعوا النخب الدينية والثقافية والأكادمية، بل على هذه الأسس والمعايير أداروا سياسات وعاقبوا أنظمة بالحصار وواجهوا أخرى بالقوة العسكرية!

إنها وإن كانت حرب مصالح من جانبهم كما قلنا لكن بعدها الفكري أصبح حاضرا وبقوة، لأنهم أدركوا عبر خبرات طويلة في مواجهة الشعوب المسلمة أن القوة العسكرية لن تحسم الحرب، إن الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة ومحركا عاطفيا لشعوب ضخمة يمتلك بالفعل مقومات هدم تمددهم الإمبراطوري والاستعماري مهما توحشت آلتهم العسكرية، وإن الذي لا يصل لهذه النتيجة في الحاضر يمكنه أن يصل إليها عبر مراجعة الماضي منذ ميلاد تلك الأمة الجديدة، والتاريخ خير معلم وشاهد، ومن لا يعتبر من التاريخ فإنه حتما سيصير عبرة من عبره، وإن غدا لناظره قريب!

إن الإسلام يميزه ثلاثة عناصر يدركها أعداؤنا بوضوح، كل عنصر منهم هو حاجز صد أمام تمدد الإمبراطوريات وعلى كل عنصر شنوا اليوم حربا فكرية مختلفة:-

العنصر الأول:- الاكتفاء الذاتي القيمي والتشريعي

أي اكتماله القيمي والتشريعي بما يكسبه صلابة فكرية يصعب معها الاختراق

بأفكار مشبوهة، اكتمال يجعل له مناعة أمام هجمات المحرفين وصولات المبطلين، كما يجعل منه بديلا حضاريا محتملا لحضارتهم القائمة اليوم، ولهذا واجهوه بما يمكن تسميته اختصارا «الحرب على الشريعة»

إن اكتمال الإسلام على المستوى العقدي والتشريعي والحضاري والثقافي هو اكتمال يقلق القوى التي تستخدم الأفكار لتتسلل بها إلى الشعوب قبل تسلل جيوشها!

وفي ذلك حركوا طابورهم الخامس وأدواتهم في بلادنا ليشككوا الشعوب في هذا الاكتمال ويثنونهم عن الاعتزاز بهذا العنصر ويشوهوه في أذهانهم حتى يتمكنوا من خلق فراغات قيمية وتشريعية يملؤونها هم بما يريدون، وقد ساعدهم في ذلك أيضا أفعال من رفعوا شعار هذه الشريعة بفهم مغلوط وخطاب منفر وعرض مجتزئ لا يتفق بتاتا مع هذه الشريعة المكتملة ولا مقاصدها!

العنصر الثاني:- المخالب

أي أنه دين له مخالب يوقظ روح العزة فيمن يحمله ويضع بذور المقاومة والإباء ضد كل معتد عليه أو على حامليه، إنه دين يجعل بداية الحياة الحقيقية يوم يموت المرء في سبيل الله، دين يصيغ منظومة القيم في قلوب أبنائه ليصبح الموت أسهل خيار يمكن أن يختاره المسلم إذا تعلق الأمر بدينه أو عرضه

ولذلك شنوا ما يمكن تسميته ب»الحرب على الجهاد» أو ما سموه هم «الحرب على الإرهاب»

وبدؤوا في نشر تهم ومصطلحات تخلق حاجز صد بين الجماهير وبين هذا العنصر مثل:- الإرهاب - تكريس الكراهية - الدعوة للعنف الخ

في وقت استخدموا هم كل وسائل الإرهاب والعنف والتكريس للكراهية في حربهم مع الشعوب تحقيقا لأغراضهم ومصالحهم، إنك إذا تأملت تعريفهم

للإرهاب ووصفهم له ستجد الأمر متخطيا لما يخطر بالك من الحديث عن جماعات مسلحة بعينها، فكثير من استراتيجيات الحرب على الإرهاب هي فكرية وليست عسكرية ولا تستهدف فقط (الراديكاليين أو المتشددين) كما يسمونهم بل وتستهدف أيضا عموم الشعوب، وتعريفهم للإرهاب تجاوز التعريف التقليدي حتى صار علما على كل من يقف أمام مصالحهم الاستعمارية وأفكارهم المشوهة من المسلمين، فهذه المواجهة المنطقية كفيلة بجعلك في زمرة من سموهم الإرهابيين أعداء الحداثة والحرية!

العنصر الثالث:- الانتشار

أي ما يتصف به الإسلام من سرعة انتشار وتمدد، وذلك يرجع للسببين:-

السبب الأول:- أن الإسلام نفسه كدين يحمل عوامل انتشاره وتمدده، فهو دين الفطرة كما قال تعالى:- (فطرت الله التي فطر الناس عليها)

السبب الثاني:- هو أن المسلم يحمل عقلية الانتشار والتوسع، فإن الإسلام يزرع في أبنائه هذه العقلية، ويحثهم على إبلاغ الدعوة بالقول والفعل، وقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) ليس مجرد خبر بل فيه معنى تكليفي، فكل حامل لهذا دين عليه واجب الدعوة بما يستطيع حتى تصل دعوة هذا الدين للعالمين، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فقال:- (بلغوا عني ولو آية)، وإن من حِكم جهاد الطلب أو «الفتوحات» هو مواجهة أولئك الذين يقفون حاجز صد أمام بلوغ هذه الدعوة للشعوب والأمم

ولذلك كان في مقابل هذا العنصر ما يمكن تسميته «مواجهة انتشار الإسلام»، وقد صدرت عدة دراسات وأبحاث وتقارير استخبارتية وإعلامية ترصد هذه الظاهرة وتحذر من عواقبها وبعضها يضع التوصيات لمواجهتها، وقد تحدثت بعض هذه الدراسات عن كون الإسلام هو أسرع الأديان انتشارا في العالم، وكان أكثر ما

يفزع معظم الراصدين لهذه الظاهره كون هذا الانتشار بالأساس يقع في الغرب!

كما كان من أساليبهم لمواجهة هذه الظاهرة هو ابتداع فكرة مؤتمرات حوار الأديان التي أرادوا من خلالها التأسيس لمبدأ البحث عن «المشتركات» بدلا عن «المتناقضات»، وإعلاء الحوار القائم على المجاملات المتبادلة بدلا عن مقارعة الحجة بالحجة والبحث عن الحقيقة، وبذلك تُضرب فكرة الدعوة للإسلام ويصبح في مقابلها فكرة أخرى براقة سموها «التعايش المشترك» وهم لم يفعلوا ذلك إلا تجريدا للإسلام من أحد عوامل قوته الكبرى وهروبا من مواجهته في ساحة هم موقنون بالهزيمة فيها أمامه.

ومن حربهم كذلك وسعيهم للحد من فاعلية انتشار الإسلام الدعم الغربي لتوجهات فكرية محددة داخل الإطار الإسلامي العام بحيث يضمنوا أن انتشار الإسلام عندهم يتم توجيهه في اتجاه محدد تحت الاحتواء كالصوفية أو «سلفية ولي الأمر»، ولذلك تجد انتشار هذين التيارين كبيرا جدا بين مسلمي أوروبا وأمريكا.

إنك إذا تأملت العناصر الثلاثة السابقة ستجد أن الإمبراطوريات نفسها لا تقوم حتى تحققها، ثقافة مكتملة ومخالب تنهش وقابلية انتشار، غير أن الإمبراطوريات توظف ذلك في تحقيق مطامعها والإسلام مع امتلاك مقومات قيام الإمبراطوريات كدين إلا أنه دين يحمل رسالة عنوانها تحرير الخلق لا استعبادهم. وإرساء العدالة والإصلاح لا الظلم والإفساد.

تقارير الغرب عن الإسلام وظاهرة المستشرقين الجدد

نفهم مما سبق أن أعداءنا قد أدركوا أن الاسلام يمثل تهديدا محتملا وقويا لمصالحهم إذا استثمر دعاة التغيير عناصر القوة فيه شعبيا، ولذلك لا تعجب حين تعلم أن الإسلام بكل ما يتعلق به من تيارات وجماعات حتى ولو كان تعلقا كاذبا صار هو مادة البحث الرئيسية عند مراكز الفكر الغربية خاصة الأمريكية التي اهتمت بدراسة منطقة ما سموه «الشرق الأوسط» مثل :- راند - بروكينجز - كارنيجي ، وكُتبت في ذلك الأبحاث الأبحاث والتقارير والتوصيات، وتناول كثير من الأبحاث صورة الإسلام الذي يمكن اعتباره معتدلا وسبل توجيه المسلمين لهذا النموذج من «الإسلام الأمريكي المعتدل».

وأخطر هذه المؤسسات تناولا لهذه المواضع هي مؤسسة راند RAND وهي منظمة بحثية يقع مقرها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأميركية، تعود نشأتها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحت إشراف وزارة الدفاع الأمريكي «البنتاجون»، يعمل في المؤسسة ما يقارب ١٨٠٠ باحث وموظف يحمل غالبهم شهادات أكاديمية عالية، ويكمن خطورتها لشدة تأثيرها وقربها من مراكز اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية، كذلك لعمق تقاريرها وأبعادها السياسية والاستراتيجية الخطيرة، ومن أخطر ما يمكن قراءته من تقارير وكتب صادرة عنها هو:-

- تقرير راند (٢٠٠٥) الإسلام المدني الديموقراطي
- تقرير راند (٢٠٠٧) بناء شبكات مسلمة معتدلة
- كتاب عام (٢٠٠٨) بعنوان «صعود الإسلام السياسي في تركيا».

هذه المراكز البحثية حين تتأمل التقارير الصادرة عنها وضخامة الدراسات التي تم إعدادها بداخلها، وحين ترى كم التوصيات التي بنت عليها - في كثير

من الحالات - مراكز اتخاذ القرار الغربية قراراتها، تدرك معنى آخر غير كونهم يحاربون الإسلام، تدرك أن (المعرفة) صارت رأس المعركة اليوم، وتدرك أنهم لم يمكنهم التحكم في وعينا ومعرفتنا إلا حينما امتلكوا هم الوعي والمعرفة في معركتهم معنا، هذا الوعي الذي صار تراكما ثقافيا عندهم يبني فيه كل جيل من المتخصصين على تجربة من قبله، فما هذه التقارير الصادرة عن تلك المراكز البحثية والتي تتناول الإسلام والمنتسبين له من تيارات وجماعات إلا امتداد لظاهرة الاستشراق القديمة وهي ظاهرة تنم عن مدى إدراك أعدائنا لقيمة «المعرفة» وأهمية الحرب الفكرية أيضا عندهم.

المستشرقون لقب لأولئك الذين ألزموا أنفسهم بدراسة تراثنا الديني والثقافي والتاريخي بغية التحكم فينا بعد ذلك عبر فهم سبل تفكيرنا وطبائعنا النفسية والاجتماعية وعوامل القوة والضعف عندنا، والباحثون اليوم المتخصصون في دراسة الإسلام وجماعات «الإسلام السياسي» المستقلون أو التابعون لمراكز البحث يمكن اعتبارهم «المستشرقين الجدد»، وما هم إلا امتداد للمستشرقين القدامى الذين صاحبوا فترات الاحتلال العسكري القديم علينا والذين يمكن أن يطلق عليهم لقب «المستشرقين الكلاسيكيين».

الفارق بين المستشرقين القدامى والجدد:

المستشرقون القدامى أو «المستشرقون الكلاسكيون» توجهت دراستهم إلى العلوم الإسلامية باختلاف أنواعها فيما سمي بالإسلامولوجيا ذات الطابع الفقهي، إلا أن المستشرقين الجدد كان اهتمامهم بدراسة الحركات والمنظمات والجماعات «الإسلامية» دراسة ميداينة تعتمد على دراسة الواقع وتحليله، ولذلك معظمهم من المتخصصين في السوسيولوجيا وكذلك العلوم السياسية، أو عامة ما يسمى «العلوم الإنسانية الحديثة»، وتنقسم المدرسة الاستشراقية منذ القدم إلى قسمين رئيسيين:

المدرسة الفرنسية والمدرسة الأنجلوسكسونية (الإنجليزية والأمريكية).

وبالرغم من تطور المدرسة الاستشراقية بشكل عام من صورتها الكلاسيكية إلى الاستشراق الحديث كما بينا إلا أن المتابع للمدرستين (الفرنسية والأنجلوسكسونية) يجد بينهما اختلافا جذريا، فالمدرسة الفرنسية أكثر عمقا في التحليل ذات طابع بحثي وأكاديمي وثقافي مما جعلها أكثر ارتباطها بمنظمات المجتمع المدني والأبحاث من مراكز اتخاذ القرار السياسي، أما المدرسة الأنجلوسكسونية (الإنجليزية والأمريكية) فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمراكز اتخاذ القرار السياسي والعسكري وبجماعات الضغط واللوبيات المختلفة، وهي بالتالي أقل عمقا من المدرسة الفرنسية على الجانب الثقافي والأكاديمي إلا أنها أكثر عملية وأكثر أهمية عند التناول والتحليل السياسي.

رؤية المستشرقين الجدد حول مستقبل «تيارات الإسلام السياسي»:

إذا تأملت معظم أبحاث المستشرقين الجدد سواء الفرنسيين أو الأنجلوسكسونيين ستجدهم توصلوا لنبوءة مبكرة جدا صارت كالمسلمة لديهم جميعا مفادها : أن كل حاملي «الشعارات» الإسلامية من جماعات ما يسمى بالإسلام السياسي سوف تواجه فشلا وسقوطا بمجرد وصولها للسلطة وسيكون من السهل التمكن من تشويهها وعدم استمراريتها كمطلب جماهيري، وهم يرجعون ذلك لطبيعة تيارات الإسلام السياسي نفسها وأن مساحة ما تملكه من مشاريع سياسية لا يتخطى الشعارات الإسلامية البراقة التي ترفعها، وأحيانا يرجعون الأسباب لشكل الدولة الحديثة السلطوية بوضعها الحالي والتي هي جزء من نظام آخر سلطوي متحكم وهو النظام العالمي، فهذا الشكل للدولة داخليا وخارجيا سيجعل حاملي الشعارات الإسلامية إذا ما وصلوا إلى السلطة في ظل الوضع القائم أمام مصيرين لا ثالث لهما:

الأول:- الذوبان الكامل في أسس الدولة السلطوية الآكلة المسماة «الدولة حديثة»

وبالتالي يظهر كذب شعارتهم الإسلامية وعدم اتساقهم معها لأن هذه الشعارات ستتصادم بالفعل مع هذا الشكل للدولة داخليا وخارجيا

وإذا لم يكن المصير الأول فالمصير **الثاني** الذي سيواجههم:

هو بالطبع الفشل مما سيظهرهم بمظهر الكاذبين أيضا أمام الجماهيرحيث سيظهر الغياب الحقيقي لرؤيتهم حول تحقيق نهضة سياسية واقتصادية واجتماعية تتوافق مع شعاراتهم التي رفعوها

وحول هذه النتائج تواترت الكتابات الاستشراقية الغربية بمدرستيها الفرنسية والأمريكية، فعلى سبيل المثال في المدرسة الفرنسية:-

كتاب مثل **(فشل الإسلام السياسي)** للمستشرق الفرنسي «أولفييه روا» تكلم بعمق في هذه المسألة وكان سابقا لزمانه جدا، فقد صدر عام ١٩٩٢ وكلامه عن فشل الإسلام السياسي في السلطة يعد مبكرا جدا، كما تنبأ في كتابه بظاهرة ما يسمى «ما بعد الإسلاموية» وتحدث عن ظهور ما يمكن تسميتهم إسلاميين جدد ربما سيتصالحون كثيرا مع قيم العلمانية بما اعتبر تنبأ بالنموذج التركي الأردوغاني وهو ما أعطى لكتابه قيمة كبيرة في الأوساط الاستشراقية وأعطى الكاتب شهرة كبيرة

كذلك تحدثت في نفس الاتجاه الأبحاث الصادرة عن مراكز البحث الأمريكية، لكن خطورة ما صدر عن المدرسة الأمريكية هو ما ذكرناه من كونها مرتبطة بمراكز اتخاذ القرار، فمعظم ما يوصى به المستشرقون في أبحاثهم وكتبهم يتحول بسهولة إلى قرارات سياسية واستراتيجية لدى الإدارة الأمريكية، وظهر هذا بقوة حينما صار هناك توجه سياسي أمريكي منذ عام ٢٠٠٤ لتمكين وصول تيار الإسلام السياسي المعتدل للسلطة والسماح له بذلك من أجل أن يفشل فقط، مما سيحقق مكسبا أمريكيا كبيرا في معركة الأفكار وساحة العقول والقلوب، فالفشل سينسحب إلى الفكرة الإسلامية ككل وليس إلى تيار الإسلامي السياسي

فقط ، وفي ذلك تجد كتاب مثل (**الظل المنحسر للنبي**: **صعود وسقوط الإسلام السياسي الراديكالي**) لمؤلفيه «تاكيا» و«جفوسديف» الصادر عام ٢٠٠٤ يعتبر وصول الإسلاميين «المعتدلين» إلى السلطة هو ضرب أمريكي لعصفورين بحجر واحد :-

العصفور الأول: أنها ستُقصي أصوات الراديكاليين أو المتشددين «ويعنون هنا التوجهات الجهادية»، حيث أن وجود منفذ للتغيير و«تطبيق الشريعة» عن طريق الديموقراطية سيؤثر بالسلب على أفكار هذه التيارات وسيجعل أصحاب العاطفة الدينية يلجؤون للسبل الأسهل والقانونية «المعتدلة» على حد وصفهم بعيدا عن متاهات غيرهم

العصفور الثاني: أن المعتدلين إذا وصلوا بالفعل للسلطة فلن يُظهروا - في الغالب - قدرات سياسية مناسبة، وهو الأمر الذي أوصى الكتاب بوجوب استغلال الولايات المتحدة له في حربها على الإرهاب، فالشعوب لن تفرق بين الإسلاميين، وحينها يمكن نسبة الفشل للفكرة الإسلامية ككل وهي خطوة أمريكية مهمة جدا في معركة العقول والأفكار التي تحدثنا عنها

هذا غير أن في كل الأحوال وصول المعتدلين من «الإسلاميين» للسلطة لا يمثل مخاطرة ولا تهديدا لأنهم متصالحون إلى حد كبير مع المنظومة الداخلية والخارجية ويمكن احتواؤهم لأقصى حد

وفي هذا يقول «جراهام فوللر» عام ٢٠٠٣ في كتابه «مستقبل الإسلام السياسي» حينما يقول «لا شيء يمكن أن يُظهر الأسلمة في صورة غير جذابة أكثر من تجربة فاشلة في السلطة»

ويشرح الباحث الشهير «بايمان» هذه السياسة فيقول»: «إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة ليس هو حب المسلمين لها، وإنما هو كرههم لعدوها. وهو أمر لا يتطلب بيع أمريكا كصديق للعالم المسلم، وإنما يتطلب ما هو أسهل من ذلك

بكثير، إنه يتطلب الإشارة إلى السجلات السوداء للإسلاميين، سواء في داخل السلطة أو خارجها»!

هذه التوصية بوصول التيار الإسلامي للسلطة علت نبرتها بشدة في الأبحاث والكتب الأمريكية عام ٢٠٠٣ وبدأت تدخل في حيز التجربة عام ٢٠٠٥ مع الإخوان المسلمين في مجلس الشعب، وفي نفس الفترة تقريبا كان وصول حماس للسلطة، ثم أصبحت الخطة قيد التنفيذ بعد الثورات حيث سمحت أمريكا بتقدم التيار «الإسلامي» للسلطة ثم سمحت أيضا بإفشاله كما حدث في مصر.

معركة التغيير بين أصحاب الشعارات الليبرالية وأصحاب الشعارات الإسلامية

لاشك أن الساحات السياسية في بلادنا تشهد صراعا ضاريا مستمرا بين صنفين كل منهما يتهم الآخر باتهامات مختلفة، فبين اتهامات من الليبراليين لأصحاب الشعارات الإسلامية بكونهم تجار دين، تجد اتهامات أيضا من الإسلاميين لليبراليين بأنهم علمانيون يحاربون الإسلام ويريدون إقصاءه، ولكون هذه القضية شديدة الالتصاق بالمنهج وبالتحرك في معركة التغيير وجب شرحها شرحا منهجيا مجردا بعيدا عن الوقوع في التصنيفات الوهمية، وأفضل ما يحسم هذه القضية هو الحديث عن العلمانية وشرحها ومنها تحدد أنت أين تقف وأين يقف غيرك!

العلمانية:

حاولت صياغة تعريف يوضح معنى العلمانية التي نعنيها بدقة والتي يعنيها عدونا أيضا في أبحاثه ودراساته بعيدا عن التعريفات الأكاديمية فوجدت أجمع ما يمكن أن توصف به هو :- «إقصاء الدين عن أن يكون معيارا عاما تتحدد به شرعية الأشياء من عدمها» أي:- أي لا يصح في العلمانية أن يكون الدين مصدرا للشرعية، أو سالبا لها

ونقصد كل أنواع الشرعية فمن الممكن أن تكون شرعية سياسية أو شرعية اجتماعية أو سلوكيات محددة أو حتى شرعية معتقدات وتصورات كما سنبين!

وعلى أساس هذا التعريف يمكن أن تحكم على الأفراد والكيانات والبرامج وتحدد مدى دقة نسبتها إلى العلمانية من عدمها، هذا التعريف هو المتوافق مع ما يمكن أن تقرأه في الأبحاث السياسية الغربية عند وصفهم لكيان ما أو شخص ما «بالعلماني»، فمربط الفرس في تعريف العلمانية هو بوضوح: هل تكتسب الأفعال

بأنواعها، أو الأحكام والقوانين والسياسات بتفاصيلها، بل وهل تكتسب الأفكار والتصورات بتشعباتها، شرعيتها من كونها دينا وأنها جاءت من حيز الإيمان والتسليم، أم أنك تخضع الأمور كلها برمتها لمصادر غير الدين تكتسب الشرعية منه، قد يكون هذا المصدر على الجانب الشخصي هو «العقل المطلق» المجرد عن كل وحي والعلم التجريبي والثقافة، وقد يكون على الجانب العام والاجتماعي هو رأي الأغلبية أي «الديموقراطية» أو مبادئ فلسفية غير دينية أنت مقتنع بها

فمقاومة المحتل لو اكتسبت شرعيتها عند جماعة ما من منطلق وطني أو من دافع قومي أو عرقي فيمكن وصفها «بالمقاومة العلمانية» حتى وإن كان السلوك سلوكا يوافق الإسلام إلا أن الدين لم يكن مصدر الشرعية لهذه المقاومة عند أصحابها، أما لو اكتسبت شرعيتها من كونها واجبا دينيا انتقلت من حيز العلمانية لتوصف بالمقاومة الدينية

وعلى هذا الأساس يحكمون على الأحزاب السياسية، فإذا كان الحزب آراؤه السياسية وبرامجه العامة وقراراته التفصيلية منطلقة من منطلق غير الدين وصف بأنه «حزب علماني»، وإذا كان انطلاق هذه الآراء والبرامج والقرارات من الدين بعيدا عن أي منطلق آخر - وهو ما يستحيل وجوده وجودا حقيقيا في النظم الحالية - هنا وصف بأنه حزب ديني، وهو ما يعنيه القانون الذي يتحدث عن حظر الأحزاب التي تقوم على أساس ديني، أي تستطيع القول أنه في النظم العلمانية كلمة «حزب إسلامي» التي تسمعها كثيرا هي نوع من الهراء فهو بالتقييم السياسي حزب علماني حتى ولو صدر منه بعض السلوك الإسلامي، لأن حتى هذا السلوك الإسلامي النادر يبرر له فاعلوه بكونه لا يخالف القانون والدستور وقيم الدولة العامة، فهي شرعية مكتسبة من شرعية النظام وليست شرعية مكتسبة من الدين، وأي تبرير غير ذلك من الحزب تعني أن الحزب حزب ديني وهو ما تحظره الأنظمة تحت أسماء

مختلفة!

والعلمانية بالأساس لا تختص بإقصاء دين دون دين، فهي تقصي الدين عامة على النحو الذي شرحنا إسلاميا كان أو «مسيحيا» أو يهوديا

العلمانية الحقيقية والعلمانية الشائعة والعلمانية المصطنعة :-

العلمانية الحقيقية أو المكتملة لا تفرق بين المعتقدات الشخصية وبين التوجهات السياسية في إقصاء الدين، فالعلماني الحقيقي والذي اكتملت علمانيته هو من لا يعتبر الدين سببا كافيا لبناء حتى المعتقدات والتصورات، وبالتالي مساحة الغيبيات كلها وما لا يمكن إدراكه أو إثباته بالعقل المادي هي معتقدات دينية غير علمانية وهو بذلك ينظر لحامليها نظرة انتقاص وتجهيل، ولذلك ليس من المنطقي حينها أن يكون هذا الشخص مسلما علمانيا، أو مسيحيا علمانيا، أو يهوديا علمانيا بل هو علماني «لا ديني» وأصحاب هذه العلمانية يقرون بذلك ولا يعتبرون أنفسهم إلا علمانيين لا دينيين ويخضعون الأديان كلها للتقييم الثقافي بلا تفرقة، وإن كان معظمهم يؤمنون بوجود الإله إيمانا منبثقا من منطلق عقلي وعلمي مجرد لا أثر له على أرض الواقع.

ولما كانت هذه العلمانية المكتملة واضحة الفساد مرفوضة من الشعوب على اختلاف أديانهم واضحة الحكم عندهم، حيث أن أصحابها أنفسهم يقرون فيها أنهم «لا دينيون» حينها ظهر صنف آخر من العلمانية، وهي العلمانية الشائعة اليوم والتي لا يختلف حكمها عن سابقتها إلا أنها لخفائها على الشعوب سهل تسلل كثير من عناصرها السياسية والاجتماعية في المجتمعات.

العلمانية الشائعة هي العلمانية التي لا تمس الحيز الشخصي، وتعتقد أن هذا الحيز الشخصي هو حيز الدين والذي لا يجب أن يتعداه، فالإسلام عند هؤلاء العلمانيين لا يتجاوز مساحة المساجد والعبادات الشخصية وكذلك باقي الأديان،

أي أن الأديان عند هذه العلمانية ليست إلا طقوسا يحركها بعض المعتقدات الخاصة، أما ما يتعلق بالشأن العام المتجاوز لحيز الفرد فالعلمانية الشائعة ترى ضرورة إقصاء الدين تماما عنه، فلا تدخل للدين في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في المساحة المجتمعية العامة.

ولولا أن الإسلام دين متكامل متداخل في الشأن العام بصورة يصعب معها إقناع الشعوب المسلمة بإقصائه دون الانسلاخ الكامل منه لولا ذلك لرأينا دعاة فصل الدين عن السياسة في بلادنا يطالبون بإقصاء أحكام الدين حتى عن الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث فإن هذا هو المتوافق مع هذه العلمانية الشائعة، وقد حدث هذا بالفعل على نطاق ضيق في بعض الدول العربية كتونس، ونادى بذلك علنا بعض العلمانيين في مصر، حتى خرج أحدهم متحدثا بوضوح عن السماح للمسلمة بالزواج من غير المسلم واضطر لتغيير كلامه شكليا لما هوجم على ذلك، هذا غير الحديث المتكرر من بعض هؤلاء عن ظلم المرأة في الميراث والدعوات المستمرة للتسوية بينها وبين الرجل في ذلك، ولكن فيما عدا الأحوال الشخصية نجحت العلمانية الشائعة في نشر كثير من قيمها داخل الشعوب المسلمة، هذا غير أن النظم السياسية اليوم قامت كلها على أسسها ولا حول ولا قوة إلا بالله، ومازالت هذه العلمانية تسعى للمزيد تحت شعارات مختلفة ومغلوطة كشعار «الدولة المدنية» الشهير والذي صار يفسر ويوظف في معان لا تتسق مع دلالاته السياسية ولا المجتمعية.

وأما **العلمانية المصطنعة** فهي تلك العلمانية التي ظهرت في بلادنا ليس اقتناعا بها وليس توافقا مع مبادئها بل ظهرت فقط لتواجه الإسلام من دون الأديان كلها! كثيرا ما تستخدم الأقليات الدينية في الدول الإسلامية هذه العلمانية المجتزئة المصطنعة كغطاء لتحقيق أهدافهم السياسية الدينية، فمعظم هؤلاء هم (دينيون)

للنخاع بالتقييم العلماني، لكنهم فقط يعتبرون العلمانية خطوة للأمام نحو تحويل الدولة للنسق الديني الذي يريدونه، ولذلك يحدث بينهم وبين أصحاب العلمانية الشائعة تزاوجا سياسيا في معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة، إلا أن هذا التزاوج يكون مع العلمانيين المنتسبين للإسلام لأنهم من يساعدونهم في مزيد من عزل الإسلام عن الشأن العام دون التطرق لدينهم هم، فهم يضربون الإسلام بأبنائه مما يسهل عليهم مهمتهم، أما العلمانيون من بني دينهم أو مذهبهم فهم يواجهونهم مواجهة عنيفة كما رأينا من معاداة الكنيسة الرسمية في مصر للعلمانيين المسيحيين الذين طالبوا بحقهم في الزواج والطلاق المدني، في وقت الكنيسة فيه على وفاق تام مع العلمانيين الآخرين الذين يقولون أنهم مسلمون، والغريب أن هؤلاء العلمانيين يغضون الطرف عن مواجهة الكنيسة للعلمانيين المسيحيين وكأن العلمانية عندهم لا تكون إلا أمام دين الإسلام فقط، وبالطبع تلعب المصلحة ورؤوس الأموال في ذلك دورا هاما!

وبهذا تفهم أيضا التزواج بين الأقلية العلوية والأحزاب العلمانية في تركيا، وكذلك بين الشيعة والعلمانيين في «السعودية»، إنهم يطالبون «بمزيد» من العلمنة لأهداف دينية وسياسية ومذهبية خاصة وليس إيمانا بالعلمانية

العلمانية ذات الشعار الإسلامي:

نقصد بالشعار كل حقيقة لا تتخطى الظاهر إلى الباطن والجوهر، حيث أن هناك ظاهرة أخرى جعلت من «الشعارات الإسلامية» هي مصدر كاف للشرعية الدينية عندهم، أي يكفي أن تلبس العلمانية شعارا إسلاميا ليتقبلها أصحاب هذا التوجه، والشعار قد يكون قوليا أو عمليا أو أي شيء مما يطفو على السطح ولا يحمل أي عمق حقيقي يتخطى هذا السطح

أصحاب هذا المذهب على المستوى الجماعي وعلى مستوى الكيان الذي يجمعهم

هم واقعون في «العلمانية» فهم يقصون الدين عن معظم سلوك كيانهم السياسي السياسي، إلا أنهم على مستوى الأفراد والقناعات الشخصية لا يتم اعتبارهم علمانيين، فهم على عكس العلمانيين الآخرين يعتقدون أن الإسلام يجب أن يكون هو المرجعية إلا أن ذلك لا يتخطى عندهم حيز النوايا الداخلية على مستوى الأفراد وحيز الشعارات على مستوى الكيان، ولذلك تجدهم ككيان يتكلمون بما يتكلم به غيرهم من العلمانيين، ويفعلون ما يفعلونه، وينتهجون نفس وسائلهم في السياسة، ويرسخون لنفس القيم، ويقرون باحترام كل مصادر الشرعية غير الدينية حتى التي تعارض الدين بل هم أكثر احتراما لها والتزاما بها من العلمانيين أنفسهم، وإذا ظهر من الكيان فعلا أو قولا سياسيا يبدو عليه توافقا مع الإسلام أخذوا يبررون له بتبريرات غير دينية كالحديث عن وجوب احترام ثقافة المجتمعات وضرورة الرجوع لإرادة الجماهير دون الحديث نهائيا عن وجوب تحكيم الإسلام والالتزام بمنهاجه إلا في حالات نادرة لا تذكر

وهؤلاء بالاستقراء ومراجعة التاريخ تتهاوى حتى نواياهم الداخلية وتضمحل شعاراتهم الإسلامية مع الوقت ويتحول بعض أفرادهم عبر المراحل الزمنية المتعاقبة إلى علمانيين أكثر علمانية من غيرهم ولا يستخدمون الدين بعد ذلك إلا كبضاعة يتم المتاجرة بها وعند الحاجة الملحة فقط

وهم ما يطلق عليهم سياسيا تيارات «الإسلام السياسي» وتوصفهم بعض الأبحاث الغربية بتيار الإسلام السياسي المعتدل، وتفرق بينهم وبين الراديكالي أو المتشدد، فالثاني وإن كان أيضا واقعا في التماهي بالشعارات والانخداع بها إلا أنه أكثر اتساقا مع الحقائق الدينية ولا يتخذ الشعارات ستارا لتنازلات سياسية أو تحالفات غير قيمية

والعلمانية الشائعة تعادي أصحاب الشعارات الإسلامية بقوة ويتهمونهم

أنهم يبطنون غير ما يعلنون إلا أن مع الوقت ومع التنازلات المتتالية لأصحاب الشعارات الإسلامية حتى عن شعاراتهم ونواياهم الداخلية صارت العلمانية الشائعة تتهمهم بالعكس وهي أنهم «تجار الدين» لأنهم متفقون مع العلمانية في كل شيء ولا يحملون حتى نوايا داخلية لإقامة الدين وبالرغم من ذلك يبقون على بعض الشعارات الإسلامية كنوع من المتاجرة واللعب على عواطف الناس الدينية، وفي الوقت نفسه يعتبر أصحاب الشعارات الإسلامية أن التنازل عن تلك الشعارات هو وقوع في «العلمانية» ولا يدرون - أو يدرون ويتغافلون - أنهم واقعون فيها منذ أمد بعيد!

وعلى ضوء هذه التعريفات السابقة للعلمانية تفهم أنها ليست مجرد سلوك، فبعض الناس يحسب أن العلمانية هي عدم الحجاب وشرب الخمور، وهذه الأفعال في حد ذاتها ليست دلالة للعلمانية ولا تصلح لتعريف العلمانية بها، بل على العكس فإن كثير من الملتزمين سلوكيا بالدين والمستمسكين بالمظهر الإسلامي والرافعين لشعاراته يرسخون للعلمانية شكلا وموضوعا عبر كياناتهم السياسية وأحاديثهم وبعض شعاراتهم العامة، ولفهم هذه النقطة بصورة أكبر يجب أن تقرأ فقرة (القيم والسلوك) في الفصل القادم وهي فقرة في غاية الأهمية والخطورة توضح كيف يتم الحكم على الأشياء بحقيقتها وليس بالظواهر فقط.

العلمانية وطبيعلإسلام:

العلمانية في الحقيقة هي محاولة من البعض في بلادنا لاستنساخ التجربة الأوربية للتغيير والتي قامت على فكرة (اشنقوا آخر قيصر بأمعاء آخر قسيس) في إشارة للتزاوج السياسي الفاشي الذي كان معقودا بين رجال الدين وملوك أوربا في القرون الوسطى أي فترة حكم الكنيسة، وهي محاولة فاشلة واستنساخ لا يمكن

حدوثه عندنا ولو حاولوا ألف سنة، هذا بعيدا عن كونه استنساخ يدل على الجهل المركب بالإسلام نفسه كدين وبحقيقة أمة الإسلام وطبيعتها

فإذا تحدثنا عن الإسلام فالإسلام ليس دينا كهنوتيا كالمسيحية وغيرها، ولا يعرف وصاية رجال الدين، بل لا يعرف فكرة رجال الدين أصلا!!

وحتى العلماء في الإسلام الذين تخصصوا في دراسة علومه لا يوجد في الإسلام ما يعتبرهم رجال دين على هذه الطريقة الكهنوتية، فهم لا يختصون بتواصل إلهي وليس لهم حق سماوي خاص يمكّنهم من الوصاية الذاتية أو المكتسبة على دنيا الناس، إن الإسلام لا يعرف الرتب الدينية الموجودة في معظم الأديان، والله وحده من يعلم منازل الناس ودرجاتهم، ورب أشعث أغبر لا يأبه أحد له يكون أفضل عند الله من ألف عالم متخصص يقطع الناس إليهم آلاف الأميال لسؤالهم، وهذا لا يعني التقليل من فضل العلم ولا التحقير من شأن العلماء، فإن قيمة الأمم تُعرف من قيمة العلماء فيها، وإن احترام العلماء فرع عن احترام علمهم، ولذلك هو احترام لمن احترم العلم منهم، الذين يعملون بما يعلمون ويتحملون تبعات كلمة الحق ويبذلون كل غال ونفيس لتعليم الناس وتوعيتهم بعد بذلهم نفس الثمن في سبيل التعلم والوصول إلى الحق بتجرد من الهوى وحظوظ النفس، فهؤلاء هم ورثة الأنبياء بحق، ولكن هذا أيضا لا يعني عصمتهم ولا قداستهم، فإنهم لا يؤمن على حيهم الفتنة كما لا يؤمن على ميتهم النار، وليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم عصمة، وقد انقطع الوحي بموته صلى الله عليه وسلم واكتمل الدين ولا يملك أحد مهما بلغ من العلم أن يأتي بجديد، فكلٌّ منقول عما ورد، والاجتهاد يكون أيضا وفقا لما ورد.

إن فكرة التأييد المطلق من السماء لحاكم أو عالم أو ما كان يسمي في أوروبا «بنظرية الحق الإلهي» ومحاولة إضفاء الشرعية على الدول عبر استخدام رجال الدين

وكأنهم مصدر ذاتي للتأييد الرباني هي فكرة مسيئة للإسلام وتناقضه ولم يعرفها قط، وما يفعله الحكام اليوم من إعطاء القدسية لهيئة دينية ما أو علماء ما ثم يبدؤون في استخدام قدسية هذه الهيئة أو العلماء لإضفاء الشرعية على حكمهم عبرها ما هي إلا وسيلة يستخدمها هؤلاء الحكام لخداع مغفلي الشعوب، وما أكثر علماء السوء اليوم الذين أساؤوا لعلمهم ولذلك هان كثير منهم مع الوقت على الناس وتجرأ عليهم الجميع وسقطت هيبتهم بعدما ألبسوها للحكام، بل قد يساعد الحكام على إهانتهم وامتهانهم بعدما يأخذون منهم ما يريدون، وأحسن القائل:-

ولو أن أهل العلمِ صانوه صانَهُم ... ولو عَظَّمُوه في النفوسِ لَعُظِّما

ولكن أهانوه فهانو ودَنَّسُوا ... مُحَيَّاه بالأطماعِ حتى تَجهَّما

وما الكهان إلا ركن من أركان حكم كل طاغية، وهل استغنى فرعون بسجنه وجنده عن السحرة؟، إن الطغاة لا يكتفون باستعباد أبدان الناس بل يسعون لاستعباد قلوبهم أيضا، وإن السجّانين لا سبيل لهم على القلوب .. ولكن الكهّان لهم سبيل، وكم من حر لم يستعبده السيف والأسوار ولكن عبّد قلبه للطغاة كهان فجار! علماء السلطان وكهانهم ظاهرة قديمة في كل الأمم التي حكمها طغاة، والإسلام من علماء السلطان بريء!

إن العالم والحاكم والشعب في الإسلام كلهم محكومون بمنهج، وإن الحق لا يُعرف بالرجال، ولكن الرجال يُعرفون بالحق، وليس لأحد كائنا من كان أن يدعي أن من حقه أن يقول ويفعل ما يشاء مستغلا سلطان العلم، إن سلطان العلم لا يكون من العالم على الناس، بل هو سلطان على العالم نفسه قبل غيره، بل إن هفوات العلماء الصغيرة قد يفوق أثرها في الشر ذنوب الناس الكبيرة، وإن أحكام الإسلام العامة هي كالقوانين اليوم، والمتخصصون في هذه الأحكام هم في الحقيقة كالقضاة، والقضاة ليسوا مصدر القوانين وليس لهم حق مخالفتها ويمكن لغيرهم

دراسة هذه القوانين وإقامة الحجة عليهم بها وإن لم يبلغ درجة علمهم، كما أن وجود إدارة للشئون القانونية مثلا في الشركات الكبيرة اليوم تحرص على مراجعة المواقف القانونية للشركة لا يعني وصاية هذه الإدارة على الشركة ولا تجعلها هي المديرة لملفاتها المتخصصة وواضعة خططها الاستراتيجية للتطور والنمو!

وإن القضاء اليوم يحكم في قضايا التعويض الطبية والهندسية علما أن الذي يحكم هو القاضي وليس المهندس ولا الطبيب، ولا يعتبر عاقل أن هذه وصاية قضائية، فالقاضي لا يحكم في الهندسة أو الطب بل هو يحكم في شق قانوني يمتلك أدواته وإن كان مرتبطا بالهندسة أو الطب، وبالرغم من ذلك تطبيق القانون حينها يحتاج إلى التأكد من تطابق الواقع مع المذكور في القانون وهنا يتطلب الأمر شهادة الأطباء الآخرين أو المهندسين، وهذا بالضبط ما يذكره الإسلام حول وجود ركنين للفتوى: علم الشرع وعلم الواقع

وبذلك تفهم أن الإسلام يؤسس لدولة منهاجية وليست دولة دينية كهنوتية، والدولة المنهاجية هي دولة تقوم على الأسس العلمية والمنهجية والكلمة فيها يجب أن تكون لأهل التخصص والمعرفة والإدراك، كل واحد في مجاله لا يتخطى مساحته ولا يتعدى دوره كما سيأتي بيانه.

وإذا كان الإسلام لا يعرف أصلا الفاشية الدينية ولا الكهنوتية فإن تطبيق العلمانية عليه تعني بوضوح هدم الدين نفسه وليس هدم شيء زائد عنه، فالشيء الزائد عن الدين الذي تتحدث عنه العلمانية وتريد هدمه ليس موجودا في الإسلام، فأي شيء يريدون هدمه غير الدين نفسه وأحكامه وشرائعه! وإذا كانوا يقصدون هدم ممارسات وأفعال من حاملي شعارات الدين فهذا يُهدم بالرجوع لحقيقة الإسلام نفسها التي ترفض هذه الممارسات وليس بالانسلاخ عن الدين!!

بذلك اتضح أن طبيعة الإسلام نفسه كدين «مدني» الطابع - لا يحتاج إلى من

يمدنه - تهدم قياس وضع بلادنا بأوروبا في ربط الحداثة بالعلمانية كما يفعل بعض الباحثين، إن تعميم هذه الفرضية على كل البلدان والأمم أسوة بأوروبا هي محاولة مغلوطة، ولا أقصد مغلوطة فقط على المستوى الشرعي بل على المستوى السياسي والتاريخي والاجتماعي، وقد وضحنا طبيعة الإسلام نفسه الذي لا تتفق مع ذلك وبقي أن نوضح طبيعة الأمة الإسلامية

العلمانية وطبيعة الأمة الإسلامية:

إن أمة الإسلام هي أمة من البشر صنعها الإسلام ولم يكن لها وجود قبله، وتكوين أمة الإسلام التفصيلي من أمم عرقية جغرافية مختلفة أيضا راجع إلى لإسلام، فالأمة العربية على سبيل المثال - وهي أمة بالمعنى اللغوي والمعنى الاجتماعي الحديث - لم يكن لها وجود أصلا على هذا النحو قبل الإسلام، ومعظم الدولة العربية اليوم لم تكن ناطقة بالعربية ولم يكن سلوكها المجتمعي العام على النحو الذي شكله الإسلام بعد الفتوحات، إن الحديث عن إقصاء الإسلام مع الإبقاء على مكونات الأمة بنفس الشكل هو فرضية مستحيلة غير قابلة للتطبيق وتخط لواقع مشهود بصورة واضحة وهي محاولة فشل فيها كل من حاول فعلها، وهذا حتى ما أدركه أعداء هذه الأمة والساعين للسيطرة عليها فاعتبروا الإسلام هو العقبة الأولى في حربهم معنا رغم معرفتهم ببعد الشعوب عن كثير من حقائقه وذلك لأنهم يعلمون أنه مازل المكون الحضاري لهم والقادر على إعادتهم إلى ما كانوا عليه، وقد شرحنا ذلك في أول الكلام.

وبعد معرفة طبيعة الإسلام غير الكهنوتية وطبيعة الأمة الحاملة للإسلام تدرك أن العلمانية في بلادنا بعيدا عن تقييمها الشرعي هي **(افتراض لمشكلة وهمية، وطرح لحل مستحيل)**.

هل للإسلام نظام؟

ومادمنا قد تكلمنا عن العلمانية وأشرنا إلى الأنظمة السياسية الحالية فيحسن بنا الحديث سريعا عن النظام السياسي في الإسلام، ولكن لكي يكون الكلام واضحا سنتكلم أولا عن الأنظمة السياسية بشكل عام، ونعقبه، ثم نختم بالحديث عن النظام السياسي في الإسلام، وهنا سنتكلم كلاما مبسطا واقعيا بعيدا أيضا عن التعريفات الأكاديمية الجامدة.

يجب أن تعلم أن لكل نظام (قيمة فلسفية مثالية عليا)، يدعي أنها القيمة الأنسب للحكم وتحقيقها يعني وجود نظام مثالي

هذه القيمة تظل حبرا على ورق وكلاما عاما ما لم يتم تحديد معيار محدد سهل الانضباط والوصف والتحقيق على أرض الواقع يكون وجوده دالا على تحقق هذه القيمة وهو ما يسمى (بالمعيار القيمي)

ثم بعد تحديد هذا المعيار الواضح الدال على تحقق القيمة تبدأ النظريات المختلفة في الظهور، وكل نظرية تطرح صورة واقعية للمعيار القيمي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، فالنظريات هي آخر ما يتم طرحه في النظم السياسية

وكي يتضح مقصدنا نأخذ النظام الديموقراطي كمثال نشرح عليه كلامنا ثم نحلله، فهو النظام الفلسفي الذي يجب على الحاملين للواء التغيير اليوم مواجهته من كل النواحي، ولا ننسى أنه صار بفلسفته وشعاراته الوسيلة الأولى لتمدد الإمبريالية العالمية، فمصادمة الثورة الحقيقية معه حتمية :

١- النظام الديموقراطي:

في النظام الديموقراطي: القيمة المثالية العليا هي: **(حكم الشعب)** أو سيادة الشعب

ثم المعيار المحدد الدال على وجود هذا الحكم - من وجهة نظره - هو تحكيم **(إرادة الأغلبية)**

وبعد الاتفاق على كون إرادة الأغلبية هي المعيار القيمي الدال على تحقيق السيادة للشعب تجد هناك عدة نظريات ديموقراطية لخلق صورعلى أرض الواقع يمكن من خلالها تحقيق هذا المعيار كنظرية البرلمانات والانتخابات

ففي النظرية القديمة للديموقراطية والتي كانت موجودة منذ ٥ قرون قبل الميلاد في أثينا في اليونان كانت الديموقراطية تتم عبر الشعب مباشرة بدون نواب وهي ما يسمى «الديموقراطية المباشرة»، وفي النظرية الحديثة للديموقراطية أصبح هناك فكرة النواب، فهما نظريتان مختلفان لتحقيق المعيار القيمي عند الديموقراطية: (إرادة الأغلبية)

نقض الديموقراطية:

إن المتأمل للديموقراطية يكتشف أن قيمتها المثالية ليست مثالية، ومعيارها القيمي لا يحقق أصلا هذه القيمة الغير مثالية، ثم النظرية الحديثة لتحقيق هذا المعيار (فكرة النواب) بالفعل لا تحقق المعيار الذي هو أصلا لا يحقق القيمة، فلا النظرية تحقق المعيار، ولا المعيار فعلا يحقق القيمة، ولا القيمة أصلا قيمة مثالية! فهو نظام مبني على الحيل والشعارات الوهمية، والحقيقة أن العالم يحكمه نظام آخر! .. ودعونا نوضح ذلك:-

إن مقولة: **(سيادة أو حكم الشعب)** لا تصلح أن تكون قيمة مثالية عامة، فإنك لو افترضت أن الشعب كله مثالي مقدس عن أي مصلحة خاصة أو هوى شخصي أو ميل نفسي أو عرقي أو ديني فأقل ما سيكون موجودا في هذا الشعب هو عدم إدراك كل أفراده بكل شيء وهذا شيء طبيعي، إن تجاهل الفوارق الإدراكية

والمعرفية بهذه الصورة التي تجعل من حق الجميع إبداء رأيه في كل شيء بلا امتلاك لأدنى معرفة وبلا تفرقة بين الجميع فيه امتهان حقيقي لقيمة العلم والتخصص، مما حول السياسة في ضوء الفلسفة الديموقراطية إلى كونها فن الخطابة والقدرة على استمالة الناس والتلاعب بعقول الجماهيرغير المتخصصة بعيدا عن أي معرفة حقيقية أو قدرات تخطيطية

وهذا هو الشيء الذي دفع الفلاسفة القدامى والذين عاصروها في أثينا لمواجهتها، وأشهر من واجهها هو فيلسوف اليونان وحكيمها (سقراط) والذي أعدم على يد نظام الحكم الديموقراطي حينها بسبب آرائه! وأكمل مسيرته تلميذه أفلاطون فقد اعتبرها أيضا نظاما سيئا للحكم وكان يدفع نحو ضرورة أن يسند الحكم لأصحاب المعرفة والعلم رافضا فكرة المساواة بين الجميع في ذلك، وهو بذلك يتبع مجملا الاتجاه الذي يدفع إليه أستاذه سقراط حيث ضرب مثلا في ذلك بالمريض الذي يجب أن يرجع للطبيب المتخصص ولا يستمع لرأي الأكثرية لأنه سيموت حينها!

إن هذه القيمة تفترض أن ما اختاره الناس هو الحسن حتى ولو كان سيئا، إنها تخالف بذلك كل حس وفكر وعقل!

ثم إذا افترضنا أن سيادة الشعب هي القيمة المثالية العليا فعلا فهل إرداة الأغلبية والتي من الممكن أن تكون ٥١٪ تصلح بالفعل أن تكون معيارا يدل على سيادة الشعب كله، أم هي سيادة البعض فوق البعض؟

ثم إذا افترضنا مرة أخرى أن بالفعل تحقيق إرادة الأغلبية تعني سيادة الشعب فهل النظرية الحديثة للديموقراطية تمثل تحقيقا لإرادة الأغلبية؟

هذه النظرية التي تتحدث عن اختيار الأغلبية لنواب ينوبون عنهم وبالتالي ينوبون عن الشعب كله عن طريق انتخابات يدلي فيها الناس بأصواتهم، مما جعل

الصورة كالآتي:-

أن الأغلبية والتي يمكن أن تكون ٥١٪ يختارون أقلية تسمى «النواب»، عبر انتخابات يوجهها رؤوس الأموال وأساطين الدعايا، لتحكم هذه الأقلية النوابية الشعب كله بأغلبيته وأقليته حكما مطلقا مستمرا لسنوات لا يحق لأحد إلا الرضوخ لهم، ليجد الجميع أن السيادة المطلقة في النهاية صارت في يد أقلية في السلطة التنفيذية والتشريعية في يدهم كل كبيرة وصغيرة وليس في يد الشعب كما ادعت قيمتها غير المثالية !

هي ببساطة حيلة ذكية دفع لتنفيذها المفكرون من الطبقة الوسطى في أوربا قبيل الثورة الفرنسية، حيث أعادوا طرح فلسفة الديموقراطية القديمة وهي فلسفة الحكم الذي كان قائما في أثينا قبل الميلاد كما شرحنا، فكلمة (ديموقراطية): هي كلمة يونانية قديمة تعني (حكم الشعب)، وعلى ضوء هذه الفلسفة اليونانية القديمة للحكم بدأ هؤلاء المفكرون الأوربيون في أواخر عهد الملكية وقبيل الثورة الفرنسية في صياغة نظرية جديدة تحقق هذه الفلسفة، فقاموا بطرح فكرة الديموقراطية البرلمانية بدلا عن الديموقراطية المباشرة القديمة، ورأى كثير من الباحثين أن في ذلك انتصارا منهم لأبناء طبقتهم وحيلة لانتزاع السلطة من الشعب مرة أخرى بعد إيهامه أنه قد أخذها بالفعل، وبعد قيام الثورة الفرنسية تم اعتماد هذه النظرية في الحكم ثم تم تصديرها لباقي الدول

يقول موريس ديفرجيه:- «إن البرجوازية (الطبقة الوسطى) الليبرالية قد اخترعت هذه النظرية في السيادة لتمارس هي السلطة ضدّ الارستقراطية (الطبقة العليا) من جهة ، وضد الشعب من جهة أخرى»

ويقول كاريه دي ملبرج: (إنه نتيجة احتيال ظاهر انقلبت سيادة الشعب ضد الشعب)

ملخص الحيلة :- نزع السلطة من الملك حينها ثم إعطاء السلطة للشعب وحيث أن الشعب لا يمكن أن يستلم السلطة فهو مضطر أن يتنازل عن هذه السلطة مرة أخرى لنواب عنه يتحكمون فيه لسنوات!

وإذا كان هذا واضح جدا في النظم البرلمانية فهو في النظام الجمهوري أسوأ!

ولكن دعنا نسلم أن القيمة مثالية، وأن إرادة الأغلبية معيار لتحقيق هذه القيمة، وسنعتبر أن فكرة وجود نواب عن الشعب تمثل هذا المعيار، دعنا نتكلم على الانتخابات، هل نتائجها هي إرادة حقيقية للجماهير؟

من المعلوم أن الجماهير يتلاعب بها الإعلام تلاعب الصبيان بالكرة ومن المعلوم أن الإعلام يحتكره رأس المال، ومن المعلوم أن ما لا يحققه رأس المال عبر الإعلام، يمكن أن يحقق مباشرة على الأرض عبر سبل كثيرة من التأثير خاصة في الدول الفقيرة

في النظام الديموقراطي الميديا والدعايا تساوي تماما «الكرابيج والعصيان» في النظام الديكتاتوري، فكلها أساليب لتوجيه الناس وتطويعهم لأغراض الطبقة المسيطرة، إلا أن الديموقراطية هي نظام الأساليب الناعمة، لأن شياطين الحكم أدركوا عبر الخبرات المتراكمة أن الأساليب الخشنة من الممكن أن توقظ الناس من غفلتهم سريعا!

يقول «والتر ليبمان» عميد الصحفيين الأمريكيين أعقاب الحرب العالمية الأولى أن فن الديمقراطية يكمن في تطويعها لصنع الإجماع، بمعنى جعل الرأي العام يوافق على أمور لا يرغبها بالأساس عن طريق استخدام وسائل دعائية!

وفي كتاب السيطرة على الإعلام يضرب نعوم تشومسكي مثالا للخداع الدعائي بتلك الشعارات التي يروجها الإعلام ولا يكون بإمكان أحد الوقوف ضدها، بل سيضطر الجميع للاصطفاف خلفها ولا يعرف أحد ماذا تعني لأنها في واقع الأمر

لا تعني شيئا على الإطلاق! ويضرب تشومسكي مثالا في ذلك برفع شعار (الهوية الأمريكية)

إن الانتخابات ببساطة بصورتها الحالية لا تزيد على كونها سخرية وظيفتها إقناع الناس بوهم الديموقراطية.

فإذا افترضنا في الختام أن الانتخابات هي آلية مثالية في تحقيق نظرية النواب، وأن نظرية النواب مثالية في التعبير عن إرادة الأغلبية وأن إرادة الأغلبية تعني حكم الشعب وأن حكم الشعب هو قيمة مثالية، بقي أن نتساءل:

لماذا الانتخابات وتداول السلطة في الدول الديموقراطية الكبرى لا يكون إلا تداولا ثنائيا، يحتكره دائما الحزبان الأكثر نفوذا وقوة، ليتناوبا أدوار السلطة والمعارضة في مشهد أشبه بالمسرحية التي تقسم فيها الأدوار في سيناريو معلوم مسبقا، كالحزبين الجمهوري والديموقراطي في أمريكا والمحافظين والعمال في إنجلترا وهكذا، أين باقي الشعب والتوجهات من الدخول في لعبة السلطة والانتخابات وتمثيل الشعب، أم أن حكم الشعب يعني الاختيار بين وجوه محدودة تفرزها ظروف سياسية محددة في واقع مرسوم مسبقا! لتصبح الديموقراطية هي حريتك الكاملة والمطلقة في دخولك لجنة الانتخابات ثم بعد ذلك تسلب الحرية المطلقة أمام خيارات محددة ولا تسأل من حددها!

الديموقراطية الدولية تحت قيادة أمريكا:

بقي أن نقول أن سعي النظام العالمي وعلى رأسه أمريكا في نشر قيم الديموقراطية في بلادنا وتلميعها عبر منظماتهم الثقافية ليس الغرض منه حدوث ديموقراطية حقيقية عندنا على الوجه حتى الموجود في الغرب، فأمريكا دعمت ومازالت كل الأنظمة الاستبدادية في بلادنا لكونهم الحامي الأول والأخير لمصالحها، ولكن الغرض من حمل أمريكا للواء الديموقراطية الدولية الآتي:

١- خلق ذريعة «استعمارية» للتدخل العسكري ضد الأنظمة التي لا تروق لها، فلأمريكا دائما ثلاث ذرائع منمقة تدخل من خلالها في شئون بلادنا : (حماية حقوق الإنسان + حماية حقوق المرأة + حماية قيم الديموقراطية) وعند تكشير الأنياب تراها تصرح بذريعتين أكثر وضوحا: (حماية المصالح الأمريكية + حماية أمن إسرائيل)!

٢- إشغال الشعوب عن التفكير في وجود بديل مثالي غير الديموقراطية وقيمها، ولتصبح هي المثال الذي يحلم به كل من يسعى إلى التغيير ومصرفا تصرف فيه طاقات التغيير بلا طائل، إذ أن أمريكا تدرك أن تفكير الشعوب في بديل يخرج عن الديموقراطية يعني بداية الخروج الحقيقي عن المسارات المرسومة كلها وخطوة أولى على طريق التحرر

٣- استيعاب كل تحركات التغيير التي تقع بالفعل في بلادنا «كالثورات» الأخيرة، فإن أي تحرك للتغيير إذ انتهى للمسار الديموقراطي فهذا يعني دخوله مرة أخرى تحت سيطرة الخارج لأنه مسار سهل التلاعب به ومتصالح فلسفيا وواقعيا مع النظام العالمي القائم، كما أن الإعلام ورأس المال المحركين الرئيسين لهذا المسار هما في الحقيقة تحت سيطرتهم إما مباشرة أو عبر عملائهم، هذا غير أن جميع القوى التي تخوض اللعبة الديموقراطية وقادرة على حسمها هم داخل الإطار الأمريكي وليسوا مصطدمين معه ولو فكروا في الاصطدام فالتعامل معهم سهل

وبذلك تفهم أن السياسة الأمريكية تبقي دائما على مسارين لخططها، مسارا رئيسيا يمثل إرادتها الحقيقية، ومسارا آخر يعترض على هذا المسار، لتضمن أن المسارات كلها لن تخرج عن صندوقها، فهي تدعم أنظمة الاستبداد في الوقت الذي تدعم فيه قيم الديموقراطية وحامليها في المعارضة!

الرابط بين الديموقراطية والعلمانية:

بالرجوع إلى التعريف الذي قدمناه عن العلمانية باعتبارها إقصاء للدين من أن يكون مصدرا للشرعية تجد أن الشرعية في النظم السياسية تكتسب من تحقيق النظام للمعيار القيمي العام الذي توافق عليه المجتمع، ولما كان المعيار القيمي العام في الديموقراطية هو إرادة الأغلبية، صارت إرادة الأغلبية هي مصدر الشرعية الأول عند الديموقراطية، وبالتالي الديموقراطية هو صورة من صور العلمانية لأنها لا تجعل الدين مصدرا للشرعية

المعيار القيمي للأنظمة والتفاعل والتطور:

القيم السياسية حينما تتحول إلى قيمة مجتمعية عامة تصبح هي ومعيارها القيمي المحددان لسير التطور في المجتمعات، فمن المعروف أن الحاجة هي أم الاختراع، وأن الإنسان لا يبحث إلا عن الشيء الذي يريده، ولذلك تجد في النظم الديموقراطية كيف تطورت الوسائل الدعائية والمهارات الانتخابية وقدرات الحملات، وعلى إثر ذلك تطورت الأنظمة الديموقراطية كلها في وسائل تطبيق هذه الديموقراطية وسن القوانين لحمايتها أو التلاعب بها، فلا شك أن اقتناع مجتمع ما بمثالية قيمة ما سيدفع الجميع بما فيهم السلطة إلى التطور حول هذه القيمة، غير أنه من البؤس أن يكون التطوير والتفاعل المجتمعي حول قيمة حتى لو تحققت بنسبة ١٠٠٪ فهي قيمة باطلة فاشلة لن تحقق ما يسعى الناس للوصول إليه، والتطور حولها سيكون تطورا في أساليب الخداع واستمالة الرأي العام بالشعارات الفارغة وليس تطورا اجتماعيا يعم نفعه

خاتمة حول النظام الديموقراطي:

إن أطروحات نقض الديموقراطية كثيرة حديثا وقديما، ومن أشهر ما كُتب في ذلك مؤخرا كتاب: (**أسطورة الناخب الرشيد: لماذا الديموقراطية تختار أسوأ السياسات**) وهو للبروفيسير Bryan Caplan والعجيب أنه جعل غلافه صورة لقطيع من الخراف للتدليل على الناخبين!

لقد أتيتك من كلام غير العرب والمسلمين قديما وحديثا ما ندلل به على نقدنا ونقضنا للديمواقرطية، لتعلم أنها ليست كما صورها لنا بنو قومنا من القداسة حتى في موطنها الأصلي اليوم، وليست نظاما مطلق المثالية واجب الاحترام والتقدير كما يدعون، وقد تتابع كبار الحكماء والفلاسفة والمفكرون على نقدها ونقضها من قبل الميلاد! فقيمتها المثالية العليا ليست مثالية، وإذا كانت مثالية فلا سبيل لتحقيقها، والمعيار الذي وُضع للتدليل على هذه القيمة معيار خاطئ، ولو كان معيارا صحيحا فالنظرية الحديثة التي وضعت لتحقيقه لا تحققه، والآلية الانتخابية التي وضعت لتحقيق النظرية أسوأ وأسوأ، فهو نظام يتلاعب به رأس المال مستخدما بوقه الإعلامي، نظام يقوم على الخداع والكذب الدعائي حتى في أكبر الدول التي تشدقت به «أمريكا»، وقد أثبتت الأيام عوار هذا النظام وحقيقته.

وإذا كان البعض يرى أن النموذج الغربي للديموقراطية وعلى رأس ذلك أمريكا هو نموذج الحكم المثالي فنحن نرى أنه النموذج الأسوأ للبشرية، نموذج لم يقدم إلا خداعا وتضييعا منمقا للحقائق، نموذج لم يقدم إلا فاشية واعتداء على الشعوب المستضعفة، نموذج لم يصدر إلا ما يخدم مصالح فئة محددة على حساب الآخرين، ونعتقد أنه على كل حر أن يشغل نفسه ليل نهار بهدم قيمه وإزالته خدمة للشعوب وإنهاء لأسطورته الكاذبة!

٢- النظام السياسي في الإسلام:-

إن القيمة الفلسفية العليا التي يعليها النظام السياسي في الإسلام هي: (حكم الحق) أو ما يمكن أن يسمى (حكم الأصلح في كل شي)

قال تعالى: (يا داود إنا جعلناك خليفة فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى)

إن الحق بشقيه الديني والدنيوي هو الأحسن والأصلح للناس ولذلك يمكن أن تعبر بالحق أو أن تعبر بالأصلح، والله تعالى حين احتج للحكم المتبع لمنهاجه على سائر الحكم قال: (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)، فجعل أحسنية حكمه المطلقة حجة على سائر الحكم

وأما المعيار المجتمعي الذي في تحقيقه دلالة على تحقيق هذه القيمة هو: تحكيم الشرع في المساحات التي حسمها وتفعيل الشورى التخصصية الاجتهادية القائمة على البحث العلمي في الامور غير المحسومة أو في المساحات المتعلقة بدنيا الناس ومعاشهم وواقعهم

هذه المساحات المحسومة بالشرع أو بالعقل والتي لا يمكن أن يقع فيها الخلاف ترسم الإطار العام والواسع للدولة بما يجعلها دولة منهاج، وتفعيل الشورى التخصصية القائمة على البحث العلمي يجعلها دولة «اجتهاد»، وصفة الاجتهاد وصف بها النبي صلى الله عليه وسلم القائم على الحكم فقال: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)

إلا أن الاجتهاد لا يكون اجتهادا ممدوحا إلا إذا كان المجتهد يمتلك ما يؤهله لهذا الاجتهاد وهذا لا يختص بالاجتهاد الديني بل في الاجتهاد الدنيوي ولذلك قال النووي تعليقا على هذا الحديث: «أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم ، فإن أصاب فله أجران : أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ، وإن

أخطأ فله أجر باجتهاده»، وبما أنه لا يمكن لشخص أن يمتلك المعرفة في كل المجالات جاء تفعيل الشورى التخصصية، فصار أهل المشورة المختصين نائبين عن السلطة أو الحاكم في الاجتهاد أو معينين له فيما يمتلك العلم به، وإسناد المشورة والاجتهاد للمختصين هو تنفيذ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد الأمر لأهله والذي لا تستقيم الحياة إلا به

فشتان بين حكم يقوده العلماء وبين حكم لو استقام فهو للغوغاء الذين يتحكم الإعلام في عقولهم يمنة ويسرة!

إن النظام في الإسلام ينقض الاستبداد كما ينقض الغوغائية، فإن دور الحاكم بالأساس في دولة الإسلام المنهاجية هو اتخاذ القرار وليس صناعة القرار، فالقرار يجب أن يصنعه مختصون خبراء عبر تراكم معرفي وبحث علمي متواصل حتى يخرج قرارا صائبا اتخذ فيه كامل الأسباب لتحصيل المصلحة العامة، ومتى تم الوصول للأصلح لا يجوز للحاكم أن يترك ذلك دون علة معتبرة بجهل أو هوى وهذا هو المقصود بالشورى، فإن الشورى لا تعني استفتاء من لا يعلم فيما لا يعلم، ولا تعني تخطي الأسس المنهجية سواء كانت شرعية أو دنيوية، وتبقى إرادة الحاكم والشعب داخل هذه الأسس وهذا الإطار المنهاجي العام، فلا علاقة نهائيا بين الشورى وبين ما تطرحه الديموقراطية من تحكيم الجميع في كل شيء، ممتهنة قيمة العقل والتخصص ومتخطية كل ثابت منهجي، لأن المصدر الوحيد للشرعية عندها هو إرادة الأغلبية!

قلنا أن القيمة الفلسفية العليا والمعيار الموضوع لتحقيقهما في أي نظام سياسي يترتب على أساسهما ساحة التفاعل والتطور في المجتمع ومن ثم الحاجة للتطوير والنضج لتحقيق هذا المعيار

ولذلك كان التدافع والتفاعل في المجتمع الإسلامي الأول يدور حول هذا «الحق»

بأنواعه، وبرغم انفصال السلطة السياسية في معظم العصور عن هذا المعيار إلا أنه ظل المعيار المجتمعي العام، وحوله كان التدافع بين الحكام والعلماء تارة، وبين العلماء بعضهم البعض تارة، وبين علماء الدين وعلماء الدنيا تارة أخرى

إن التطور الذي ينتجه التدافع حول الحق سيكون حتما تطورا معرفيا هائلا، هذا التطور المعرفي سيقود للأصلح بلاشك ثقافيا وعمليا، فالمعرفة والبحث والاجتهاد هي الأداة الوحيدة للوصول إلى الحق (أي: الأصوب والأصلح) في المجالات كلها، وهذا هو السر وراء الثورة العلمية الكبرى والتطور المعرفي الهائل في عصور الأمة الأولى، حتى صارت أمة علم وبحث وتصنيف واجتهاد، بل لقد عظم شأن الاجتهاد فيها جدا حتى سمي هذا العصر من تاريخ الأمة «بعصر المجتهدين»، لقد بلغت الأمة من الاجتهاد العلمي ما مكنها من استحداث وإنشاء علوم جديدة ليس لها مثال سابق، ولم يكن هذا في مجال واحد من مجالات العلم بل في مجالات شتى دينية ودنيوية، فعلى سبيل المثال دفعت الحاجة لمعرفة الحق من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إنشاء علم لم يعرف البشر مثله من قبل وهو علم «الحديث والإسناد» لقد صار فنا متميزا له قواعده الدقيقة واصطلاحاته الخاصة وتراثه المتراكم وعلماؤه المتعاقبون الضابطون وقد وضعوا منهجية بحث يعجز العقل عن وصف دقتها، منهجية تمكن كل باحث متجرد من الحكم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم متى درسها وأدركها.

وفي اللغة على سبيل المثال نجد الخليل بن أحمد ينشئ علما جديدا اسمه علم «العروض» وهو العلم العبقري الذي حفظ أوزان الشعر واستخرجها بصورة جعلت وزن الشعر علما اكتسابيا بعدما كان موهبة سماعية محضة.

وعلى جانب آخر ينقل الخوارزمي العلوم كلها نقلة نوعية كبرى بتأسيسه علم «الجبر» بعد رحلة بحث ومعرفة في حوالي القرن الثاني الهجري ويصل لأول منهجية

عامة يُحل بها المعادلات الخطية والتربيعية وقد أسس لنظريات رياضية أخرى مازالت هي المعتمدة حتى الآن، وفي نفس القرن نجد جابر بن حيان الملقب بأبي الكيمياء ينقل علم الكيمياء نقلة حضارية أخرى سبق بها عصره معتمد على رحلة طويلة من البحث والتجربه في معمله في الكوفة، ثم ما كان من الطبيب العالم ابن النفيس مكتشف الدورة الدموية الصغرى والذي ظل الطب لا يعتمد إلا على نظريته لقرون، وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر، حتى أولئك الفلاسفة الذين شطوا بتفكيرهم عن ثوابت الدين فقد كان الدافع هو البحث عن نفس المعيار القيمي «الحق» وقد أسهموا أيضا بصورة أو بأخرى في إثراء المكتبة الإسلامية بمنتجات علمية ضخمة حيث ظل ما ذكروه من أغلوطات محل رد وبحث من غيرهم، وهكذا عاشت الأمة في أجواء علم وبحث ومعرفة كان الدافع لذلك كله هو السعي لتحقيق المعيار القيمي والوصول إليه: الحق

لقد تحولت أمة الإسلام قبلة لغير المسلمين الذين يريدون تلقي العلوم والاستزادة منها، وصارت الصورة الذهنية للمسلم والعربي هي ذاك الرجل صاحب العمامة والصحيفة والريشة التي يدون بها العلم، إنك في هذه الحقبة من الصعب إن لم يكن من المحال أن تجد مجالا من المجالات ليس فيه عشرات إن لم يكن مئات المؤلفات العلمية الدقيقة والتي تحوي على نفائس يعجز العقل عن حصرها.

ولذلك لا تعجب أن ينقل عالم مثل ابن حزم إجماع الأمة على كروية الأرض في القرن الرابع من الهجرة!! فيقول:

(إن أحداً من أئمة المسلمين المستحقين لاسم الإمامة بالعلم رضي الله عنهم لم ينكروا تكوير الأرض، ولا يحفظ لأحد منهم في دفعه كلمة، بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها)

وكذلك يقول أبو الحسين بن المنادى من نفس طبقته تقريبا: (وكذلك أجمعوا

على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة) في وقت كانت النظريات الغربية ترسم للأرض صورة مضحكة!

بل لما كان الحق والأصلح هو القيمة المجتمعية الأولى كان الخلفاء يسعون لتقريب علماء الدنيا والدين وجعلهم من خاصتهم لاكتساب شرعية اجتماعية لحكمهم وللظهور بمظهر المحافظ على المعيار القيمي العام والذي لن يكون إليه سبيل إلا بالعلماء والمتخصصين، وإن كان هذا التقريب لأغراض سياسية إلا أنه لاشك ساعد في تطوير العلم وأعطى للعلماء مزيد من المساحة للتقدم والكتابة، وخرجت كثير من المؤلفات العلمية بناء على استفتاء من الخلفاء وفي أحيان كثيرة كان الطلب صادقا لمعرفة الحق من أهل التخصص باعتباره المعيار المجتمعي العام.

بل إن أشد فترات الدافع سوادا والتي وقع فيها بين الأمة تقاتل وفتنة يمكن أن تراها من منظور مختلف تماما، خاصة تلك التي وقعت في العهد الأول، لأن العهود التالية كثر فيها الدخن، وبدأ حتى التمسك المجتمعي بالحق وارتباط الناس بالإسلام يقل تدريجيا حتى وصلت الأمة لحالها المؤسف اليوم من التشرذم والتبعية، إن في وقوع الفتنة الكبرى في عهد علي رضي الله عنه في القرن الأول من دولة الإسلام من اللطف القدري ما فيه، إنه ببساطة أفرز للدولة في وقت قصير تجربة حضارية اكتملت فيها كل مقومات الخير والشر وجربت الأمة فيها التقلبات المجتمعية والسياسية بكل أنواعها، وأحداث الفتنة وإن كانت على المستوى السياسي سلبية إلا أنها على المستوى المجتمعي ساعدت على النضج المبكر للأمة ولعقلها الجمعي والتاريخي ومكنت من اكتمال خبرات الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الداخلي في وقت قصير مهما تغيرت السلطة السياسية وأحوالها، وذلك لأن القيمة المجتمعية لعموم الأمة حتى في أحداث الفتنة كان الحق ومحاولة كل فريق الانتصار له بعيدا عن وجود المغرضين لا شك، إن الأمة في أقل من خمسين سنة استطاعت أن تبني

لها حضارة مستقلة عظمى ذات طابع خاص فرضت بها السيطرة الكبرى في العالم حينها ومحت بها دولا عتيقة بدون أن يكون لها في ذلك مثال حضاري سابق تبني عليه أو تراكم خبراتي ممتد لقرون كما كان للفرس والروم الممتدة حضارتهم من قبل الميلاد، والتفصيل حول هذا الشأن يحتاج إلى كتاب مستقل ولكن نكتفي هنا بهذه الإشارة حتى لا يخرج هذا المختصر عن موضوعه.

حكمة وجود ثوابت في النظام السياسي في الإسلام:

إن الحياة لا تستقيم بغير ثوابت ومتغيرات، ولا تتصور حياة الناس إذا صار كل شيء فيها نسبيا متغيرا، كما لا تتصور إذا صار كل شيء فيها مطلقا جامدا، وفي تحديد هذه الثوابت ضمانة لعدم الانحراف الناتج من اتساع رقعة الاجتهاد، فهو يضمن الحد الأدنى من الاستقرار المجتمعي حتى إذا كانت الدولة في طور تغيير

بل إن النظم الديموقراطية نفسها تخطت إرادة الأغلبية فيما رأوه هم ثوابت متناقضين مع قيمتهم الفلسفية العليا، تخطوا ذلك قيميا وعمليا، فعلى سبيل المثال في النظم الديموقراطية الرأسمالية لا يمكن أن تطرح قيم الرأسمالية الكبرى كحرية السوق أو الملكية الخاصة للاستفتاء العام، إنهم بالفعل يحفظون منهاجا عاما وضعيا لأنظمتهم، وأما سلوكيا بعيدا عن القيم المرفوعة فلكل رئيس عندهم خط سياسي لا يملك تخطيه مهما كبرت صلاحياته وإلا كان الرد قاسيا من المتحكمين فعليا في السياسة ويظهر ذلك جليا في السياسة الأمريكية، وجون كنيدي الرئيس الأمريكي المقتول خير مثال، فالأمر عندهم متخط حتى للقيم المنهجية!

يضاف إلى ذلك أن في الإسلام وجود إطار منهاجي عام وثوابت قيمية حاكمة تحيط بمساحات الاجتهاد الشاسعة له بعد آخر:

إن الله عز وجل خلقنا لعبادته، ولم يتركنا هملا وسدى، وكل ما في الحياة هو ابتلاء منه واختبار لمن يحسن عملا ومن يسيء، وإن إعلاء أمر الله وإنفاذ أحكامه في الشأن العام دلالة صادقة على اليقين من هذا المجتمع بشرع ربهم، ودلالة على علو شأن الإسلام فيهم، كما أنها علامة أولى تحدد هل بالفعل النظام السياسي القائم ينوي أن يحكم بمنهجية حاكمة ويريد الإصلاح أم أنه نظام تتلاعب به الأهواء والأغراض الشخصية، فإذا ابتدأ حكمه بحفظ الثوابت فهي دلالة خير على اتباعه سياسة تحقيق الأصلح في المتغيرات على النحو الذي شرحناه من الشورى والاجتهاد، وإذا ضيع الثوابت فهو للمتغيرات أضيع فلن يقيم فيها شورى ولن يكون للبحث العلمي الصادق مكان بل سيكون الموجود هو الهوى والاستبداد فقط، ولذلك كان تضييع هذه الثوابت ناقضا للحكم فاسخا لعقد الولاية مستوجبا للخلع الفوري

إن التسليم لثوابت الإسلام الحاكمة هو المعنى الوحيد لكلمة «إسلام»، فالإسلام هو الاستسلام الكامل والخضوع لله، وقد قال الله عز وجل قال تعالى:-

(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) .. والخيرة: أي الاختيار

وقال تعالى:- (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) فالله مخاطبا النبي صلى الله عليه وسلم ينفي عن البعض صفة الإيمان حتى يحكّموا النبي صلى الله عليه وسلم ويرضوا بحكمه ويسلموا له تسليما كاملا

وفي نفس المعنى قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) فقد جعل إيمانهم زعما أي حكم عليهم بعدم الإيمان لكونهم يريدون تحكيم غير الشرع فيما ثبت للشرع حكم

قاطع فيه.

وبقي أن ننبه أن سلب الشرعية من كونها صفة للحق الذي جاء به القرآن والسنة وإعطاء هذه الشرعية لأي مصدر آخر خارج نطاق الحق هو عين الخلاف الذي وقع بين الإسلام والجاهلية الأولى، فقد اختلف كفار قريش مع النبي -صلى الله عليه وسلم - حول الشرعية، فالنبي يحدثهم عن شرعية الحق الذي جاء به الوحي وهم يحدثونه عن شرعية الآباء والأجداد، قال تعالى:

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ)

الأبحاث المعاصرة حول النظام السياسي في الإسلام:-

معظم المتكلمين اليوم عن النظام الإسلامي تراهم بين متأثرين بالنظم الوضعية الموجودة اليوم، وآخرين يأخذون النظريات التي طرحها علماء الإسلام قديما وكأنها هي في حد ذاتها فلسفة النظام وعقيدته، لتصبح الأطروحات إما نظريات منبثقة من قيم الديموقراطية أو الرأسمالية أو الاشتراكية لكنها ألبست هذه القيم العمامة! وكأن السياسة في الإسلام هي بضعة شعارات توضع فوق أي نظام ليتحول تلقائيا إلى «إسلامي»

أو أطروحات متجمدة تنقض النظم الحالية ولا تحمل أي تصور لنظام بديل سوى عموميات نصية ونظريات للحكم طرحها علماء الإسلام قديما تناسب ظروفهم وحياتهم ومتطلبات حياتهم فينقلونها كما هي!

فمن **النوع الأول** هؤلاء الذين يفردون الصفحات والأبحاث للحديث عن آلية اختيار الحاكم في الإسلام وكأنها المعضلة الكبرى، وبعض هذه الأطروحات تحاول جاهدة الاستدلال على آليات الديموقراطية اليوم من الشرع في محاولة للتصالح مع الواقع بأي سبيل حتى ولو تخطى كل القيم المنهجية، وبعض هؤلاء لا يطرح إلا تصورات لكيفية تطبيق الإسلام بصورة جزئية في ظل النظام القائم متعاملين مع هذا النظام كأمر واقع لا يجب التفكير في تخطيه، ومن هنا تجد أطروحات: البنوك الإسلامية - السينما الإسلامية - المسرح الإسلامي، وهي أطروحات قد تعالج مشكلة شرعية أو اثنين ويبقى الوضع العام لطارحين هذه الأطروحات هو التصالح شبه الكامل مع المنظومة القائمة

ومن **النوع الثاني** هؤلاء الذين لا يعرّفون النظام في الإسلام إلا بأهل الحل والعقد، وعودة الخلافة، وإقامة الحدود وإنفاذ الجيوش، فهي إما إطلاق لعموميات أو إيغال في التفاصيل مع إهمال تام لبنية النظام الرئيسية والذي يجب أن تكون

عليه

إنه بالرجوع إلى كتب السياسة الشرعية لعلماء الإسلام ستجد مثلا كيف أنهم لا يعتبرون طريقة اختيار الحاكم معضلة كبرى، ولا يفردون الحديث عنها بأكثر من نقل صور لمجيء هذا الحاكم، بل في الحقيقة إنك لن تجد صورة نصية شرعية محددة ترسم الآلية التفصيلية لهذا الاختيار، ولكن ستجد نظريات واقعية طرحت أو تمت بالفعل كلها تحاول ضمان مجيء الأصلح ثم الحكم بالأصلح، وهذا هو بيت القصيد، فالعبرة بوصف الحاكم وفعله لا باسمه، ثم إن منهج هذا الحاكم هو الذي سيحدد شرعية بقائه من عدمه، ولا أعجب مما قاله الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية):

(والذي عليه جمهور الناس أن معرفة الإمام تلزم الكافة على الجملة دون التفصيل ، وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه)

وهنا بقي سؤال وجيه: إذا كان بالفعل فلسفة النظام في الإسلام تدفع نحو التطور والتقدم بما يعم نفعه على الجميع، أليس النظام العالمي الحالي بقيمه الحالية هو نظام تكنولوجي ويدفع أيضا نحو التطور والتقدم وخدمة البشر، فما الفارق إذن؟

إن إعلاء قيمة الحق وترسيخ سياسة البحث عن الأحسن يفضي إلى التقدم والتطور الذي يخدم البشر، وليس التقدم الذي يتفنن في تحويل احتياجات الناس إلى رؤوس أموال بعيدا عن مصالحهم الحقيقية، إن التقدم والتطور اليوم هو تطور وتقدم رأسمالي ربحي مركزه الحقيقي هو المال وليس الإنسان، ولا أدل على ذلك من كم الدمار البيئي والصحي الذي أصاب البشر من جرائه بلا مبالاة حقيقية بذلك!

وإن من أكبر الخدع التي تم تسويقها للناس في هذا العصر هي تلك الخدعة التي تقول أن النظام العالمي اليوم هو نظام يرعى التكنولوجيا بإطلاق ويحرص على رفاهية الناس الحقيقية، إن الحقيقة المرة التي يجب أن يدركها كل حر أن هذا

النظام لا يرعى من التكنولوجيا إلا ما يخدم مصالحه، وأنه خصم وعدو شرس تجاه كل تكنولوجيا وتطور يهدد شبكة مصالحه حتى ولو كان نافعا للبشر، إن النظام العالمي القائم يعطل بالفعل كل الأبحاث التي تتكلم عن الطاقة البديلة، إن الدراسات العلمية التي تدفع نحو طاقة غير نفطية - على سبيل المثال - كالتي تتحدث عن السيارات الهجينة والتي يمكن أن يقل نسبة استخدام الوقود النفطي فيها بصورة كبيرة أو ينعدم يتم في أفضل الأحوال تجاهلها أو عدم الاهتمام الأمثل بها أو تعطيل تقدمها فضلا عن محاربتها أحيانا ومواجهتها لأن ذلك يهدد مصالح شركات نفطية كبرى تحكم جزء ليس بالقليل من العالم.

إن النظام العالمي كذلك لا يحرص أبدا إلى تعميم التكنولوجيا ويسعى بكل قوته إلى احتكارها في الدول الكبرى كي تضمن هذه الدول الإمبريالية المتحكمة في هذا النظام سوقا مفتوحة تروج فيها منتجاتها لدى الكائنات الاستهلاكية في بلداننا المستضعفة.

عليك أن تتأمل .. أليس هذا النظام العالمي هو من وجه التكنولوجيا في صناعة أسلحة الدمار الشامل، ووجهها في نشر الدعارة الإلكترونية وصناعة الإباحية بأنواعها، أليس هو من وجهها لتزييف الوعي وخلق الأكاذيب ونشر الوهم وإلصاق التهم الكاذبة بأعدائه، بل أليس هو من وجهها في خلق الأمراض والأوبئة ليفتح أسواقا لأدوية تحتكرها شركات كبرى، أليس هو من استخدم هذه التكنولوجيا لهدم بلدان على رؤوس شعوبها خدمة لشركات الإعمار والتي تبدأ في الإعمار مقابل النفط، إننا بالفعل نعيش في ظل أسوآ نظام يمكن أن يحكم هذه الأرض، نظام تحركه الشركات الرأسمالية الكبرى لتسخر الناس جميعا عبيدا من أجل مصالح أفراد معدودين، إنه النظام الذي جمع بين فلسفتين فاسدتين كل فلسفة منهما كفيلة بهدم العالم وقتل كل قيم الحق إنهما: (فلسفة الديموقراطية وفلسفة

الرأسمالية) والعجيب والذي يجب لا يدركه الكثير أن بافتراض مثالية الفلسفتين فإنه من المحال أن يجتمعا معا، لا يمكن أن تتحقق الديموقراطية المزعومة في ظل الرأسمالية، ولا العكس، إن الحقيقة المرة التي يجب أن يدركها سكارى هذا النظام من الشعوب هي أن العالم يحكمه رأس المال، وأن مصير الدول في يد أفراد معدودين من مالكي الشركات الرأسمالية الكبرى متعددة الجنسيات والنشاطات، وإن أكبر دول العالم والتي تدعي رعايتها للديموقراطية يعلم الصغير قبل الكبير أنها محكومة بلوبي رأسمالي يهودي يحدد خط السير الذي لا يملك رئيس أمريكي تغييره أو حتى الاعتراض عليه!

خاتمة:

إن ما ذكرناه حول وجود نظام سياسي طرحه الإسلام له فلسفته المستقلة وتاريخه الخاص وتراكمه الحضاري يدركه أعداؤنا جيدا، وهو بالفعل عين ما أشرنا إليه عند الحديث عن العنصر الأول في عناصر القوة في الإسلام وهو عنصر (اكتماله القيمي والتشريعي) وبالتالي تفهم لماذا يضع أعداؤنا الإسلام نصب أعينهم في حربهم معنا، وتفهم لماذا سيستمر هجومهم ومحاولة تشويهه وتحريفه حتى وإن كانت حربهم حرب مصالح وسلطة.

لا شك أن الحديث عن الأنظمة السياسية عامة وعن النظام السياسي في الإسلام يحتاج إلى تفصيل أكثر من ذلك، ولولا ضيق الوقت ومسابقتنا لفواجع وانشغالنا بمعركة قائمة لا يسعنا التأخر عنها لأفردنا لذلك كتابا مستقبلا، فالله يعلم ما نكتب فيه من ظروف وقد اكتفيت بنبذة تفتح للمهتم أبوابا من التفكير، حيث أنني قصدي بهذا المختصر بالأساس هو وصف المعركة والمنهج العام فيها نظرا لأن ذلك هو واجب الوقت من وجهة نظري، والله المستعان

الفصل الثالث

الثـــورة

الفصل الثالث: الثورة

مقدمة هامة عن القيمة والسلوك

من المعلوم في علم النفس أن كل «سلوك» (behavior) إنما ينبثق من قيمة (value) تدفع إليه، فالقيم هي الدوافع المحركة والمنظمة للسلوك، والقيم لا يقصد بها فقط القيم الشريفة ولا السامية بل قد تكون القيم الدافعة للسلوك هي قيم متدنية جدا وقد لا تتجاوز الماديات المجردة، كالذي يحرك سلوكه في الحياة المال أو الشهوة.

وفي الإسلام ما يؤيد هذه النظرة التحليلية في إرجاع السلوك الشخصي الظاهر إلى القيم الداخلية، وليس أدل من حديث عائشة رضي الله عنها: (إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام.. ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا ندع الخمر أبدا.. ولو نزل: لا تزنوا؛ لقالوا: لا ندع الزنا أبدا») فهي توضح كيف أن الإسلام لم يتطرق للجانب السلوكي للصحابة حتى رسخ في قلوبهم قيمة طلب الجنة وقيمة الخوف من النار فبعدها كان من السهل عليهم ترك المحرمات بناء على هذه القيم الراسخة، وفي نفس المعنى جاءت آثار الصحابة التي تحدثت عن تعلمهم «الإيمان» قبل تعلمهم «القرآن» ولذلك كان وقع آيات القرآن على قلوب الصحابة أعظم واستجابتهم السلوكية له أكبر، والإيمان في الإسلام ليس مجرد اعتقاد بل هو اعتقاد وقول وعمل، فالعمل أصبح ركنا في الإيمان بالرغم أن الإيمان محله القلب لأن ببساطة هذا الإيمان الذي لم ينبثق عنه عمل أو سلوك هو إيمان لم يتحول إلى قيمة في القلب، وهذا لا ينفع صاحبه يوم القيامة.

قدمنا هذه المقدمة التأسيسية الهامة لنقول أن هذا الأسلوب التحليلي لا يقتصر

على القيم الشخصية التي يحملها كل فرد وينبع عنها سلوكه، بل إن الجماعات والحركات والأنظمة لها أيضا منظومة قيم عامة، هذه المنظومة يخرج منها السلوك التفصيلي لهذه الجماعات أو الحركات أو الأنظمة، والسلوك نعني به كل الظواهر التي تراها على أرض الواقع من قرارات وتصريحات وشعارات وأفعال.

وقد ينبع السلوك المشترك من قيم مختلفة، فالاتفاق السلوكي هذا هو ما يسمى بتقاطع المصالح، فتقاطع المصالح لا يعني أبدا الاتفاق في القيم الدافعة لسلوك محدد، بل تعني أن الأطراف المختلفين - قيميا- تقاطعت مصالحهم - في سلوك معين، ومن أشهر أمثلة الاتفاق السلوكي دون القيمي ثورة ٢٥ يناير فقد توافق تيارات وجماعات وأفراد مختلفين في القيم على سلوك مشترك وهو المطالبة بإسقاط النظام ورحيل رأسه، ولاشك أن كل تيار أو توجه كان يحمل قيما تختلف عن الآخرين تدفعه لهذه المطالبة، وهذا ما ظهر بوضوح بعد ذلك.

إذا فهمت هذه النظرة التحليلية ستفاجأ أن كثيرا من المتصارعين على الساحة السياسية هم في الحقيقة أصحاب قيم واحدة ولكنه تصارع سلوكي! وستكتشف أيضا كم من حركات للمعارضة تقف على نفس أرضية قيم النظام، وكذلك لن تنخدع بمن يوافقك سلوكيا في يوم فإن نفس قيمه قد تدفعه لمحاربتك غدا!

الأنظمة بين القيم والسلوك

(النظام يقتل .. النظام يعتقل .. النظام يقمع .. النظام لا يحترم أصوات الشعب) هكذا تتنوع اتهامات المعارضة في بلادنا للنظام، لا شك أن سلوك النظام من قتل واعتقال وقمع وغيره كفيل بفضحه أمام الشعب، إلا أن الحقيقة المرة أثبتت أن تغيير الوجوه لا يكفي لتغيير هذا السلوك، كما أن النظام أعمق بكثير من حصره في هذه الظواهر السلوكية، إن النظام بأشخاصه ومؤسساته وسياساته ودستوره وقوانينه وممارساته إنما هو نتاج منظومة قيم ثابتة تقوم عليها الدولة values system، هذه المنظومة القيمية لأنظمة بلادنا هي صنيعة عقود من التجريف والاحتلال والتبعية، ونقصد بمنظومة القيم تلك الثوابت السياسية العامة والتي لا يمكن تغييرها بتغيير الوجوه فقط، والنظام العالمي يحرص على بقاء هذه المنظومة القيمية في بلادنا كما هي، لأن في بقائها بقاء مصالحه، ولذلك لا يأتي رئيس إلا بعد أن يتعهد بحمايتها والإبقاء عليها، وقد أطلقنا عليها اسم منظومة **(التبعية)**

إن قيم أنظمتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تقوم عليها إنما هي صنيعة الخارج، والمؤسسات العسكرية الموجودة في كل بلد من بلادنا اليوم إنما دورها الرئيسي بوضوح تام هو حماية تلك المنظومة بقوة السلاح والإبقاء عليها بلا تغيير، هذه المنظومة القيمية يأخذ بعضها شكل الاتفاقيات وبعضها يكون فقط بتهديد السلاح العالمي، وكثير منها يجود بها رجال النظام بأنفسهم حفظا لمصالحهم الذاتية.

إن كل نظام من أنظمة بلادنا قد تم تشكيل منظومته القيمية بصورة مستقلة، فالنظام في تونس تم تشكيل قيمه بصورة تختلف عن النظام السعودي، وكذلك للنظام المصري منظومة قيم أخرى، هذا بالرغم من وجود ثوابت مشتركة بين جميع

هذه الأنظمة وضعها الاحتلال الحديث (النظام العالمي)

الأنظمة في دول الخليج مثلا لكونها المصدر الأول للنفط في العالم كان يجب أن تقبل وتتسع منظومتها القيمية لوجود قواعد أمريكية ضخمة على أراضيها ووجود علاقات استراتيجية عميقة جدا معها، ومصر لكونها أخطر الدول العربية على إسرائيل كان يجب أن تتسع منظومة قيمها لما يحفظ أمن إسرائيل لعقود ويفصل مصر تماما عن معاداتها والصراع معها، وتم هذا عبر اتفاقية كامب ديفيد، هذه الاتفاقية التي عبثت بمنظومة القيم المصرية بالفعل حتى أنتجت نظاما سياسيا عبارة عن مسخ حقيقي فاقد الإرادة والعزة والهوية، لا يستطيع أن يجعل أمنه القومي ومصلحة شعبه أولوية ولا يتمكن من بسط سيادته على كامل أراضيه، إننا لو أردنا أن نسمي النظام المصري اسما يعبر عنه حق التعبير فليس هناك أصح من تسميته (نظام كامب ديفيد)، ولذلك كلما تبدلت الوجوه السياسية الحاكمة لمصر يتجدد التأكيد على احترام مصر لمعاهداتها وعلى رأسها كامب ديفيد، أي التأكيد على أن النظام بمنظومته القيمية كما هو ولن يتغير!

اتفاقية كامب ديفيد والتي مازال يُخفى معظم بنودها لا تعني عدم الحرب مع إسرائيل كما يظن الكثير بل هي اتفاقية رسمت أجزاء كثيرة من شكل النظام وسياساته الخارجية والعسكرية حتى قال بعض الخبراء أن الدستور المصري سيظل حبرا على ورق لأن الدستور الحقيقي الذي يحكم مصر هو كامب ديفيد!

جاءت كامب ديفيد لتكون حلقة في سلسلة طويلة من تغيير القيم السياسية للنظام الحاكم في مصر، هذه القيم قديمة قدم الحملة الفرنسية ثم ما كان من الاحتلال الإنجليزي وهكذا حتى وصلنا لما نحن عليه اليوم.

إن الاحتلال القديم لم يخرج من بلادنا إلا بعد العبث بالقيم المجتمعية والسياسية وإعادة تشكيلها بالصورة التي تخدم مصالحه، إنه بعد إعادة تشكيل

منظومة القيم في بلادنا لم يعد لديه الحاجة في البقاء العسكري المكلف إلا عند الضرورة، فكل ما ستفرزه هذه القيم من دساتير وقوانين ولوائح ومؤسسات وشخصيات على رأس النظام سيكون متوافقا مع أهداف الخارج حتى ولو ظهر غير ذلك، فقد وضع المحتل القضبان التي سيسير عليها القطار مهما اختلف سائقه، وقد زاد الطين بلة مع مجيء الاحتلال الحديث (النظام العالمي الجديد) حيث اكتملت التبعية وصارت بلداننا تحت احتلال جديد فريد من نوعه يحكمها الخارج عبر المندوبين الداخليين، لنرى اليوم أنظمة مشوهة على رأسها أشباه رجال يتحكمون في مصائر شعوب بما يحقق مصالح الدول الكبرى!

وبذلك تعرف أن النظام ليس هو منصب الرئيس، إن الرئاسة ربما هي الحلقة الأضعف في النظام، النظام بالأساس هو منظومة قيم كاملة تحكم السلوك العام، وأحيانا قد يضحى النظام نفسه برأسه احتواء لغضب الجماهير حتى لا يصل الغضب إلى منظومة القيم، وهذا عين ما فعله المجلس العسكري في مصر مع مبارك

الثورة بين القيمة والسلوك

إنك لو سألت أي رجل عادي ماذا تعني كلمة ثورة؟ ربما لن يزيد عن تعريفها (بتدفق الجماهير الغاضبة في الشوارع مواجهين بطش السلطة الحاكمة محققين مطالبهم)، إن كل ما سيذكره رجل الشارع العادي لن يزيد عن كونه وصف لسلوك قد يكون ثوريا وقد يكون لا، فهو لا يعرف من الثورة إلا سلوك جماهيري محدد من الممكن بالفعل أن يكون نابعا من قيم ثورية ولكن من الممكن أيضا أن يكون نابعا من قيم تضادها!

إن السلوك لا يوصف بأنه ثوري إلا إذا انبثق من ثلاث قيم رئيسية:-

القيمة الأولى:- استهداف التغيير الجذري ولو على الأمد البعيد

القيمة الثانية:- العمل من خارج المنظومة (بمعنى آخر: عدم إضفاء الشرعية على المنظومة قولا وفعلا)

القيمة الثالثة:- الجماهيرية (استهداف الوصول إلى الجماهير)

أولا: التغيير الجذري

التغيير الجذري يعني التغيير من أعمق نقطة في النظام، وأعمق ما في الأنظمة السياسية «منظومتها القيمية» كما وضحنا، وكل تغيير لا يستهدف هذه المنظومة القيمية للنظام فهو تغيير سطحي، يستهدف بعض سلوك النظام فقط، وإن بقاء المنظومة القيمية للنظام كما هي تعني أن تغيير الوجوه لن يأتي بجديد يُذكر، لأن منبع السلوك لم يتغير.

هذه المنظومة القيمية هو ما يمكن تسميتها «بالعقيدة السياسية»، والثورة الحقيقية هي التي تستهدف إعادة صياغة هذه المنظومة القيمية للنظام، ولا يسمى غيرها ثورة، ولذلك لا معنى لوجود ثورة اليوم تعترف بشرعية منظومة الاحتلال

الدولي أو بشرعية أي منظمة من منظماته كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرهما، ولا معنى لوجود ثورة اليوم تعترف بالقيم الفلسفية الكبرى للنظام العالمي الحالي كالديموقراطية والرأسمالية لأنها لن تحدث تغييرا إلا داخل مساراته، وسيظل تغييرها سطحيا سلوكيا.

وإنه من المؤسف اليوم أن نرى معظم الكيانات المسماة ثورية إما أنها لا تحمل منظومة قيم تواجه بها منظومة قيم النظام القائم فيظل شعارها الهدم فقط، أو أنها تحمل منظومة قيم متطابقة مع النظام بالفعل والخلاف بينهما سلوكي فقط، كتلك الكيانات المعترفة بشرعية المنظمات الدولية والقوانين الداخلية!

وإذا كانت الثورة تستهدف المنظومة القيمية أعمق ما في النظام فبالتالي من الصعب الاقتناع أن هناك ثورة ستقوم في مصر مثلا ولا تفتح هذه الملفات وتكون نصب أعين الثوار:

- توغل المؤسسة العسكرية في مفاصل السياسة والاقتصاد
- المعونة الأمريكية
- التمويل الأجنبي ووجهته سواء للأفراد أو المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية والحقوقية
- عقود الامتياز والاحتكار للشركات الأجنبية التي تنهب ثروات الشعب (كالغاز والبترول والمناجم من ذهب وغيره)
- ملف قناة السويس وإدارتها وتأمينها وتأمين الملاحة فيها
- هيمنة صندوق النقد الدولي ونادي باريس على الاقتصاد
- اتفاقية (كامب ديفيد) وحقيقتها الغائبة
- القوات الأجنبية الموجودة في سيناء MFO
- ثروات الشعب المنهوبة داخليا عبر:

أ- شبكة رجال الأعمال المسيطرة على نظام الحكم والموالية لأمريكا وإسرائيل

ب- مؤسسات النظام السيادية (المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة)

- المنظومة القانونية الموجودة في مصر والتي وضع الاحتلال أجزاء منها

ثانيا: العمل من خارج المنظومة

إن العمل من داخل المنظومة يعني القبول بقيمها والالتزام بقواعد لعبتها، فهو فعل من يريد أن يحسن شروط العبودية لا من يريد أن يهدمها بالكامل، إن مصلحة تحسين بعض شروط العبودية لا يوازي أبدا مفسدة الاعتراف بها وإضفاء الشرعية عليها ولو للحظة

إن عدم الاعتراف بقيم الباطل قولا وعملا هو أحد عناصر المنهج السليم، وسلامة المنهج لا يعدلها شيء من المكاسب المزعومة على الأرض.

وإذا شبهنا النظام بالدوائر المتداخلة، كل دائرة داخلها دائرة أصغر وهكذا فإنه قد ثبت بالعقل والاستقراء والعلم استحالة إسقاط المنظومات الكبيرة إذا تم الدخول في المنظومات الأصغر، فلا يمكن إسقاط النظام العالمي بالدخول في النظام الداخلي، والنظام الداخلي كذلك لن يسقط بالدخول في مؤسسة من مؤسسات شرعيته كمجلس الشعب، فمن دخل مجلس الشعب صار ملتزما باللوائح الداخلية فيه، هذه اللوائح منبثقة من القانون، والقانون منبثق من الدستور، والدستور والالتزام به هو الدلالة الأولى على شرعية النظام فكيف لمن هذا حاله أن يدعي أنه يحمل مشروع تحرر من الهيمنة الخارجية أو الداخلية حتى؟!

أي اختلال في هذين القيمتين (التغيير الجذري والعمل من خارج المنظومة) ينقل السلوك مهما كان شكله ودرجة سخونته من صفته الثورية إلى صفة «الإصلاحية» ، والإصلاحية ببساطة تعني الترقيع لا التغيير.

إن الإصلاحية تكون مقبولة مع واقع صحيح الأصل لكن وقع فساد في بعض فروعه، أما في واقع على النحو الذي شرحناه من البطلان والفساد ومناقضة الدين والدنيا فلا حل إلا بمفاصلته ومباينته ثم العمل على تغييره من جذوره كما سنبين

ثالثا: العمل على الوصول إلى الجماهير:-

إن الثورة تحتاج دائما إلى طليعة ناضجة وقاعدة شعبية تستجيب لها، الطليعة وحدها لا تحدث ثورة، والقاعدة بلا طليعة تتحرك عشوائيا، ومعظم تحركات الجماهير العفوية العشوائية تتحول إلى «الإصلاحية» ما لم تجد من يوجهها ويقودها، وإن الثورة لا تكون ثورة حتى يمتلك محركوها خطابا أفقيا يفهمه الشعب ويتجاوب معه على اختلاف ثقافاته وطبقاته، وإذا لم يكن الشعب مؤهلا للتحرك في قضايا الثورة ولا يوجد بداخله أي باعث للتغيير فعلى الثورة حينها أن تبدأ فورا في إيجاد هذا الباعث في الشعب عبر «صناعة الوعي»، وصناعة الوعي هي معركة الثورة الأولى وأخطر وأهم وأصعب مراحلها، وصناعة الوعي لا تعني الكلام فقط، بل أعظم صناعة للوعي الجماهيري هي ما تكون بتحركات فعالة ونوعية ومقبولة شعبيا ويصاحبها خطاب ناضج ذكي يمس العقول والقلوب

هذه القيم الثلاثة يجب أن تتحقق لكي نصف السلوك وصفا مجردا أنه ثوري، وهذا غير كاف، فلابد للثورة بعد استكمال قيمها الأساسية وبنيتها التحتية من وجود منظومة قيم أخرى مكتملة، هذه المنطومة هي المنظومة التي تريد أن تجعلها بديلا عن المنظومة الموجودة، وقد شرحنا عناصر منها في الفصلين السابقين ولكن في الحقيقة هذا الأمر يحتاج إلى تفصيل في كتاب كامل كما ذكرنا

ثورتنا والإسلام

بالرجوع إلى الفصل السابق وحديثنا عن قيمة الديموقراطية ثم بالحديث في هذا الفصل عن واقع النظام وقيمه تدرك أن تحركنا بالإسلام لا يعني إلا استهداف منظومة قيم النظام الفلسفية والواقعية واستبدالها بمنظومة قيم الإسلام، فإقامة منهاج الإسلام لا تعني أسلمة واقع فاسد الأصل ببضعة شعارات وأحكام، ولكن تعني استهداف هذا الأصل الفاسد من جذوره.

ولكن هناك بُعد آخر يربط الثورة بالإسلام وهي أن الإسلام بالفعل في معركته للتغيير مع الجاهلية اعتمد وسيلة التغيير الثورية بالمعنى الذي شرحناه ولم ينتهج النهج الإصلاحي أو الترقيعي

فالإسلام منذ كان في مكة كان مفاصلا لكل صورة الجاهلية مباينا لها ومواجه لباطلها مستهدفا لأعمق قيمها، ورغم كونه حينها في مرحلة الدعوة وبرغم استضعاف المسلمين إلا أن الإسلام لم يأذن للمسلمين الدخول في منظومة الجاهلية قولا ولا فعلا، بل حذر الله نبيه وصحابته من مجرد المداهنة والركون فكيف بالدخول!

وكان واضح المفاصلة والمباينة لها اعتقادا وقولا وعملا، واستمر هذا هو النهج في مراحل الدين كلها من هجرة ثم جهاد ثم فتح

فأما اعتقادا: فقد أمر الله تعالى بالكفر بالطاغوت قبل الإيمان بالله فقال: (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى)

وأما قولا: فلا أجمع من سورة (الكافرون) والتي لم تجعل لذي حجة حجة في مفاصلة الجاهلية وإعلان عدائها، قال تعالى:-

(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ . وَلَا أَنَا

عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ . ولا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ . لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)

وأما عملا: فإنه لما اشتد الأذى على المسلمين وأحكمت الجاهلية إغلاق كل منفذ للدعوة حتى صار العمل من خارج منظومتها محالا داخل مكة هنا جاء أمر الله بالهجرة، وهكذا مفاصلة بعد مفاصلة

إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرك أصحابه لاختراق دار الندوة ولم يدفعهم لمداهنة المشركين في بعض قيمهم بغية إصلاح قيم أخرى أو سلوك آخر، إن ثورة الإسلام على هذا المعنى كانت دعوة في زمان ثم تحولت إلى هجرة في زمان آخر وانتهت بالجهاد والمواجهة، فليس السلوك هو ما يدل على الثورة بقدر ما يدل عليها قيمها

هذه المفاصلة كانت هي الحافظة لمنهج التوحيد من الاختلاط والالتباس، إنها مفاصلة جعلت الإسلام إسلاما والجاهلية جاهلية، معسكرين لا يختلط أمرهما على الناظر، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم:-

« قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم فسيرى اختلافا كثير»

نعم ليلها كنهارها لوضوحها وظهورها فهي لا تلتبس بغيرها ولا يزيغ عنها إلا هالك!

وهنا نقول أن الجاهلية ليست بالمعنى المختزل الذي يظنه البعض، فالكلمة وإن صارت تدل على قوم بعينهم وفترة زمنية محددة إلا أن وصفها مازال ساريا، ومعركة الإسلام معها قائمة حتى قيام الساعة، وإننا لا نجد غضاضة ولا حياء في وصف النظام العالمي اليوم قيما وسلوكا «بالجاهلية الحديثة»، إنها جاهلية دين ودنيا، والجاهلية أيضا ليست منحصرة في جانب القيم العقدية كما يظن البعض، بل للجاهلية سلوك تُعرف به، وقد قال تعالى في خطابه مع أزواج النبي صلى الله

عليه وسلم: (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى)، فنسب سلوكا شخصيا لجاهلية كانت قائمة، وإننا اليوم ننسب قيم وسلوك النظام العالمي لجاهليته الحديثة، فهي رأسمالية الجاهلية، وإمبريالية الجاهلية، وهيمنة الجاهلية، هذا إضافة لكونهم على كفر الجاهلية!

ومن هذه النقطة في الحديث عن الجاهلية نتكلم عن القيمة الثالثة للثورة عبر نظرة الإسلام لها أي قيمة (الجماهيرية) وهي تحتاج لتفصيل القول فيها لأنني مازلت أعتبر أنها من أكبر عوائق التغيير اليوم وتطلب من القارئ الكريم تركيزا شديدا

إنقاذ الشعوب من جاهلية العدو (جماهيرية لا نخبوية):

إن الجاهلية الكاملة لا نصف بها اليوم إلا العدو، فالجاهلية الكاملة جاهلية تنقض الإسلام، إلا أننا كمسلمين قد نقع في عنصر من عناصر هذه الجاهلية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين قال لبلال يا ابن السوداء قال صلى الله عليه وسلم : (إنك امرؤ فيك جاهلية)

وإن كثيرا ممن تحركوا في معركة التغيير من حس إسلامي وأدركوا جاهلية العدو داخليا وخارجيا بدؤوا يتعاملون عمليا باعتبار الجاهلية هي كل من انفصل عنهم، فأدخلوا عموم الشعوب بلسان الحال لا المقال في جاهلية العدو الكاملة، وإن كان بالطبع هناك من أدخلهم بلسان المقال وليس فقط بلسان الحال كجماعات التكفير، وكان الأثر العملي لافتراض الجاهلية الكاملة العامة في الشعوب هو إقصاؤهم تماما عن معركة التغيير الفاصلة، وعدم تصدير خطاب يفهمونه ويعقلونه، وإنزالهم منزلة العدو في العداء والاستعداء، وهذا الإقصاء أيضا فعله كثير من حاملي لواء الثورة من خلفية غير «إسلامية» من أصحاب الأطرحات النخبوية والذين يصرون على أن يعيشوا فوف السحاب، لقد كان نتيجة ذلك بالطبع تمكن الطغاة

من الاستفراد بالشعوب والاستئثار بهم حتى أخرجوا أسوأ ما في الشعوب، بينما عجز الحاملون للواء التغيير أن يخرجوا أفضل ما فيهم، وهذا لا يعفي الشعوب من تحمل إثم جهلهم وسطحيتهم واتباعهم لهواهم لكنهم في النهاية كالطفل بين يدي مخادعه، قد يصيبك منه أذى ولكنك لا تستطيع أن تساوي بينه وبين المخادع نفسه، خاصة إذا لم تكن قد حدثته بما يعقله ويفهمه بعد!

وقد وجدت بعض المنتسبين للعمل الإسلامي يحاول خلق تطابق بين حالة «الإسلاميين» اليوم وحالة النبي صلى الله عليه وسلم وعموم الأمة من الصحابة، ثم يخلق حالة تطابق ثانية بين حالة عموم الأمة اليوم وحالة الجاهلية الأولى ومن هذا المنطلق يبدأ في بناء تصوره الخاص عن منهج التغيير باعتبار أنه المسلم الذي يعيش في قريش، هذه النظرة ستؤدي بالطبع إلى إخراج الناس تماما من حسباته في التغيير، ثم سيبدأ صاحبها في بناء تصور عن الاعتزال لهم ثم وجوب الهجرة عنهم، مستحضرا أحاديث الغربة وأحاديث الفرقة الناجية، وهو خطأ فاحش، فإن الحقيقة أن الحالات الموجودة في الشعب من عوام ومن المنتسبين للعمل الإسلامي وغيرهم (بعيدا عمن ناقض الإسلام نفسه) فيهم من عناصر الجاهلية والإسلام، رغم التفاوت طبعا، وإنه وإن كان عموم الشعوب فيهم من عناصر الجاهلية فمن عموم الحاملين للواء التغيير من فيه من عناصر الجاهلية أنواع أخرى، فمحاولة خلق هذا التطابق ليست صحيحة مع ما فيها من تضييع للمعركة نفسها.

وأما غربة أهل الحق فهي غربة حقيقية وواقعة وغير ملزمة للاعتزال في الظروف العادية، بل هي غربة قد يفرضها أصلا الاختلاط بالناس ومحاولة التغيير واستنهاض الغافلين، وكذلك الحديث عن الفرقة الناجية غير مستلزم لكونهم صنف واحد في مكان واحد يجمعهم كيان واحد! بل قد يكونوا في أعمال من الحق مختلفة منهم العالم والمجاهد والمنفق والداعي، كما لا يعني أنهم خواص وطليعة

فقط فهم عوام وخواص، طائعين وعصاة، علماء وجهلاء، على اختلاف وتفاوت

إن أكبر خطيئة ارتكبها عموم الحاملين للواء التغيير منذ عقود هي خطيئة إقصاء عموم الأمة والشعوب عن المعركة، واحتكار هذه المعركة إما عمدا بتصورات ومناهج وأفكار إقصائية مدخولة وإما بسبب القصور الخطابي، هذه الخطيئة التي تسببت بوضوح في تحييد الأمة عن معركتها الفاصلة والحاسمة ونقل القضية من الحالة الشعبية التي يجب أن تكون عليها إلى حالة نخبوية إقصائية معزولة على كل المستويات مما سهل على العدو مواجهتها والتنكيل بأصحابها والقضاء عليهم، هذا غير الوقوع في المخالفة الشرعية أصلا بهذا الإقصاء والقصور في التبيين، فالله عز وجل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال وأمره في ذات الوقت بتحريض المؤمنين على هذا القتال فقال: (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين)

وإن طبيعة المعركة اليوم قد أكدت بوضوح أن السعي لخوض المعركة «نيابة عن الأمة» هو دور فشل فيه كل من قام به، وأن السبيل الصحيح شرعا وعقلا هو السعي لخوض «المعركة مع الأمة» ما دام السبيل لذلك ممكنا، فتحريك عموم الأمة وحضهم على خوض المعركة والسعي لرفع وعيهم وكشف خيوط المؤامرة التي تحاك لهم هو واجب حتمي لا ينبغي التقصير فيه ولا الانشغال عنه بأي شاغل، وهذا لا يكون بترك المواجهة ومداهنة الباطل والقعود عن مجابهته بل هذا الشيء أصلا لا يكتمل إلا لمن هم في خضم المعركة على كل مستوياتها، وهؤلاء على خير استجاب الناس لهم أو لم يستجيبوا، ولذلك قدم الله الأمر بالقتال على الأمر بالتحريض، إلا أنهم لا يتعمدون إقصاء الناس!

وكثيرا ما يستدل أصحاب هذا التوجه الإقصائي ببعض أقوال علماء الأمة ومجاهديها من الصحابة والتابعين والتي تحذر الأمة من الهزيمة في ساحات الجهاد بسبب الذنوب والمعاصي وهو استدلال باطل! كما أنه اشتراط لشرط لا

يكاد يكون قد توفر في الأمة قط ولا في زمن الراشدين، ويذكر أصحاب هذه الفكرة المدخولة آثارا من قبيل قول عمر رضي الله عنه: ((إنكم لا تنصرون على عدوكم بالعدد والعدة وإنما تنصرون عليه بطاعتكم لربكم وبمعصيتهم له)) أو بالحصون التي استعصى على المسلمين فتحها بسبب ترك الجيش لسنة من السنن، أو بتوبيخ صلاح الدين لمن لا يقوم الليل من جيشه قائلا: (من هنا تأتي الهزيمة) وغير ذلك الكثير، والرد على ذلك بالآتي:

إن مثل هذه الآثار عن السلف إنما هي فرع عن أصل، فالأصل هو: أن الأمة جميعا برها وفاجرها، عاصيها ومستقيمها كلها مخاطبة بنصرة الإسلام والعمل له والدفاع عنه وصد صولة أعدائه عليه، وهو ما كان يحدث فعلا، فلما كان هذا الأصل مستقرا عند الأمة كان الخطاب حينها بوجوب الطاعة والحرص عليها في هذه المواطن، والتذكير بأن الذنوب ثغرة يدخل العدو منها، ولذلك تجد أن مثل هذه الآثار والأقوال لا تكون إلا في مواطن الجهاد، أي أن الجهاد قائم بالفعل، فأثر عمر كان خطابا منه لجيش خارج للجهاد، وكذلك أثر صلاح الدين الأيوبي كان داخل حصون المجاهدين، فهذا خطاب يخاطَب به من هو يجاهد أصلا ويقوم بما عليه من واجب النصرة في ساحات المعارك بأنواعها، وأما الخطاب لغير هؤلاء من القاعدين عن نصرة الدين أو المتخاذلين عن معاركه لا يجب أن يكون إلا بحثهم وتحريضهم على التحرك له على أي حال كانوا خاصة وقد صارت المعركة فاصلة لا يسع أحد التخلف عنها مهما كانت أحواله الشخصية، ولا يجب أبدا أن تُجعل الذنوب عائقا عن نصرة الحق، فعلاج الذنوب لا يكون بارتكاب ذنب آخر وهو ذنب القعود عن نصرة الحق، والذي ربما يكون ذنبا أكبر من كل الذنوب الأخرى التي يرتكبها هذا القاعد!

بل في الحقيقة أول ما يجب أن يفكر فيه من ثقلت كفة سيئاته هو أن يبادر

بتثقيل كفة حسناته بالعمل للدين ونصرة الحق كي يلقى الله عز وجل له من الحسنات ما يقابل هذه السيئات، وأي شيء يمكن أن يلقى العبد به الله عز وجل أثقل من هذه الحسنات الجارية الممتد أجرها ما بقي الدين والعباد؟ بل إن هذا الجهاد هو سبيل لغفران ذنوبه وعلاج سيئاته، ولذلك لا تعجب أن يجعل الله ثمرة الجهاد في الدنيا هي «الهداية» وأول ثمرة ينالها المجاهد إذا استشهد هي: «غفران الذنوب»!

قال تعالى:- (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا)

وفي تعديد خصال الشهيد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في مقدمتها:- (يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ)

يقول شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله : (ومن كان كثير الذنوب فأعظم دوائه الجهاد فإن الله عز و جل يغفر ذنوبه كما أخبر الله في كتابه بقوله سبحانه وتعالى «يغفر لكم ذنوبكم)

بل أذهب بك لما هو أبعد من ذلك، سأذهب بك إلى الفجار والفساق وليس مجرد العاصي الذي أصاب شيئا من الزلل يقول الشوكاني في نيل الأوطار: (وتجوز الإستعانة بالفساق على الكفار إجماعا).

هذا لمن هم في الصف مثلهم مثل باقي الجيش، فكيف لو كان القائد نفسه فاجرا ولكنه خرج في جهاد حق؟

يقول ابن تيمية: (ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة الغزو مع كل بر وفاجر، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه إذا لم يتفق الغزو إلا مع الأمراء الفجار أو مع عسكر كثير الفجور فإنه لا بد من أحد أمرين: إما ترك الغزو معهم، فيلزم من ذلك استيلاء الآخرين الذين هم أعظم ضررا في الدين والدنيا، وإما الغزو مع الأمير الفاجر فيحصل بذلك دفع الأفجرين وإقامة أكثر شعائر الإسلام، وإن لم يمكن

إقامة جميعها، فهذا هو الواجب في هذه الصورة وكل ما أشبهها، بل كثير من الغزو الحاصل مع الخلفاء الراشدين لم يقع إلا على هذا الوجه، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: (الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، الأجر والمغنم).

قال ابن قدامة في المغني: (ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يفضي إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم ، وظهور كلمة الكفر ، وفيه فساد عظيم ، قال الله تعالى { ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)

وقال: (فإن كان القائد يعرف بشرب الخمر والغلول ، يغزى معه ، إنما ذلك في نفسه ، ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)

ناهيك عن كون أكثر من يتم إقصاؤهم عمليا أو بالخطاب القاصر ليسو فجارا ولا يصدق عليهم هذا الوصف حتى وإن لم يكونوا على الجادة والاستقامة الكاملة، وهل يدعي أحد لنفسه غير ذلك؟! نسأل الله لنا جميعا الهداية والاستقامة

وأما على الجانب السياسي والثوري قد بينا في الفصل الأول كيف أن العدو يجعل مركز ثقله في المعركة الشعوب، وقد تعلم الاحتلال من أخطاء الماضي، فقد عرفوا أنهم لا سبيل لهم للسيطرة على بلادنا إلا عبر تغييب عقول الشعب ومحاولة كسب عقولهم، إنه واقع مؤلم ومؤسف نعيشه اليوم، إن ما صعّب المعركة بالفعل على كل حاملي لواء التغيير ليس قوة العدو المادية بقدر قوته الإعلامية، إن احتكار النظام العالمي والأنظمة الداخلية لوسائل الاتصال الجماهيري جعل بالفعل المعركة صعبة خاصة إذا أضيف إلى ذلك نخبوية وإقصائية خطاب من يريدون التغيير

إن العدو اليوم في الخارج يتحرك في حربنا تحرك أمة كاملة وليس تحرك جيوش فقط، إنه يجيش رأيه العام، ويشحن نفسية الشعب عنده، ويشوه صورة من يستهدفهم عالميا أمام الكبير والصغير، إنه يحرص على أن تكون من جانبه حربا

شعبية يشترك فيها كل المجتمع ولو بالعاطفة، مع كونه يملك من أطراف القوة المادية ما لم نبلغ معشار معشاره، فكيف لمعركة بهذا الحجم أن تحسم من جانبنا نحن ببضعة أفراد لا يريدون حتى أن يخاطبوا شعوبهم بما يعقلون ليجيشوهم في معركة فاصلة لا يصح أن يتخلف فيها أحد كما جيش الأعداء شعوبهم؟ .. إن الحس النخبوي لدى الخائضين لمعركة التغيير إسلاميين وغير إسلاميين سيظل عقبة أمام أي تغيير بأي صورة .

إسقاط الثوار جماهيريا

ولما كان الوصول للجماهير من أهم قيم الثورة بدأت الأنظمة في اتباع استراتيجية ثابتة تجاه المطالبين بالتغيير، وهي استراتيجية (التشويه)، التشويه الإعلامي هو وسيلة النظام الأولى لإسقاط الثوار أفرادا وكيانات ولذلك يكاد يكون نهجا ثابتا ومتبعا عند كل الأنظمة، ولكن التشويه سهل مواجهته بالوصول للناس والتعامل على الأرض معهم وكسر كل صور العزلة عن الناس، وإذا كان هذا واضحا في العزلة المادية فإنه يجب أن يُعلم أن العزلة الشعورية والوجدانية أخطر، وقد حاولت حصر ما يعزل الثوار عن الشعب وجدانيا فوجدت الآتي:

١- عزلة بسبب الخطاب:

سيأتي الحديث لاحقا عن الخطاب وكيف يجب أن يكون، ولكن ما أود التنبيه عليه هنا هو أن الخطاب السيء وغير الاحترافي هو أحد أكبر الأسباب في إسقاط أي كيان جماهيريا، والثورة لا تكون ثورة بغير خطاب محترف ذكي، بل إن الثوار الذين يهدفون إلى التغيير الحقيقي يجب أن يظلوا منشغلين بتطوير خطابهم والتحسين منه للوصول به لأفضل صورة شعبية ممكنة، تصل إلى الشعب باختلاف شرائحه وطبقاته

٢- عزلة بسبب اختلاف الاهتمامات:

أعني باختلاف الاهتمامات هو أن يظهر الثوار في واد والناس والشعب في واد آخر، ويحدث هذا إما بسبب عدم اهتمام فعلا بما يشغل الناس، أو بسبب عدم القدرة على صياغة الفكرة الثورية بأسلوب يمس اهتمامات الناس ومعاشهم وحياتهم، وهذا الاختلاف في الاهتمامات أثره خطير جدا على الفكرة الثورية فهو يظهر المتكلم وكأنه يعيش في قرية منعزلة عن الناس وأنه لا يبحث ولا يهتم إلا

بشيء يخصه ويتعلق به مما يفقد الشعب التعلق بالفكرة والشعور بالانتماء لها وهو ما يسهل على الأنظمة محاصرتها والقضاء على أصحابها بعد ذلك

ولذلك لا يجب أن تتحول قضايا المعركة الرئيسية وعناصر المنهج إلى كلمات مستهلكة جامدة لا تمس حياة الناس ومستجدات أوضاعهم، يجب أن يستمر الإبداع في ربط قضايا الثورة بقضايا الناس المستجدة، يجب ألا ينفصل الثائرون عن واقع الناس وعن اهتماماتهم وحوائجهم، ولذلك فالإبداع كلمة سر في المعركة

٣- عزلة بسبب اختلاف الشكل:

من أكثر ما يؤثر في النفوس تآلفا وتناكرا هو الاختلاف الشكلي، ولاختلاف الظاهر تأثير على الاختلاف في الباطن، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تختلفوا فتختلف قلوبكم)

هناك حدود قد يحدها الشرع فيما يتعلق بالظاهر إلا أن بعض التيارات والجماعات والتنظيمات «الإسلامية» صارت تتوغل في مخالفة الناس شكليا أكثر مما حده الشرع بكثير

كذلك على الجانب الآخر كثير من التيارات الليبرالية واليسارية تتوغل في التمايز الشكلي عن باقي الناس وهو ما ساعد على عزل كثير من هذه التيارات أيضا عن عموم الشعب وصارت الناس تنظر إلى مظهر أفرادها بنظرة ريبة وشك متأثرين بما يرمون به من كونهم شواذا أو من كونهم يحملون عقائد شيطانية أحيانا أو من كونهم يتبعون جماعات ماسونية سرية إلى آخر ما يحرك به النظام آلته الإعلامية لرمي بعضهم به.

فملخص الأمر أن تعرف أن أهم شرط للوصول بالقضية للشعوب هو البعد عن كل ما يفصلك عن الناس شعوريا ووجدانيا بدون داعي، يجب أن يستشعر الناس أن الثوار هم منهم ويتحدثون بنبضهم، وأن فكرة الثورة هي فكرة كل واحد فيهم،

ليست مجرد أن تعجبهم الفكرة بل مقصدي أن ينتموا هم إليها، ولذلك طريقة العرض السياسي والدعايا الانتخابية المعهودة لا تحقق ثورة لأنها تخلق أنصارا بينما الثورة تخلق تيارا، والفارق بين خلق الأنصار والتيار كبير جدا .

كيف نخاطب الشعوب بالإسلام والثورة؟

إننا قد قلنا أن الإسلام هو عنصر المعركة الأول وأكبر قوة سيمتلكها الحراك الثوري في معركته إلا أن الواقع بسبب أخطاء كثيرة من التيارات وبسبب التجريف الثقافي للشعوب قد يصعّب مهمة عرض الإسلام على الشعوب العرض الذي يحركهم ويوقظ همتهم ويردهم إلى قيمه وثوابته، فقد يختلط هذا الخطاب بخطاب تيارات (الإسلام السياسي) والتي بالطبع نحن على خلاف عميق معها، وفي نفس الوقت لا محيص من عرض الإسلام وإحياء المعركة به منهجيا وثوريا، وحل هذا هو أن يتميز الخطاب الثوري عن سائر الخطابات المستهلكة وأن يتجنب أخطاءها ويتجاوز مواطن الخلل فيها وهو ما دفعنا لكتابة هذه الفقرة

١- حقيقة الخطاب:

الخطاب هو الوسيلة الأولى للدعوة إلى المنهج، والأصل فيه «التبيين»، لا يجوز فيه التحدث بما لا يعقله الناس فضلا عن التحدث بما يفهمونه على غير وجهه، فإن الله عز وجل قال: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ) فالبلاغ الذي كلف الله به الرسل وأتباعهم لا يتم إلا بهذا التبيين، حتى تبرأ أمام الله ذمتهم وتقام على خلقه حجتهم، وهذا عين قوله تعالى: (لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ) فالعبرة ليست في حياته أو هلاكه بل العبرة - كل العبرة - في أن يكون في الأمرين على بينة.

ولكم حذر الصحابة والعلماء من بعدهم بما فهموه من أدلة الشرع من تحديث الناس بما لا يفهمونه ولا يعقلون حقيقته كقول ابن مسعود - رضي الله عنه- :«ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» وكذلك قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذّب

الله ورسوله»

فالخطاب يكون بقدر فهم المستمع لا المتكلم، والعبرة ليست بأن تتكلم بكلام تعقل أنت المقصود منه، ولكن العبرة أن تتكلم بكلام يفهم الناس المقصود منه.

٢- إفهام الناس لا إرضاؤهم:

تنقيح الخطاب هو إفهام للناس لا إرضاء لهم، وهناك شعرة تفرق بين «الحرص على إرضاء الناس»وبين «الحرص على أن يعرف الناس حقيقة منهجنا» .. يجب أن نكون أحرص الناس على أن نصل للناس بحقيقة ما عندنا وهذا هو «التبيين» الذي جعله الله تعالى علة الخطاب الدعوي، يجب أن نبذل الساعات الطوال من أجل أن نحرر خطابنا ونجود كلامنا وننتقي مصطلحاتنا ليفهم الناس - بلا لبس - حقيقة المعاني التي نقصدها، يجب أن نحرص على ألا يعادونا لمعنى لا نقصده، ولا لشيء لم نفعله، ولا لعقيدة لا نؤمن بها، ولا لشعار لا نرفعه، ولا لمنهج نحن نتبرأ منه، ولكن مرحبا وألف مرحب إن عادونا لشيء نفعله أو نعتقده أو نلتزمه، نحن لا نطلب رضاهم بما معنا، لكننا نطلب فهمهم لما معنا إرضاء لربنا، وليرضوا بعدها هم أو يغضبوا !

وهذا ما التزم به النبي - صلى الله عليه وسلم- حين رفض قتل المنافقين قائلا: (لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه) فالنبي صلى الله عليه وسلم خاف أن يتناقل الناس عنه شيئا غير الذي فعله، فيُنسب إليه نهجا لا ينتهجه، إنهم سيتحدثون أنه (قتل أصحابه) وهو لم يفعل ذلك، بل الحقيقة حينها أنه سيكون قد قتل المنافقين، والمنافقون ليسوا أصحابا له وهو ليس بصاحب لهم ولكنه شيء لن تبلغه عقول العامة فلم يفعله خاصة وهو عنده في الشرع الفسحة لئلا يفعل، ولو أن الناس كانوا سيتحدثون أنه (قتل المنافقين) لما خاف النبي صلى الله عليه وسلم من حديثهم إذ أنه خاف من أن يصلهم خلاف الحق لا أن يصلهم الحق

٣- أثر الخطاب على المنهج:

لا تظن أن التهاون في تنقيح الخطاب يفضي إلى فساد المعاني في عقول السامعين فحسب، بل إن خطر الخطاب الفاسد بمكوناته من مصطلحات وألفاظ يتجاوز السامعين إلى أصحاب الخطاب نفسه شيئا فشيئا، والفساد في الخطاب قد يكون فسادا أصليا متعلقا بالخطاب ذاته وقد يكون فسادا طارئا متعلقا بالمكان والزمان وطبيعة السامع وليس فسادا ذاتيا، وفي كلا الحالتين لا غنى عن تنقيح الخطاب والحرص على مراجعة مكوناته بحسب حال المستمع خاصة المصطلحات والألفاظ، فلكم وقع الخلاف وشقت الصفوف وانبثقت الفرق بسبب الاستعمال السيء للألفاظ والتهاون في تحرير المصطلحات فقط!

٤- المقدمات والنتائج:

إن الفكرة لها معطيات تؤدي إليها، والنتائج لا يوصل إليها إلا بمقدمات، وإن من أفسد ما يفسد أي خطاب هو اختزال المعطيات في ذكر الفكرة النهائية فقط، واختزال المقدمات في نتائجها، فنحاسب الناس أنهم لم يصلوا إلى ما وصلنا إليه من نتائج ناسين أننا أنفسنا لم نصل إلى هذه النتائج إلا بعد مقدمات طويلة سبقتها

وقد قال الله تعالى: (ولكن كونوا ربانيين)

قال ابن عباس: (كونوا حلماء فقهاء) وقال البخاري: (ويقال: الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره)

وإن من أجلى صور اختزال المقدمات في النتائج المناقض «للربانية» هو ما يقوم به البعض من البدء في دعوة الناس بالحكم على معظميهم والتنقيص منهم دون سرد المقدمات التي توصل إلى هذا الحكم

٥- الاستعمال الصحيح للمصطلحات والألفاظ:

نعني بالألفاظ والمصطلحات تلك «المباني» الحرفية التي تدل على «المعاني»

العقلية والقلبية، فهي وسيلة لغاية، وخادمة لا مخدومة، والمنهج معني بالمعاني قبل المباني، والعبرة ليست بما تحمله دلالات الألفاظ عندك، فربما اللفظ الذي يحمل دلالة سيئة عندك حمل دلالة حسنة عند غيرك أو العكس

وهنا سنتكلم في منهجنا الخطابي عن قاعدتين هامتين:

أولا:- تخطي المصطلحات الملغمة

ثانيا:- تفسير المصطلحات المغلفة قبل إنكارها

أولا: تخطي المصطلحات الملغمة

المصطلحات الملغمة: (هي المصطلحات التي يفهم منها المستمع معنى آخر غير ما تقصده، بسبب ما تم تلغيمها به من المعاني غير المقصودة كليا أو جزئيا)

وسميناها (ملغمة): لأن هذه المصطلحات غالبا يكون بها ألغام وضعها الإعلام أحيانا، ووضعتها أجهزة المخابرات أحيانا أخرى، بل ووضعتها التيارات التي تسيء استخدامها أحيانا كثيرة، فإذا ذكرت المصطلح انفجرت تلك الألغام في أذن المستمع، وربما يبدأ في إنكار ما تقول وتبدأ أنت في الرد عليه بينما هو ينكر شيئا مختلفا عما تحاول أنت إثباته!

والعجيب أن يظن البعض أن الجهر بالحق وإعلانه هو أن تستخدم لفظا ملغما لا يفهم الناس مقصدك به فيهاجمونك! ويعد غير ذلك تنازلا، والصحيح هو العكس لأننا مأمورون أن نخاطب الناس لنبين لهم، هداية لهم إلى الحق وليس تضليلا!

قال تعالى:(وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ)

وقال حاكيا عن النبي شعيب - عليه السلام- : (إن أُرِيدُ إِلّا الْأِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلّا بِاللهِ)

*أمثلة للمصطلحات (الملغمة):

١- اللفظ المركب (تطبيق الشريعة): هذا مصطلح ملغم لا أصل له لا في كتاب

ولا سنة، وإشكاله ليس فقط لكونه ملغما، إشكالية هذا اللفظ حين تتبع سياقات استخدامه تراها إشكالية منهجية وليست إشكالية خطابية مجرد

كلمة تطبيق: أي مطبِّق ومطبَّق عليه، وهو ما يفعله الحاكم بالمحكومين، ولذلك تجد الكثير مترسخ في ذهنه أن الشريعة مرتبطة فقط بمن في الحكم وأنها شيء يطالَب «بتطبيقها»، حيث أنها ليست في مقدور إلا من يملك «تطبيقها

وهذا فهم ناقص وعرض مدخول لمعنى الشريعة، ودليل ذلك أنك إذا سألت أحدهم: متى «طبَّق» النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة؟ لقال: «في المدينة»، وهو لأنه لا يفهم الشريعة إلا في الحكم، بينما النبي صلى الله عليه وسلم «أقام» الشريعة من اللحظة الأولى.

فاللفظ الأصح والأدق والوارد في القرآن هو لفظ: «إقامة»:

((أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه))

ولفظ «إقامة الشريعة»، فهذا فيه فوائد عديدة:

أولا: بركة النص، إذ أن الله تعالى قال ((أن أقيموا الدين)). وتأمل ما يفيده لفظة إقامة من طمأنينة نفس وعمق معنى حيث فيه معنى البناء والاستقامة والرفق والأناة، وهذه بركة ألفاظ القرآن، ولم لا تكون كذلك وقد أنزله من خبر النفوس وعلم أسرارها سبحانه.

ثانيا: فيه تبيان للناس أن إقامة الشريعة لا تقصر الشريعة في جانب الحكم، فالنبي صلى الله عليه وسلم أقام الشريعة من لحظة بعثته الأولى وكذلك نحن مكلفون به.

وعليه، فنحن لسنا أفرادا أو كيانات «**تطالب بتطبيق الشريعة**» بل أفراد وكيانات تقيم الشريعة مباشرة، والشريعة قد تكون في حق البعض دعوة وفي حق الآخرين جهاد وهكذا، فهي ليست محصورة في الحكم فقط؟

كما أن لفظ «تطبيق» أورث عند الناس الشعور السلبي تجاه الشريعة أنها تطبق عليهم من فوق رؤوسهم، وكأنها ستسقط عليهم سقوط الصواعق! ولذلك يسألون: (من الذي سيطبقها؟)

«**إقامة الشريعة**» لفظ يفيد أن الجميع سيقوم بها، حاكما ومحكوما، راعيا ورعية، وليست شيئا يتسلط به البعض على رؤوس الآخرين.

ثالثا (وهو مهم جدا): لفظ «**إقامة الشريعة**» يفيد في ألا يزيغ البعض عن المنهج في فترات عدم التمكن بغرض الوصول للحكم من أجل تطبيق الشريعة!! لأنه سيدرك أنه مخاطب بإقامة الشريعة على كل أحواله، وليس مأمورا بالوصول للحكم بأي طريقة لفعل ما سماه هو «تطبيق الشريعة»!!

٢- مصطلح (**إسلامي**) بكل مشتقاته، شباب إسلامي - إسلاميين - حركة إسلامية - مشروع إسلامي إلخ

هذا المصطلح الذي لم يرد أصلا في كتاب أو سنة، والوارد هو: استخدام لفظ (مسلم) فقط، وهو لفظ له لوازم، فالمسلم لا يمكن أن يكون مسلما وهو لا يقر بمنهاج الله، ولا يوجد مسلم من حقه أن يتنصل من أحكام الإسلام متعللا بأنه مسلم ولكنه ليس إسلامي!!

فالإسلام لم ولن يكون خيارا سياسيا، وشعارا براقا تستخدمه بعض الأحزاب في الحشد وتتخذه من بعض أفكاره برنامجا خاصا بها!! الإسلام دين مكتمل، من آمن به فعليه أن يسلم له كله

ثم هذا اللفظ بالفعل تم تلغيمه وصار أيضا يطلق على تيار بعينه له خطاب محدد ونظرة للتغيير وشعارات محددة، ولذلك فالأولى هو عدم استخدامه واستبداله بما يدل على المعنى الصحيح

ثانيا:- تفسير «المصطلحات المغلفة» قبل إنكارها

المصطلحات المغلفة: هي تلك المصطلحات خبيثة المعنى في الأصل لكن تم تغليفها بمعان أخرى جميلة، حتى إذا بدأت مهاجمة تلك المصطلحات -دون تبيين- وتبرأت منها فهم من يسمعك أنك تنكر المعاني الجميلة المغلفة لتلك المصطلحات، بل العجيب أنه ربما لا يفهم المستمع من هذه المصطلحات إلا تلك المعاني الغلافية الجميلة، ونحن في هذه الحالة لا نستفيد شيئا من التبرأ من هيكل الكلمة والمصطلح بينما ظل المعنى الذي ننكره غير مفهوم للناس، وهذا قصور في البيان وضعف في الخطاب، والسبيل هو: أن تزيل تلك الأغلفة التي تغلف المصطلح وتعري المصطلح تماما مما ألصق به حتى إذا أصبح مجردا مفسرا واضحا أنكرته وبينت عواره:-

١- مصطلح (**الديموقراطية**): جوهر المصطلح: هو حكم الشعب المطلق وسيادته فوق أي سيادة أخرى وإن كانت سيادة الله، فالشعب هو مصدر الشرعية ومنه يتحدد الصحيح من الخاطئ، وإليه يحتكم وعليه التعويل كله، إلا أن مصطلح (الديموقراطية) قد تم تغليفه بمعان أخرى وهي: الحرية والتعددية والتسامح وقبول رأي الآخر وسماع صوت المعارض وإنشاء دولة مدنية الطابع حديثة المؤسسات راقية المسار، هذه الأغلفة «المُجَمّلة» قد يفهم الناس أنك تنكرها هي إذا هاجمت المصطلح بدون تبيين وتوضيح، ولذلك قلنا التفسير قبل الإنكار، علما أنه أيضا لا يصح استخدام الكلمة بحجة أنك تقصد الأغلفة المجملة خاصة واللفظ نفسه خبيث

٢- مصطلح (**الوطنية**): كثير ما يُقصد بهذا المصطلح هو ألا تتخطى دائرة انتمائك الأسلاك الموجودة عند الحدود، فالحدود ليست ترابا والشعوب المسلمة ليسوا إخوة أو تنقص أخوتهم باختلاف جنسياتهم، ولا شك أن هذا معنى يصادم جوهر الدين والعقل ويقدم للمحتل الحديث خدمة على طبق من ذهب، ولاشك أن

الشيطان الإعلام يستعملون هذا المصطلح في أغراض خبيثة كنجاحهم في مصر مثلا في شيطنة الشعب الفلسطيني وفي عزل الحس والعاطفة لدى المصريين تجاه القضية الفلسطينية وقضية المسجد الأقصى باعتبارها قضايا غير وطنية!

ألا أن هذا المصطلح مغلف أيضا بأغلفة فهو دلالة على عدم العمالة والانتماء للشعب والاهتمام بقضاياهم والحفاظ على الأرض، والذين يخرجون من توجهات مختلفة ينكرون مصطلح الوطنية قبل أن يزيلوا الأغلفة المجملة من حوله سيفهم الشعوب أنهم لا ينتمون لهم ولا لقضاياهم وأن لهم ولاءات موزعة بين الشرق والغرب

٣- مصطلح (الرأسمالية)

وجدت بعض فئات الشعب يظنون الرأسمالية تعني الرفاهية والرخاء والقضاء على الفقر، ولذلك كان لزاما أيضا على من يقومون بمحاربة الرأسمالية بقيمها الفاسدة والباطلة أن يبين ا للشعب معناها وأن يزيلوا من حولها الأغلفة المزورة قبل مهاجمتها وإنكارها

وكذلك مصطلحات أخرى مما يطلقها الكثير ولا يقصدون بل لا يعرفون حقيقتها كالليبرالية والاشتراكية الخ

تحريك الشعوب بالخطاب الثوري؟

تحريك الناس ثوريا يحتاج إلى إيجاد (مفتاح صراع) يفهمونه ويلتفون حوله ويكون لامسا لصلب القضية، ودور الطليعة هو ربط هذا المفتاح للناس بواقعهم وتسويقه لهم شعبيا ليصبح عنوانا لتحركهم وانتفاضتهم ورمزا لإرادتهم للتغيير، ولا أجمع ولا أدق من استخدام (إسقاط الهيمنة الخارجية) كمفتاح صراع شعبي يحوي في داخله كل مشاكل الناس الدينية والدنيوية، فهو السبب الحقيقي وراء الوضع الحالي، والعائق الأكبر أمام التغيير، إلا أن إفهام الناس هذا المفتاح وربطهم به وإحداث وعي عام عندهم بحقيقته لن يكفي لتحركهم، وإذا تحركوا فإن تحركهم سيظل عرضة للاحتواء والتوجيه ما لم يسقط عند الناس أربع قيم رئيسية، وهذه القيم أظهرتها بوضوح موجات التغيير الأخيرة وهي:

١- <u>قدسية الجيوش:</u> إن محاولة خلق حالة القدسية حول القوات المسلحة في بلادنا ما هي إلا خطة ممنهجة، فإن استمرار تقديس الشعوب لهذه المؤسسة ونظرتهم لها باعتبارها فعلا حامية الوطن يعني بقاء النظام العالمي مسيطرا ومهيمنا على بلداننا، فإن هذه الجيوش ليس فقط نابعة من منظومة قيم الأنظمة، بل هي من تحمي هذه المنظومة القيمية بسلاحها، وهي الضامن الأخير وآخر خط دفاع لحفظ مصالح الغرب الاستراتيجية والإبقاء على ثوابت النظام العالمي في بلداننا بلا تغيير

إن حالة التقديس الداخلي للشعوب تجاه النخب العسكرية والجنرالات المسيطرة على البلد كان ولا يزال العقبة الأولى أمام اكتمال أي ثورة قامت وأوشكت على النجاح، وهي ظاهرة شعبية لا تختص بها بلادنا، فالشعوب تنخدع دائما عبر حسها العاطفي الجياش في المؤسسات العسكرية، هذه المؤسسات التي أمام مصالح قادتها من الممكن أن تقتل من الشعب الآلاف والتاريخ خير شاهد!

إن الشعوب تحتاج لأن تصدم بالحقيقة المرة حول كبار الجنرالات والقادة الذين هم على اتصال دائم بالخارج ويمتصون أقوات الشعوب شأنهم شأن كل لصوص النظام، كما يجب أن يعلموا أن قوام الجيش من المجندين والظباط إما قد غسلت أدمغتهم عبر الشئون المعنوية داخل الجيش وإما مجبرين على أوضاعهم يعلمون أكثر من غيرهم فساد هذه المؤسسة وعدم وطنيتها المدعاة!

٢- **مصدرية الإعلام**: إن استسلام الشعوب لما يلقيه الإعلام ونظرته للتلفاز باعتباره معلمه الأول هو شيء في غاية الخطورة، إن الإعلام المتلفز هو كارثة بكل المقاييس، وسيطرة النظام العالمي والأنظمة الداخلية التي تتبعه عليه صارت تقريبا شبه كاملة، وإذا أردت أن تعرف مدى التأثير الإعلامي على العقول فقارن بين جيل الشباب الذي عنده مصدر إعلامي آخر كالنت، وبين جيل الكبار الذين لا يمكنهم العيش بدون التلفاز، هذه المقارنة بين الجيلين في الوعي وإدراك الحقائق تجعلك تعرف تأثير الإعلام، إنها مقارنة يمكن أن تأخذ في مصر مثلا عنوان (بين جيل عكاشة وجيل الفيسبوك)، وتحت هذا العنوان ستجد حقائق كثيرة!

٣- **هيبة النظام**: إن نظرة الشعوب إلى الأنظمة باعتبارها السلطة والحكومة يجعلهم منهزمين أمامها حتى ولو كانوا أقوى منها، إن الشعوب يجب أن تنظر إلى تلك النظم باعتبارهم بلطجية مغتصبين للحكم بقوة السلاح لا شرعية لهم ولا مزية، شأنهم شأن كل منظومات البلطجية في بلادنا حتى ولو لبسوا الزي الرسمي، ويجب كسر الحاجز في مواجهة بطشها وطغيانها، وليس لها الحق في الاعتداء والبطش والتسلط على الناس، يجب نسف ثقافة: (ضرب الحكومة مش عيب)

٤- **أفضلية الاستقرار**: إن الشعوب تم تلقينها أن الاستقرار مهما كان سيئا فهو يعني حفظ البلاد ومنع تقسيمها ومنع تدخل الخارج في شئونها! وفي الحقيقة استقرار الأوضاع على ما هي عليه يعني استقرار معدلات النهب والسرقة وامتصاص

الثروات وتغفيل الناس يعني استقرار التبعية والانبطاح للخارج، والنظام العالمي يسعى بالفعل إلى استقرار الأوضاع دائما على ما هي عليه، إلا عندما يريد أن ينتقل لمزيد من النهب والسرقة فيحدث فوضى في إطار خطة يضعها، ولكن هذه الفوضى هي الفوضى التي يحدثها هو، ويفجرها هو ويوجها هو، وليست الفوضى التي تحدثها الشعوب في إطار خطتها هي وتوجيهها هي وسعيها هي للتغيير

هذه القيم الأربعة يجب أن توضع في الاعتبار عند التحرك في توعية الجماهير، ويجب إبداع الوسائل والأساليب في تخطيها وتغيير قناعات الشعوب تجاهها وإلا ظل التحرك الثوري عبارة عن دوران في حلقة مغلقة

ثورتنا منهج

وبذلك تفهم أن الثورة بهذا المعنى وهذا التفسير ليست مجرد وسيلة للتغيير من ضمن وسائل أخرى، بل هي منهج للتغيير لا يجب أبدا أن يتم استبداله بمنهج آخر في مواجهة واقع فاقد الشرعية فاسد الأصل، إن «التحرك الإصلاحي» والترقيعي في نظام يقوم على قيم باطلة يعني التصالح مع هذه القيم واقتصار التغيير على مساحات سلوكية فقط

إن التغيير الثوري لا يعني الجمود ولا يعني الاستعجال وعدم الحكمة ولا يعني عدم إدراك الواقع والاستغراق في المثاليات كما يحاول أعداء هذا المذهب دائما تصويره، لكنه مع حكمته وإدراكه للواقع لا يعرف الترقيع ولا يعرض مبادئه في سوق التنازلات، إنه يسعى لكسر قيود العبودية لا يتصالح على قيد منها من أجل فك باقي القيود، إنه يرفض العبودية من أساسها، وأما التحرك «الإصلاحي» فهو يسعى لتحسين شروط العبودية غير مصطدم بأصل وجودها

التغيير الثوري منطلقه «منهج واضح وقيم راسخة» وعليه يرسم خطواته الواقعية ولا يجد لنفسه مساحة تنازل في القيم والمبادئ، التغيير الإصلاحي منطلقه «الواقع» وعليه يحدد ما يمكن التمسك به من القيم وما يجب التخلي عنه الآن! فالتغيير الثوري غايته سلامة المنهج، والتغيير الإصلاحي غايته منهج السلامة

التغيير الثوري يمكن أن يكون متدرجا ويمكن أن يهدأ أحيانا ويشتعل أحيانا لكن ما يميزه أنه دائما مفاصل لمنظومة الباطل التي يستهدف إسقاطها

التغيير الثوري له تكلفة يدفعها الثائر مبادرا مختارا، والتحرك الإصلاحي أيضا له تكلفة يدفعها الإصلاحي اضطرارا ولو بعد حين، فالكل يدفع الثمن ولكن شتان بين ثمن يدفع طلبا للحرية، وثمن يُدفع بسبب التخاذل عن طلب هذه الحرية

إننا لا يجب أبدا أن ننظر إلى تكلفة المنهج الثوري ولا إلى صعوبة طريقه، إننا يكفينا أن نتبع المنهج الصحيح والوسيلة الحق، وهذا عندنا في حد ذاته انتصار، إن النصر عندنا لا يحمل إلا هذا المعنى الشامل والكامل، النصر ليس في انتصار أشخاص وكيانات انفصلت عن المنهج لو افترضنا ذلك ممكنا أصلا، ولكن النصر أن ينتصر المنهج والحق حتى ولو كان ثمن ذلك موت الأشخاص وفناء الكيانات، إن الفكرة ستظل أبقى من الجميع، وإن الحزبية والتعصب لشيء غير الفكرة عاقبته وخيمة، كما أننا نؤمن أن الوسائل والغايات وجهان لعملة واحدة، ولا يجب التفريط في الوسائل بحجة حسن الغايات، بل إن الغايات ليست مطلوبة منا ولم يكلفنا الله بها إنما هي النتيجة الطبيعية لاتباع الوسائل الصحيحة قال تعالى: (إن تنصروا الله ينصركم) فإن تنصروا الله بالوسائل ينصركم بالنتائج، فالنصر الأول هو تكليف الله لنا، والنصر الثاني هو ما تكفل الله به، فاهتم بما كلفك الله به لا بما تكفل هو به.

إن التمكين ليس شيئا يُسعى له ولا واجبا ستُسأل عن تحقيقه يوم القيامة، التمكين هو وعد الله لمن آمن وأصلح واتبع منهاجه قال تعالى :-(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ).

الحزبية مقبرة الأفكار

إذا كان الحق هو المنهج عند الأفراد والكيانات فيجب أن يبقى هذا الحق هو المركز الذي يدور حوله كل شيء، فبه تحدد المصالح والمفاسد، ومصلحته فوق كل مصلحة، والمفسدة التي يمكن أن تصيبه هي أولى المفاسد بالتجنب لا أي مفسدة أخرى، بل إن الله شرع للمؤمنين أن يخوضوا غمار الموت وتراق دماؤهم حفظا لهذا المنهج وإعلاء له وصونا لبيضته، رغم أن مفسدة قتل المؤمنين وإراقة دمائهم عظيمة إلا أنها أمام مفسدة ضياع الحق واستباحته تصبح هينة، بل إن حكمة الله اقتضت جعل الحق لا يعلو ولا يبقى إلا بتضحيات أصحابه له، وإن الانحراف عن جعل الحق هو المركز يفضي إلى مفاسد منهجية رهيبة، والمشاهد في الواقع أن كل «مجموعة» ادعت نصرة الحق وانحرفت عنه انحرفت بنقل مركزيتها من الحق إلى أي مركزية أخرى، والمركزيات المنحرفة هي باختصار:

١- مركزية الكيانات:

هي تلك المركزية التي تجعل مصلحة الكيان مركزا يدور الجميع حوله، فيصبح بقاء الكيان في ذاته يعني بقاء، وضياعه ضياعا لهم، حتى تؤدي هذه المركزية مع مرور الوقت إلى هدم الحق نفسه وتضييعه في سبيل مصلحة الكيان، فالحق عند أصحاب هذه المركزية صار يدور مع الكيان لا أن الكيان هو من يدور مع الحق حيث دار.

فالصحيح أن تظل الكيانات عند أصحابها مجرد وسيلة مرحلية لنصرة الحق فكرا وقولا وعملا، ولا يجب أبدا أن يصبح أي كيان عند أفراده هو عين المنهج والفكرة، ولا يجب أن تكون الأفضلية والتقييم بالانتماء للكيان، بل هي بالقرب من الحق وبقدر نصرة المنهج وإعلاء الفكرة ولو من خارج الكيان، فالموالاة والعداة يجب أن تكون لما تم تأسيس الكيان له وليس للكيان نفسه

٢- مركزية الأشخاص:

هي أن يتم تحويل بعض الشخصيات أو الرموز إلى مركز للأفراد، فهم يدافعون عن الأشخاص كأنهم هم المنهج، ويعتبرون أن الانتقاص منهم يعني انتقاص المنهج، متغافلين أنه لا ضمانة لأي شخص من الانحراف بالفعل، فالفكرة أبقى من الأشخاص، ونقاء المنهج أولى من تبرئة الأشخاص

ليس عيبا أن تدافع عن الأشخاص إذا تم اتهامهم بالباطل بل هذا هو الواجب، ولكن العيب والخطأ هو الخلط بين نصرة الشخص في ظلم اتهم به وبين نصرة المنهج، فالشخص مهما تم اتهامه أو تشويهه أو بالفعل إذا انحرف هذا لا يضر المنهج ولا يمسه لأن المنهج لن يكون أبدا هو الأشخاص، الدفاع عن المنهج لا يكون إلا بالحديث عن المنهج لا بالدفاع عن الأفراد، ويجب أن يكون هذا المعنى واضحا جدا في قلوب الجميع

٣- مركزية الشعارات:

هذه المركزية تعني ببساطة تعني أن تضع مثلا تحت شعار (الشريعة) كل ما يخالفها المهم أنك ترفع شعارها ولا يهم موافقتك لها أو مخالفتها فإن هذا كفيل بكسب تأييد كثير من «الإسلاميين»، وفي الجانب الآخر: ضع تحت شعار الليبرالية كل مناقضة ولكن المهم أنك تقول على نفسك ليبرالي حتى يتقبلك كثير من « الليبراليين»

إن عقد الولاء والبراء والقبلية على الشعارات صار سمة التيارات كلها، حتى وصلنا اليوم إلى ظاهرة غريبة جدا وهي ظاهرة التيارات القائمة على الشعارات فقط، فلا الإسلامي إسلامي، ولا الاشتراكي اشتراكي، ولا الليبرالي ليبرالي، هذا بعيدا عن تقييم كل فكر، ولكني أتكلم فقط عن موافقة هذه التيارات حتى لأفكارهم الموجودة في أدبياتهم!

الثورة تنقض السلطوية

إن السلطوية سمة من سمات «الإصلاحية»، فالمنهج الإصلاحي يهرب دائما من المواجهة فيفترض أن الوصول للسلطة هو أسلم وسيلة للتغيير، وكأن الطغاة سيسلمون رقابهم لمن يخلعهم بإرادتهم، إن الطغاة لا يرسمون من الطرق إلا ما يوصل إلى ما يريدون، ولذلك فكرة تحويل الإسلام إلى منتج يسهل عرضه عرضا انتخابيا، وشعارات يسهل الترويج لها حزبيا، هي فكرة تنقض تماما منهج التغيير الذي نعتقد صحته

وهذا ما يفرق المتحركين بالثورة منتهجين نهج الإسلام وبين من أطلق عليهم «تيارات الإسلام السياسي»، فإن الإسلام عند الثوار ليس وسيلة يُطلب بها الوصول إلى السلطة حتى ولو كان طلب الوصول للسلطة خلفه نية سليمة وليس مصدرا لاكتساب حق الوصاية الذاتية فوق الناس، بل الإسلام هو أصل المعركة وروحها ومحركهم للبذل والتضحية، وذلك لأن الواقع كما شرحنا فساده في الأصل لا في الفروع، ولا سبيل لذلك إلا بتشمير سواعد الجد والنضال لمواجهة هذا الواقع واقتلاع فساده من جذوره، فالثورة قبل السلطة، والبلاء قبل التمكين، والجهاد قبل الغنيمة!

ابذل كل ما تملك لأجل فكرتك

بقي بعد ذلك أن أنصح نفسي وإياك بعدم التكاسل ولا التهاون لحظة، فالمعركة كبيرة وصعبة وحتما مكلفة، فانطلق ولا تخش من ضياع جهدك، ولا تحمل هم وصول فكرتك إلى الناس، إنك إذا رفعت قيم حق في مواجهتك للباطل فمن المحال أن يضيع جهدك سدى، إن الله عز وجل من سننه أن كل ما يبذله أصحاب الدعوات والأفكار من مال أو وقت أو حياة ينتقل لكفة أفكارهم ودعواتهم مباشرة، فالدعوات تعيش بأرواح من ماتوا في سبيلها وتغتني بأموالهم وتتحرر بسجنهم هذا غير أجرهم في الآخرة، فأبشر بكل ما تبذله فإن له أثرا في الدنيا قبل الآخرة وإن لم تشهد أنت ذلك الأثر في حياتك، فارفع راية الحق واستقم على طريق المنهاج ولا تنظر لفارق القوة بينك وبين عدوك ولا تهتم كيف سيأتي النصر أم كيف سيكون أثر عملك، فالأمر لله تعالى، وهل بعد قصة غلام الراهب وأصحاب الأخدود من عبرة؟! إن الغلام لما اختار أن يضحي بروحه في سبيل الله جعل الله أثر ذلك أن آمن الناس كلهم، ثم اختار الناس أن يضحوا بأرواحهم واختاروا أن يتم حرقهم في النار بدلا من أن يكفروا فأين أثرهم في الدنيا وهم آخر من آمن؟ .. إن الله قد أبى إلا أن يجعل لهم أثرا فأنزل سورة البروج لتصل قصتهم إلينا نبراسا نهتدي به وليبقى أثرهم إلى يوم القيامة، إن الله وعد من ينصره بالنصر، ولذلك من المحال أن يبذل العبد خيرا ثم تكون العاقبة خسارا

خاتمة

أرجو أن أكون قد وُفقت في أن أضع أقدام القارئ على التصور العام للمعركة اليوم والمنهج الذي يجب أن يكون عليه حاملو لواء التغيير، لا شك أن الحاجة كبيرة لتدوين نظرية التغيير وتدوين التجربة أيضا، وكذلك الحاجة لمزيد من التفصيل حول عناصر المنهج، إلا أنني سرت بقاعدة من لا يدرك كله لا يترك كله، وأردت سريعا أن يفهم القارئ بعمق أن معركتنا يجب أن تكون شعبية ثورية منهجية .. الإسلام عنصرها الأول والمواجهة فيها حتمية،

فثورية وشعبية المعركة ينقضان (الإصلاحية والنخبوية والسلطوية)

ومنهجية المعركة تنقض الحزبية ولا يجعل الكيانات إلا وسيلة مرحلية لتحقيق المنهج ونصرة الحق

وأما كون الإسلام عنصرها الأول فهذا ينقض كل محاولات إقصائه من المعركة وكذلك محاولات استعماله كشعارات سياسية براقة داخل منظومة واجب هدمها

وأما كون المواجهة حتمية فهذا حكم الواقع والتاريخ، إن الطغاة لا يسلمون رقابهم لمن يقطعها، وإن كل ما ذكرناه من محاولات الخروج من الهيمنة وتغيير الأوضاع سيجعل الشعوب حتما على خط النار في مواجهة الخارج وطابورهم الخامس بالداخل وعلى الشعوب أن تعد لذلك جيدا فإن الأمجاد لا يصنعها إلا الأحرار!

الفهرس

المقدمة ٤

الفصل الأول: الهيمنة

حقيقة المعركة ٨

الحدود تراب ١٢

الشرعية الدولية صنم يجب أن يُهدم ١٤

الهيمنة على العقول ٢٦

الفصل الثاني: الإسلام

المعركة والإسلام ٣٠

عناصر القوة في الإسلام ٣٢

تقارير الغرب عن الإسلام وظاهرة المستشرقين الجدد ٣٦

معركة التغيير بين أصحاب الشعارات الليبرالية وأصحاب الشعارات الإسلامية ٤٢

هل للإسلام نظام؟ ٥٣

الفصل الثالث: الثورة

مقدمة هامة عن القيمة والسلوك ٧٦

الأنظمة بين القيم والسلوك ٧٨

الثورة بين القيم والسلوك ٨١

ثورتنا والإسلام ٨٥

إسقاط الثوار جماهيريا ٩٤

كيف تخاطب الشعوب بالإسلام والثورة؟ ٩٧

تحريك الشعوب بالخطاب الثوري ١٠٥

ثورتنا منهج ١٠٨

الحزبية مقبرة الأفكار ١١٠

الثورة تنقض السلطوية ١١٢

ابذل كل ما تملك لأجل فكرتك ١١٣

خاتمة ١١٤